سد النهضة

والدور المشبوه لقطر وإسرائيل

ممدوح دسوقي

تقديم دكتور

عبد المنعم عمارة

مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : **سد النهضة والدور المشبوه لقطر وإسرائيل**

المـــــــؤلف : ممدوح دسوقي

رقــم الإيداع :

الطبعة الأولى 2017

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميــدان حليـــم خلـــف بنـــك فيصـــل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء إلى..

السيدة / فاطمة يوسف

والدة زوجتي

التي لم أشعر يوماً ما أنها حماتي

بل هي أمي الثانية التي تنحاز لي انحيازًا تامًا في كل المواقف.

تقديم للكتاب

من الدكتور عبد المنعم عمارة إلى ممدوح دسوقي ..

عرفت الأستاذ «ممدوح دسوقي» منذ سنوات.. يختار القضايا والمشاكل السياسية الصعبة حيث تبرز قدراته في إدارة الحوار.. عرفته صحفياً ناجحاً وكاتباً مستنيراً.. «ممدوح دسوقي» نموذج جاد لما يجب أن يكون عليه الصحفي في هذا العصر، فهو دارساً مدققاً في البحث والدرس، لا يخرج عن الخط الذي يدور في فلكه البحث أو الحوار، وهذا إن دل فإنما يدل على امتلاكه أدواته المهنية والبحثية.

وحتى أضع النقاط فوق الحروف، أقول لقد ظهرت مواصفات هذا الصحفي المجتهد في هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ، «سد النهضة والدور المشبوه لـ قطر وإسرائيل» والذي لخص فيه الباحث أزمة سد النهضة من كل جوانبها، وأجاب من خلاله عن كثير من الأسئلة التي تدور في ذهن الشارع المصري، سواء كانت من النخبة أو العامة.

وعوداً على بدء.. فقد قرر «ممدوح دسوقي» اجتياز الصعب، وحمل على عاتقه مناقشة هذه القضية الخطيرة ـ قضية المياه ـ والتي تعتبر بالنسبة للمصريين مسألة حياة أو موت.. وقد برزت قدراته البحثية والمهنية عملياً بحُسن اختياره هذا الموضوع، أولا في هذا التوقيت، ثم طريقته في البحث ثانياً، وتتويج ذلك كله

باختياره ـ ثالثاً ـ للخبراء والأكاديميين والمتخصصين في الموضوع الـذي اختـاره لكتابه، وحواراته معهم تدل على حُسن استيعابه للقضية التي هي معـرض الكتابـة عنها.

ومع كل هذا التوفيق الذي صاحب «ممدوح دسوقي» في كتابـه هـذا، إلا أننـي أحب أن أنصحه بحكم الخبرة والتخصص أن يقرأ أكثر في الكتب التي تخصصـت في مناهج البحث، وبالتحديد رسائل الماجستير والدكتوراه، لكونهـا درسـاً عمليـاً للوصول إلى قمة البحث المتخصص.

الدكتور / عبد المنعم عمارة

محافظ الإسماعيلية ووزير الشباب والرياضة الأسبق

مقدمة المؤلف

منذ فجر التاريخ وشعب مصر يتعايش على شريان نهر النيل، مقتنعاً راضياً بمقولة «هيروديت» بأن مصر هبة النيل، وأصبح النيل أحد أهم معالم مصر، غنى له الشعراء، وذكره الأدباء، وعشقه المحبون ونسجت حوله الأساطير، يتنزه على ضفافه المصريون، ويسترزق منه الصيادون والعاملون في السياحة.

ونهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله نحو 6670 كم، ويبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي 900 مليار م3 سنوياً، بينما إيراد النيل لا يتجاوز 84 مليار م3، يأتي 72 مليار م3، أي 87٪ من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع في أثيوبيا، بينما يأتي 13٪ من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي 12 مليارم3.

وبسبب نهر النيل أطلق على الدول التي يمر بها بدول حوض النيل، وهى أوغندا وإثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، والسودان والكونغو الديمقراطية وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا ومصر.. وهذه الدول يمر فيها نهر النيل، سواء التي يخترق مساره أراضيها، أو التي يوجد على أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل.

وفجأة أعلنت أثيوبيا اعتزامها بناء سد النهضة، وأعلنت 13 هيئة تمويل دولية تخصيص مبلغ 20 مليار دولار لمشاريع دول حوض النيل بشرط اتفاقهم، وهذه

الجهات المانحة هي «الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكالة التنمية الألمانية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، هيئة التنمية الدولية السويسرية، البرنامج الأنماك للأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، وزارة الخارجية الفنلندية، وزارة الخارجية النرويجية، المؤسسة الإنجليزية للتنمية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي».

وتصريحات الخبراء الفنيين زادت القلق لدى المصريين لأنهم أكدوا: أن سد النهضة سيؤثر على الإيراد المائي لمصر، وأن كل مليار متر مكعب ينقص من حصة مصر يدمر 200 ألف فدان ويتسبب في مشاكل بيئية في شمال الدلتا وسيخفض كهرباء السد العالي، لأن مصر دخلت حزام خط الفقر المائي بالزيادة السكانية التي تصل إلى 2 مليون نسمة سنوياً ما جعلها تستهلك 20٪ من حصتها في مياه الشرب.

ثم تسارعت أحداث أزمة سد النهضة منذ نشأتها وحتى مجيء «السيسى» رئيساً.

. في أول مايو 2010 كانت أثيوبيا أعلنت عن قرارها ببناء السد وفي ذات الأسبوع أجري «مبارك» مباحثات مع رئيس إريتريا في شرم الشيخ اتفقا فيه على رفض مبادرة أثيوبيا..

. وفي منتصف شهر مايو أثيوبيا أربع دول أفريقية وقعوا الاتفاقية الجديدة بعيداً عن مصر والسودان.

. واستقبل «مبارك» رئيس الكونغو الذي أعلن موافقته على مبادرة مصر والسودان.

. وفي يونيو 2010 مصر والسودان هددتا إثيوبيا بعدم شراء الكهرباء الناتجة عن السد الأثيوبي وبعدم السماح لأي دولة من الاستفادة منها خاصة أن نقلها

لابد وأن يمر عبر أراضي السودان ومصر.

. يونيو 2010 مصر والسودان يقدمان شكوى رسمية ضد أثيوبيا للجامعة العربية طالبتا دول الخليج بوقف استثماراتها في إثيوبيا.

. يونيو 2010 مصر تتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي مطالبة بعدم تمويل السد الأثيوبي من البنك الدولي أو غيره.

. يونيو 2010 أثيوبيا تدعو مصر لبحث سبل التعاون بين البلدين في كافة المجالات، ومصر ترسل لها بوفدين برئاسة فايزة أبو النجا وأحمد أبو الغيط.

. يوليو 2010 رئيس الوزراء الأثيوبي: مستمرون في بناء السد.

. يوليو 2010 رئيس وزراء أثيوبيا يصف العلاقات المصرية الأثيوبية بالقوية والصلبة ولا توجد أي إمكانية لوقوع قلاقل بين البلدين، وأنها كعلاقة الزواج التي لا تقبل الطلاق أبدا.

. نوفمبر 2010 هيئات التمويل الدولية والدول المانحة والبنك الدولي يجتمعون مع دول حوض النيل في أوغندا، ومصر تصر على موقفها بدعم أي مشروع تنموي بدول الحوض إلا مشروع السد الأثيوبي.

. نوفمبر 2010 البنك الدولي والجهات المانحة يعلنون وقف المنحة طالما أن دول الحوض لم تتوافق مع مصر.

. ديسمبر 2010 أثيوبيا تهدد بالتعاون مع إسرائيل لبناء السد في حال إصرار مصر على تعنتها الذي سيتسبب في ضياع منحة الـ 20 مليار دولار.

. ديسمبر 2010 ينشر في الصحف أن نحو 400 خبير مياه إسرائيلي زاروا إثيوبيا في الفترة القليلة الماضية.

. إبريل 2011 أثيوبيا تعلن أن تكلفة السد 4. 8 مليار، والبنوك الصينية ستوفر

1. 8 مليار، وستتحمل هي التكلفة المتبقية.

. سبتمبر 2011 أثيوبيا تقترح على السودان ملكية مشتركة للسد، مما يوفر الكهرباء للسودان بـ 240 مليون دولار، وحينها تستفيد السودان من السد أكثر من أثيوبيا على حد وصف رئيس وزراء أثيوبيا.

. يوليو 2011 انفصال جنوب السودان، واحتياج السودان لمصدر جديد للطاقة الكهربائية لا يعتمد على بترول الجنوب الذي فقدته، فتم إعادة التفكير في الاستفادة من سد أثيوبيا الجديد.

. مايو 2012 سفير أثيوبياً يهنئ المصريين بفوز مرسي متمنياً تجاوز الخطاب السياسي الذي كان ينتهجه النظام المصري السابق والذي «عكر» صفو العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا.

. يوليو 2012 «محمد مرسي» يزور أثيوبيا ويناقش مع رئيس وزرائها أزمة سد النهضة.

. إبريل 2013 «مرسي» و«البشير» يؤكدان من الخرطوم على التعاون مع دول حوض النيل.

. في 27 مايو 2013 الحكومة الإثيوبية تعلن عن بدء العمل في بناء سد النهضة غدا.

وتحولت قضية مياه النيل إلى أهم القضايا المصيرية وأزمة «سد النهضة» أصبحت تحمل القلق والخوف على الأمن المائي المصري.. وجاءت الفترة الانتقالية وحكم الإخوان فأضاعا الوقت وفرضا أمراً واقعاً على مصر في أزمة سد النهضة، لأن تقليص النفوذ المصري في أفريقيا أثر على إدارة أزمة ملف المياه، وأفرز ميراث طويل من الحساسيات والصراع مع دول حوض النيل.

وأُصيب الشارع المصري بقلق شديد سببه الغموض الذي غلف المفاوضات

المصرية الأثيوبية حول قضية سد النهضة، والتي أصبحت هاجسًا لكل المصريين لقلة المعلومات، عن حقيقة الموقف المصري في هـذه المفاوضـات، لأن إثيوبيـا سعت لتحقيق تنمية داخلية لها دون مراعاة للمصالح المصرية، وتحينت الفرصـة بعد أحداث ثورة 25 يناير مستغلة انكفاء مصر علي مشاكلها الداخلية وسارعت في بناء السد مخالفة قواعد القانون الدولي لان البناء تم دون الإخطار المسـبق لمصـر وهي دولة المصب.. ولأن الاتفاقيات الدولية تورث والأنظمة الحاكمة لا تملـك تغييرها حتى لا تشعل الحروب.

وأصبحت المفاوضات الإثيوبية حول السد تشبه المفاوضـات الإسـرائيلية – الفلسطينية، لأن اجتماعاتها سرية، ولا يُعرف عنها شـيئاً، وإسـرائيل تضـغط عـلى مصر في أزمة سد النهضة.. واستمرت المؤامرة، من تنظيم الإخوان الـدولي بـدعم قطري تركي للعبث بأمن مصر، في محاولات يائسة لتعطيل تنفيـذ خارطـة طريـق 30 يونيو.

فأعددت هذا الكتاب من خلال رؤية العديد من الخبراء الفنيون والسياسيون، ليجيب على كثير من الأسئلة الشائكة والحيوية المهمـة حـول أزمـة سـد النهضـة والذي أصبح أزمة إستراتيجية للدولة المصرية مثل:

* ما حقيقة أزمة سد النهضة وطبيعتها؟
* ما الأضرار التي ستنجم عن بناء السد الأثيوبي على مصر؟
* هل مصر تقف ضد التنمية في إثيوبيا؟
* هل حدد تقرير اللجنة الثلاثية الآثار السلبية للسد على مصر؟
* ما هي أسوأ السيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة؟
* هل بدأ الصراع على المياه بين دول حوض النيل؟

* لماذا قررت إثيوبيا توسعة السد من «14» مليار متر إلى 74 مليار متر مكعب؟

* هل بمقدور سد النهضة تحمل هذه الكمية من المياه خاصة خلال الفيضانات؟

* ماذا لو انهار سد النهضة؟

* ما تأثير سد النهضة علي منظومة الري في مصر؟

* هل أصبح لزاماً على مصر إعادة النظر في منظومة الري؟

* ما تداعيات سد النهضة علي الأراضي الزراعية في مصر؟

* وماذا عن التأثير علي المحاصيل الزراعية؟

* وهل مطلوب تغيير الإستراتيجية الزراعية باللجوء إلى زراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه؟

* هل توجد بدائل لزيادة الموارد المائية؟

* وما البدائل التي تستخدمها الحكومة المصرية في هذا الشأن؟

* وإلى جولة أخرى إن شاء الله إذا كان في العمر بقية .. وفي الجهد عافية.

وعلى الله قصد السبيل...

ممدوح دسوقي

الدور المصري في إفريقيا

البداية:

مع أول جمهورية في مصر بعد ثورة 23 يوليو، وخلال فترة الخمسينات أصبحت السياسة الخارجية لمصر، تشمل ثلاث دوائر، الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإفريقية، بل كانت الدائرة الإفريقية احد التوجهات الإستراتيجية لسياستها الخارجية، حيث كانت هذه المرحلة بالنسبة لمصر فترة التحرر الوطني، واهتمامها بقضية الجلاء والتصدي للعدوان الثلاثي، والعمل على تفادي تكرار العدوان مرة أخرى، وهذا خلق نوعاً من البحث عن التضامن الدولي مع التوجه المصري.. وهذا التضامن بالطبع لم يكن سيأتي من القوى الغربية، لأنها كانت معادية لمصر خاصة فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك اتخذت مصر توجها ايدولوجيا مختلفا مع الغرب، وبحثت عن حليفاً يساند سياساتها في الأمم المتحدة، وبعد التوجه العربي والحديث عن القومية العربية والوحدة العربية، ظهر الحديث عن الظهير الإفريقي، وكانت الدول الإفريقية تموج بالعديد من الحركات التحررية، فكان على مصر مساندة هذه الحركات، لأنها عند استقلالها بالطبع ستقف وتصوت بجانب مصر في المحافل الدولية، وعليه أنشأت مصر الرابطة الإفريقية عام 1956 بالزمالك، ثم تحولت إلى الجمعية الإفريقية، وكانت تساعد الحركات بالسلاح والتدريب والمشورة والدبلوماسية(1).

وبالتالي اتسعت دائرة الاتصال بحركات التحرر والحركات الوطنية الإفريقية، وامتلأت القاهرة بوفود وممثلي هذه الحركات، وفتحت القاهرة لهم مكاتب سياسية كان الهدف منها، هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بين مصر وبين حركات التحرر، وتتلقى المساعدات المصرية في مختلف الميادين، وعملت هذه المكاتب كنافذة على العالم الخارجي، حيث يسهل الاتصال من القاهرة بأي

(1) د/ «إبراهيم نصر الدين».

دولة أو جهة في العالم، كما يسهل عمل المؤتمرات الصحفية والاتصال بأجهزة الإعلام العالمية.. وأصبحت القاهرة هي أول عاصمة في العالم يتجمع فيها مثل هذا العدد من ممثلي حركات التحرر، التي جاءت من جميع أنحاء القارة السمراء، ومناطق الاستعمار في أفريقيا.

وقد التزمت القاهرة في جميع تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية في أفريقيا، بعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي حال من الأحوال، ولذلك احتفظت مصر بعلاقات طيبة مع جميع هذه التنظيمات، فقد كان الهدف الأساسي في هذه المرحلة، هو مقاومة الاستعمار التقليدي وتصفيته، وفتحت مصر أبوابها للاجئين من الزعماء السياسيين الأفارقة، من المناطق المستعمرة، ووفرت لهم كل وسائل العمل ضد الاستعمار، وهكذا تجمعت خيوط الثورة الإفريقية في القاهرة، التي أصبحت السند الأول والقاعدة الأساسية لهذه الثورات الأفريقية.

ولكن هذه التنظيمات التي فتحت لها القاهرة أبوابها، كانت جميعها تشترك في أنها تنظيمات وطنية ذات فاعلية في بلادها، وتناهض الاستعمار وتعمل من أجل الاستقلال الوطني، وكانت هذه هي الشروط لقبول أي حركة وطنية ومساندتها، بغض النظر عن برنامجها وأسلوبها لتحقيق ذلك، وكان مجرد اعتراف القاهرة بتنظيم حركة إفريقية ما، هو وجود مكتب لهذه الحركة في القاهرة، وهذا كان يفتح لها مجال التعامل مع الدول التقدمية الأخرى، لأن في ذلك الدليل على جديتها ووطنيتها[1].

ثم بدأ الدور المصري يتراجع في إفريقيا، ولكنه لم يكن اختفاء له، ولكنه تراجع بدأ من أواخر السبعينات من القرن الماضي، وهذا يرجع إلى تغيير التوجه المصري داخلياً، ابتداء من التحول عن الاشتراكية والقطاع العام، والتحدث عن

(1) «محمد فايق».

اقتصاديات السوق الحر، والتحول الديمقراطي وإن كان منقوصاً، ومع هذه التغيرات، بدأت الدول الإفريقية تحصل على استقلالها في أواخر الستينيات دون كفاح مسلح بل بالمفاوضات، والدول التي استخدمت السلاح هي التي كانت مستعمرة استعمارا استيطاني وساندتها مصر، وبدأت تؤتي الجهود المسلحة ثمارها في منتصف السبعينات، بعد أن كان التوجه السياسي المصري تغير تجاه إفريقيا، مع أن مصر قدمت المساعدات الاقتصادية لكثير من تلك الدول، وسخرت إمكانيات الدولة فأنشأت «شركة مصر للاستيراد والتصدير» لتقوم بهذا الدور.. وكان شيئاً طبيعياً أن عنصر المخابرات هو الذي أنشأها ليديرها، على اعتبار أن كثيراً من الدول التي تم استقلالها، كان استقلالا شكلياً وليس فعلياً، ففرنسا مثلاً بعد أن استقلت عنها عدد من الدول، ظلت متواجدة ولها نفوذ في إفريقيا، وكان بعض رؤساء هذه الدول يحملون الجنسية الفرنسية.. فهل كان يكفي إرسال موظفين مدنيين لإدارة شركة لها دور مخابراتي؟.. أم إرسال رجال مخابرات يستطيعون التعامل مع كافة الأمور المتغيرة والمتشابكة؟.

وكان الدور الذي تلعبه مصر في إفريقيا لا يهدف إلى تصدير الثورة، بل يهدف إلى التعاون الاقتصادي، وكان يختلف مع الدول التي استقلت، وشركة النصر لم يثبت أنها شاركت في انقلابات، ولم يكن من مصلحة مصر أن تقوم بهذا الدور لأنها كانت ستسوء العلاقات، ولكن الشركة راقبت الوجود الصهيوني ونافسته اقتصاديا..

إذن كان يوجد أسباب موضوعية للتوجه الأيديولوجي للنظام المصري بالتحرر الوطني، وجعل كل حركات التحرير بالكفاح المسلح، تقف معجبة بمصر، التي استطاعت أن تربط بين الكيان الصهيوني العنصري الاستيطاني في فلسطين، وبين الكيانات العنصرية الاستيطانية في إفريقيا، وأصبح الشعب المصري والأفارقة متقاربون في هذا المسار حتى على المستوى النفسي.

ولهذا تم إنشاء شركة النصر للاستيراد والتصدير، بغرض تحقيق بعض الإنجازات عن طريق تجنيد أفراد ليسوا عربا ولا مسلمين، بل من الأجانب ولديهم إمكانات لدخول إسرائيل، ولديهم معرفة أو يستطيعون التعرف بقيادات إسرائيل، وكان الحياد الإيجابي وحرب الاستعمار بدأ (يتسلطن) به «عبد الناصر» فظهر حلف بغداد في الشرق الأوسط، وأمريكا كانت تطالب «عبد الناصر» بالوقوف ضد المد الشيوعي، فأوعز للمخابرات المصرية بعمل جهاز معين لمحاربة حلف بغداد، ولمحاولة منع باقي الدول العربية الانضمام لهذا الحلف، خاصة لبنان وسوريا والأردن، وبناء عليه «زكريا محيي الدين» كلف لهذه المهمة اللواء «محمد غانم»، والذي كان أقرب إلي أن يكون مثل «لورانس العرب»، ذلك الانجليزي الذي كلف قبل الحرب العالمية، أن يقنع الملوك العرب التابعين للخلافة العثمانية أن يعادوها، ويقنعهم بأن يكونوا حلفاء للإنجليز، حتي يستعيدوا سوريا وفلسطين ولبنان والأردن.. المهم أن «محمد غانم» نفذ مهمته بعد أن اتخذ له ساترا بأنه كان مدير لشركة «النيل للإعلان».

وبعد أن بدأت تظهر الحركات التحررية الإفريقية وتحتضنها مصر، تحت رئاسة «محمد فايق»، وكانت تحمل علي مراكب شركة النصر أسلحة وذخائر ومجنزرات، ويتم تفريغها علي أي شاطئ مجهول في شرق أو غرب أفريقيا، ليتم بعد ذلك إرسالها إلى ثوار حركات التحرر، إلي أن قام «الباي محمد الخامس» جد ملك المغرب بدعوة لاجتماع خماسي لتوحيد الاتجاهات الاشتراكية، وكان له نزعة وطنية، والدعوة وجهت إلي «عبد الناصر» و«نكروما» من غانا و«احمد سيكوتوري» من غينيا، و«مودكيتا» من مالي.

وحينها تأكدت مصر أن الإنجليز والفرنسيين لن يتركوا الدول الإفريقية، حتى بعد أن تحصل على استقلالها، وكان لمصر تجربة في تأميم القناة عندما سحبوا المرشدين، واعتقد الغرب أن القناة ستتوقف عن العمل، والدول الإفريقية كانوا بدون خبراء،

فمعظم الزعماء ورؤساء الجمهوريات في تلك المرحلة، كان منهم زعيم يعمل ساعي بريد، وغيره فراش في مدرسة، وآخر أومباشي في الجيش، وهكذا..

ومصر كانت تقويهم وتساندهم وتنفق عليهم وترسل لهم أسلحة ونقوداً، وعندما تم التحرر اختارتهم شعوبهم ليكونوا رؤساء جمهوريات.

وعلي هذا الأساس تم توطيد العلاقة معهم وساعدت مصر علي رفع رايات التحرر في أفريقيا(1).

ولكن بسياسات التحول الديمقراطي وآليات السوق الاقتصادية، تغيرت السياسات الداخلية في مصر، وكانت سبباً في غياب مصر عن إفريقيا، خاصة أن غالبية الدول الإفريقية حصلت على استقلالها بتوجه اشتراكي، ومصر حينها كانت تتحول إلى الرأسمالية، وكان من المتصور ان تجني مصر نتاج جهدها في إفريقيا على مدار 15 سنة، ولكنها لم تستطع..

ومن المفارقات العجيبة أن أنجولا استقلت عام 1976، ومصر تأخرت بالاعتراف بها وسبقتها إسرائيل في الاعتراف باستقلال انجولا، مع أن مصر كانت سنداً أساسياً لدعم الحركة الشعبية الأولى في أنجولا .. ثم سارت مصر في ركب أمريكا بمعارضة حركات التحرر، وأيضاً مساندة حركة «يونيتا» في أنجولا مع ان النظام العنصري في جنوب إفريقيا كان يؤيد «يونيتا» وإسرائيل أيدتها والصين أيضاً، وكانت إثيوبيا ماركسية وحركة تحرير إريتريا ماركسية..

فماذا فعلت مصر ووقفت مع من ضد من؟

وقفت مصر ضد الجبهة الشعبية، وهى حركة التحرير بحجة أن لها مصالح مع إثيوبيا!! وقالت: فلنهادن إثيوبيا وربما كان هذا أمراً سياسياً، ولكنها في ذات الوقت، وقفت مصر بجانب الصومال في حربها ضد إثيوبيا في عام 1977، وكان

(1) «محمد غانم».

مع مصر إيران والسعودية ونشر كلام كثير عن أسلحة مصرية تم ضبطها في مطار نيروبي كانت ذاهبة إلى الصومال.

إذن الجهد المصري في إفريقيا كان كاسحاً لكن النتائج كانت كسيحة.

فمصر أصبح لديها 47 سفارة في إفريقيا، وبالطبع تكاليف هذه السفارات باهظة لأنها تشمل مبان، سواء كانت مؤجرة أو مشتراه، وتدفع مرتبات الدبلوماسيين والمستشارين والإعلاميين والإداريين والأمنيين، وغيرهم ..

ولكن هؤلاء جميعاً لا يقومون بالدور الجيد تجاه إفريقيا، لأن الكثير من العاملين في هذه السفارات لديه إحساس بالاضطهاد، طالما يعتبر نفسه أنه تم نفيه إلى إفريقيا، وغيره من زملائه في أوربا لديهم امتيازات، لأن جدول المرتبات حسب الدول، ولكن بعض من وفقه الله ووجد أن هناك فرصة في بلد ما بها «ماس» يمكن أن يتاجر به، وأيضاً يوجد «ببغاوات» نادرة ..

وعلى سبيل المثال، أحد الموظفين في إحدى السفارات جلب معه 25 «ببغاء» والطائر الواحد يباع في مصر بـ(10) ألاف جنيه، وهناك ثروات أخرى مثل التجارة في العاج .. والبعض الأخر انشغل بأن يرضي كبار المسئولين إذا زاروا البلد التي يعمل فيها، فيقابلهم بكل ترحاب ويقدم لهم الهدايا، ووزارة الخارجية لم يكن يوجد لديها اهتمام بإفريقيا، فالدبلوماسي النشيط يرسل تقارير لا يلقى لها بال، ويوجد إنفاق لا يتم ترشيده لخدمة السياسة المصرية، ومع هذا لا تأتي بعائد سياسي ولا ثقافي، فوجود هذا الإنفاق، أصبح مثل عدمه مع انه تخطى حاجز الاثنين مليار جنيه سنوياً قبل 25 يناير 2011.

بالرغم من أن مصر لديها الصندوق المصري للمعونة الفنية الذي يقول انه صدر «2000» خبير مصري إلى إفريقيا فهل هذا الخبير يعرف كيف يتعامل مع الأفارقة؟ طبعاً لا!! فالأفارقة يقولون عندما يأتي إليهم الخبير الصيني يكون جاداً في عمله، ملتزماً في تصرفاته، ويفتح أسواقا صينية وحتى الخبراء الإسرائيليين

يعيشون وسط الأفارقة، لكن الخبراء المصريين كأنهم ذاهبون لإعارة في أي دولة عربية وللأسف البعض يسيء ..

ولدينا أيضاً المجلس الدولي للزراعة ومركز تدريب الشرطة للأفارقة، ومعهد تدريب الإذاعيين الأفارقة، وكل فترة يعلنون أنهم دربوا عشرة ألاف من الفرانكفون وكل هذه إنفاقات دون عوائد إيجابية تعود على مصر.

وأيضا لا يتم الاستفادة من معهد الدراسات الإفريقية ليساهم في عودة مصر لإفريقيا، مع أن الدولة تنفق على هذا المعهد موارد كثيرة، لتعليم وتخريج متخصصين في الشئون الإفريقية ولكنهم يبقون في مصر ولا يرسلون إلى أفريقيا، ولا يتم الاستفادة منهم، رغم المفترض أنهم أفضل من يعملون في إفريقيا، ولكن الدراسات نظرية ومنقولة من الكتابات الغربية ومستوى الدراسات في المعهد غير مرض في كل التخصصات لأنها مجرد حكاوي، فالطالب الذي يتم تخرجه يصبح عاطل .. لأن المصريين يعتقدون أن إفريقيا قارة مظلمة وهذا خطأ وعلى غير الحقيقة، ويتجاهلون أن بعض الدول الإفريقية أكثر تقدماً من مصر حتى في البنية الأساسية والمعرفة والعلم، وفي كثير من التخصصات ، وقد ظهر الموبايل في نيجيريا عام 1991 ولم يكن يعرفه المصريون بعد ، وتوجد مؤسسات علمية في إفريقيا على أعلى مستوى من التقدم والبحوث.

ونتيجة لهذه المفاهيم الخاطئة، فمن المستحيل أن تقنع رجال الأعمال بأن يذهبوا ويغامرون بالاستثمار في إفريقيا وهم لديهم تصور أن إفريقيا قارة مجهولة ومظلمة، وشعوبها يأكلون لحوم البشر، وهذا كلام الجاهل المتخلف الذي يقال هنا وهناك عن إفريقيا.. إذن مصر ليست لديها أزرع يمكن أن تقيم بها علاقات لأن شركة النصر للاستيراد والتصدير تراجع دورها بعد أن تمت تصفيتها وبيعت مراكزها ودورها انتهى تماما.

ومن المعلوم أن مصر منذ عهد «مينا» موحد القطرين، وهي دولة الحاكم الفرد مهما اختلف الحاكم فيها، فإذا قال: يمين.. الشعب كله يتجه لليمين، وإذا قال: شمال.. سيتجه أيضا للشمال، وظللنا هكذا.. و«عبد الناصر» عندما كان مهتما بالدائرة الأفريقية وعرف المسئولون ذلك فاهتموا بأفريقيا تقربا إلي «عبد الناصر» ثم إن «عبد الناصر» بني تاريخه السياسي على محاربة الاستعمار في مصر والعالم الثالث، بعدائه للإنجليز والرغبة في الاستقلال ومحاربة الاستعمار ومن هذا المنطلق اتجه لإفريقيا والتقت المصالح والأهداف.

ثم جاء الرئيس «السادات» وهو زعيم وطني لا خلاف على ذلك، ولكن كل حاكم له طريقته وأسلوبه في الحكم، فكان رأي «السادات» أن المعادلات الدولية لها اهتمامات أكبر، خاصة بعد بدء انهيار النظام الشيوعي، وأصبح العالم يحكم بإرادة أمريكا فأستشعر عن قناعة أن أمريكا في يدها الحل، ولم ينكر ذلك بل أعلنه، وقال: 99٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا.

ومن ثم اعتمد في سياسته علي أمريكا، ونجح في ذلك داخلياً لأنه استرد أرضه المحتلة، وهذه كانت سياسته ولكنه لم يكن يكره أفريقيا، ولكن مصر ابتعدت عن أفريقيا في المرحلة الساداتية.

ورغم هذا الرئيس «السادات» أنشأ وزارة خاصة بأفريقيا وتولي مسئوليتها الدكتور «بطرس غالي» لأنه كان معلوم عن «السادات» أنه ليس من أنصار أن يفعل كل شيء بنفسه ولكن بتوجيهاته، ولهذا وزارة الخارجية في ذلك الوقت كان يقع عليها هجوم وضغوط، من العالم العربي والإسلامي، وأيضا من مؤتمر باندونج حيث كانوا يتعشمون في سياسات مصر الخارجية، ولكنهم فقدوا هذا العشم، فكثرت الصراعات علي الخارجية المصرية، و«السادات» وجد أن العبء عليها ثقيل، فأوجد وزير خارجية آخر ولم يكن المقصود منه استعادة الوجود الإستراتيجي لمصر في أفريقيا، ومع هذا لحسن الحظ، أن الدكتور «بطرس غالي»

كانت له علاقات جيدة مع قادة إفريقيا، واهتمامات إفريقية كثيرة فكثرت زياراته ودعواته إلي القادة والرؤساء الأفارقة، وربما «السادات» لم ينشئ هذه الوزارة من أجل إفريقيا حتي إنه أسماها وزارة العلاقات الخارجية، لأنه قسم وزارة الخارجية إلي نصفين، نصف لوزارة الخارجية والنصف الآخر للعلاقات الخارجية..

المهم أن الوضع تغير بعد «عبد الناصر» في أفريقيا و«السادات» بالطبع لم يأمر بذلك، ولكن حدث هذا لأن مصر تعيش في النظام الرئاسي شبه الفرعوني و«السادات» لم يهتم بأفريقيا والناس علي دين ملوكهم.

ثم جاءت فترة حكم الرئيس «مبارك»، الذي كان له أيضا وجهة نظر وطريقة في الحكم خاصة به، فهو غير انفعالي، ولا يؤمن بالصدامات، وجنب مصر الكثير من المشاكل والمهاترات، وفرض عليها الجمود والسكون، وهذه السياسات من عهد «مبارك» انعكست علي دور مصر في إفريقيا، ولم يكن لمصر وجود فيها لأنه تعامل بهدوء والعملية ماشية.. فلم يوجد الحافز الذي يستمد منه المسئول المصري أيا كان مركزه في علاقته مع أفريقيا.. رغم ان مصر قصرت في إفريقيا بالاستعلاء والتجاهل، بعدم وجود محاولة مصرية لتقربهم إلى مصر، التي تركت الفرصة لعدوها أن يتغلغل وسطهم ويدق الأسافين بين مصر وإفريقيا، فمثلاً أرادت الحبشة أن تبني سداً صغيراً علي أحد روافد النيل هناك، والنيل له 34 رافداً في الحبشة، منها سبعة روافد تغذي النيل الأبيض فماذا يحدث؟.

مع انه لن يؤثر على مصر لأن الحبشة لا تريد مياها بل تريد كهرباء، فالمفترض أن مصر كانت تعاونها وتشاركها في بناء هذا السد، ولكنها تعاملت معها بتعالي واستعلاء، وأخبرتهم أن لا يفعلوا شيئاً حتى يقولوا لهم، وهذا عطل التواصل وأعطي الفرصة لإسرائيل أن تتسلل هناك وهذا ما حدث.

وبدأ تقليص الدور المصري في إفريقيا، لأن السياسة الخارجية هي انعكاس

للوضع الداخلي، فعندما تكون الدولة قوية اقتصادياً ومستقرة سياسياً، ولديها أمن وتتوافر لديها جميع عناصر قوة الدولة، فهذا ينعكس على سياستها الخارجية، ولكن عندما تكون عكس ذلك فلا يخشى جانبها ولن تقوم لها قومه.

وهذا كان من أسباب تراجع النفوذ المصري في أفريقيا، بسبب عدم قيامها بدورها الرائد في القضايا الإفريقية المهمة، فأصبح لا يوجد دور لمصر في الصومال، ولا السودان بين شماله وجنوبه، مع أن السودان هو الامتداد الطبيعي للأمن القومي المصري في الجنوب، ولم يعد يوجد دور لمصر في قضايا البحيرات العظمى، أو ما يحدث في إفريقيا الوسطى، كما أصبحت مصر بعيدة عن الأحداث في القرن الأفريقي، وفي جميع قضايا التنمية الأفريقية. إلى أن جاءت الطامة الكبرى بمحاولة اغتيال الرئيس «مبارك» في إثيوبيا عام 1995، ولأن طبيعة الأمور في إفريقيا تختلف عن باقي القارات..

حيث توجد قمم إفريقية يشارك فيها رؤساء الدول الأفريقية، ولكن منذ 1995 أصبح يوجد غياب لمصر عن هذه القمم على المستوى الرئاسي، لأن مصر كانت تشارك في جميع المؤتمرات الإفريقية، لكن على المستوى الرئاسي، و«مبارك» لم يحضر غير قمة غانا، مع انه ذهب وغادر في نفس اليوم، وحضر عندما كانت تنعقد القمة في ليبيا، مع أن المحفل الرئاسي عندما يجتمع الرؤساء في جلساتهم المغلقة، يتم تداول الشئون الإفريقية في هذه الجلسات، ولكن مصر كانت غائبة، ومن هنا بدأ تراجع الدور المصري وأصبح بعيداً عن القضايا الإفريقية، مع أنه كان يوجد وزير للشئون الإفريقية، ثم أصبح يوجد نائب وزير للشئون الأفريقية، لكن دون وجود حضور رئاسي، أصبح هناك أمور إستراتيجية كثيرة لا تشارك فيها مصر وملفات لا تكون طرفاً فيها[1].

ورغم كل شيء هناك كثير من المفكرين الإفريقيين ينظرون إلى مصر

(1) السفيرة/ «منى عمر».

والمصريين، نظرة تقدير واحترام، فمثلاً الشيخ « أنت جوب» مفكر سنغال قام بعمل رسالة دكتوراه في جامعة السوريون، وعمل دراسات أثرية وبيولوجية ولغوية على الآثار المصرية، وانتهى إلى أن أصل الحضارة الإفريقية هي الحضارة المصرية القديمة، ولكن بعض المثقفين المصريين رفضوا هذا الكلام ، وكيف يكون المصريين أفارقة؟!! بالرغم من إنهم أفارقة بحكم التاريخ والجغرافيا والإنثربولوجيا، ومن يزعم إنهم من سلالة عربية فهو كاذب ومنافق وجاهل ، فأكثر من 95٪ من الشعب المصري من أصول مصرية يعني أصول إفريقية.. والأفارقة أرادوا أن يجعلوا من مصر مرجعية لهم ولكنهم وجدوا الرفض.. ومثقف أخر يقول لك الذين هبطوا من السماء، وأخر يقول لك الفراعنة جنس أري، فما علاقتنا نحن بالجنس الآري وألمانيا ؟؟!! .

وجاء رد الفعل الإفريقي في موقف المفاوض الإفريقي «إلفا عمر توناجي» في تقريره عام 2004 قال : أن مصر هي أم إفريقيا، لكن الحضارة النوبية هي أصل الحضارة المصرية، وبالتالي الحضارة النوبية هي أصل الحضارة الإفريقية..

وطبعا طالما أن مصر تريد أن تكون عربية فلن يشكك أحد أن النوبة بأنها ليست إفريقية، فيخرج النوبيون ويعملون مشكلة، والمشكلة أن الصومال دمرت والعراق دمرت بالشيعة والسنة والأكراد، وأيضا البوسنة والهرسك، واليمن ولبنان والسودان داخلين على عتبة التقسيمات، فعلى الإعلام أن يحذر من الأخطار ولا يكرس المشاكل ولا ينساق وراء الباطل[1] .

(1) د. إبراهيم نصر الدين .

الحقوق القانونية والتاريخية

مصر كدولة إقليمية كبرى تدير مصالحها الإستراتيجية بحنكة واقتدار، ولهذا فهي تعرف مدى أهمية نهر النيل، ولهذا يوجد العديد من الاتفاقيات القانونية والتاريخية التي وقعتها مصر، لكي تحفظ حقوقها في مياه النيل، وتم عقد بعض الاتفاقيات لكي تحكم العمل في استخدام مياه النيل، مع زيادة تعداد سكان دول حوض النيل خاصة بعد الاستقلال، ومع زيادة حاجة مصر للمياه في ذات الوقت، وفى مقدمة هذه الاتفاقيات، تلك الاتفاقيات التي عقدت بين بريطانيا خلال الحكم الثنائي للسودان، وبين الملك الأثيوبي «مليك الثاني» في 1902، والتي تعهدت فيها أثيوبيا بعدم إقامة أية مشروعات على النيل الأزرق بشكل عام، والمنابع الأثيوبية يكون لها أثر بأي حال في الأحوال، على تدفقات مياه النيل إلى السودان، وبالتالى مصر، ومن أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية 1929، التي عقدت بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان، وبين دول منابع النيل الاستوائية التي كانت تابعة لبريطانيا، وجاء فيها إقرار بألا تقيم دول المنابع أية مشروعات أو سدود، تؤثر على وصول كميات المياه الطبيعية لمصر، وثالث هذه الاتفاقيات تلك المنعقدة بين مصر والسودان 1959، من أجل إقامة مشروع السد العالي في مصر، وخزان «الروصيرص» في السودان، وجاء فيها أن يتم تقسيم مياه النيل القادمة إلى السودان بعد بناء السد العالي على أساس أن يكون نصيب مصر الكلى 55. 5 مليار متر مكعب سنويًا، ويكون نصيب السودان 18. 5 مليار متر مكعب، والعمل على تنمية المياه فى حوض النيل بصفة عامة(1).

بل يوجد 10 اتفاقيات أبرمتها بريطانيا مع دول الهضبة الاستوائية، بالنيابة عن مصر والسودان خلال فترة الاستعمار، وهي اتفاقيات تنظم علاقة دول المنابع مع دولتي المصب، وهذه الاتفاقيات تنص، على ألا تقوم أي دولة من هذه الدول،

(1) د/ «زكي البحيري» .

بأي مشروع من شأنه تعطيل تدفق المياه إلى مصر، أو تأخيرها، أو إقامة مشروعات من شأنها الإضرار بمصالح مصر، ولكن بعد ظهور أزمة سد النهضة، وأثيوبيا تعتبرها اتفاقيات استعمارية، وادعت أن مصر أخذت النصيب الأكبر من المياه، وقامت بالتنمية على حساب دول المنبع، فبدءوا منذ عام 1964، أي خلال عهد الرئيس «عبد الناصر»، بإيعاز من القوى الكبرى، التفكير في إلغاء تلك المعاهدات، وفور استقلال تنزانيا، أرسل رئيسها «يوليوس نيريري» خطابا إلى «عبد الناصر»، بعدم اعتراف بلاده بالاتفاقيات السابقة التي وصفها بالاستعمارية، مطالبا بضرورة إبرام اتفاقية جديدة تنظم العلاقة بين دول حوض نهر النيل، وللأسف لم يرد «عبد الناصر» عليه بل ولم يهتم للأمر، إلى أن أصبح لدى دول المنبع مبدأ «نيريري»، بمعنى أنه لا اعتراف بالاتفاقيات وأنه يجب التفاوض من أجل اتفاقات جديدة، وحذت رواندا وبوروندي وعدة دول حذو تنزانيا، وانطلقت نعرة إلغاء هذه الاتفاقيات بدعوى أنها وُقعت في فترة الاستعمار.

مع أن أي اتفاقية لا تلغي الالتزامات السابقة المبرمة في الحقبة الاستعمارية، أو حقبة ما بعد الاستعمار، والتي تؤكد الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر..

لأنه وفقاً للقانون الدولي لا يجوز للاتفاقيات أو المعاهدات اللاحقة مثل اتفاقية الخرطوم 23 مارس 2015، أن تنسخ ما سبقها من اتفاقيات، تنظم ذات الموضوع أو الهدف من توسيع الاتفاقية إلا في حالة واحدة، إلا إذا اندثرت وتوقفت الأعراف الدولية، فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، وأن ما سبق أن كان يجب أن يبقى على ما كان.. أي عادات وممارسات الدول التي تأسست عليها الاتفاقيات والمعاهدات السابقة، ليس فقط أعراف ومعاهدات وممارسات دول حوض النيل، ولكن الأعراف الدولية في سائر الأحواض والأنهار الدولية.

أما عن المطالب بتعديل الاتفاقيات الخاصة بالمياه، بحجة أنها تمت في ظل الاستعمار ونقص السيادة، فهذه الاتفاقيات المائية مرتبطة ومشتركة مع اتفاقيات

الحدود، ومن يطالب بتعديل هذه الاتفاقيات فعليه تعديل الحدود، إذن الكل سيرفض التعديل وقت الجد ..

حتى اتفاقية 1959 بين مصر والسودان ليس من مصلحتهما أن يتم تعديلها الآن، وعلى مصر والسودان أن يتخذا موقفاً تضامنياً لمواجهة دول حوض النيل، حتى لا يطالبوهما بتعديل الاتفاقيات الخاصة بهما، والاتفاقية من المؤكد أنها في مصلحة السودان فالمياه التي وفرها السد العالي حصلت السودان بموجبها على 17.5مليار متر مكعب وحصلت مصر على 7.5 مليار .. ومصر دفعت حينها 15 مليون جنيه تعويضات عن الأرض التي تم إغراقها، ودفعت مصر ثمن تكلفة السد العالي من مواردها فمن الذي يطالب بتعديلها ؟!! .

إذن.. إثيوبيا لن تستطيع رفض الأعراف الدولية المطبقة في الأنهار الدولية، لأنه لا يمكن لإثيوبيا أن تستثني نفسها من الخضوع الى قاعدة عرفية، إذا قامت بالتعبير صراحة عن رفضها نشأة تلك القاعدة العصرية، وذلك بعد نشوء القاعدة العرفية، وبشرط إعلان الدول الأخرى بذلك الرفض، وبالرغم من الاعتراض المطرد لإثيوبيا للحقوق التاريخية المكتسبة لمصر، وحصصها المائية المقدرة بخمسة وخمسين مليار متر مكعب، وذلك منذ عام 1959 بعد توقيع اتفاقية الخرطوم بين مصر والسودان من أجل بناء السد العالي، فإن الاعتراض الإثيوبي المتواتر منذ عام 1959 لحقوق مصر وحصصها المائية، المقدرة وفقاً للاتفاقية المشار إليها، فإن هذا الاعتراض أتى متأخراً بعد نشوء القواعد العرفية، في مجال استعمال والانتفاع بمياه الأنهار الدولية ليس في مياه نهر النيل فقط، ولكن في سائر الأنهار الدولية.

ورغم أن إثيوبيا سبق وأعلنت أنها رفضت هذا الكلام، إلا أنها رفضته بعد 1959 حيث أبلغت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجميع دول حوض النيل بأنها ترفض هذا الأمر، ولكن الرفض جاء بعد عام 1959، ويوجد أعراف دولية من قبل مؤتمر «برلين» 1815 وهى لو كانت تريد الاعتراض كانت

اعترضت منذ اتفاقية 1929، ولكنها لم تعترض.

وأيضا كانت توجد اتفاقية بين أوغندا ومصر عام 1953، ولم تعترض أثيوبيا حينها، إذا كانت تريد الاعتراض وكان يوجد إمبراطور إثيوبي كان عليها الاعتراض فور إنشاء الأعراف، ولكن هذا لم يثبت..

إذن الاعتراض الأثيوبي المتواتر لن ينال من القواعد والمبادئ العرفية، التي تأسست عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بشأن استعمال وانتفاع مياه نهر النيل، بل إن ذلك الاعتراض «الاستثناء يقوي ويعضد هذه الأعراف ولن يضعفها أو يقتنص من قيمتها القانونية».

لأنه يوجد فرق بين قواعد القانون الدولي وبين قواعد المجاملات الدولية، وهو أن المجاملات الدولية غير ملزمة للدول، مع أن الدول تحبذ ممارسة المجاملات الدولية، ولكنها إن لم تمارسها فلا يستدعي ذلك أي مسئولية دولية، بحق الدول التي امتنعت عن ممارسة قواعد المجاملات الدولية، مثل الدولة التي تتخلف عن تقديم واجب التعزية أو التهنئة أو التضامن الأخلاقي الإنساني، لدول أخري تحل بها الكوارث أو المصائب، فلا تكون هذه الدولة التي «استنكفت» عن هذه الممارسات محلاً للمسئولية أو المساءلة الدولية..

أما بالنسبة لتعاون الدول أيضاً علي أساس مبدأ القانون الدولي، وهي العبارة القانونية التي تضمنها المبدأ الأول، فتعد احدي أهم الضمانات القانونية الدولية الحاكمة، والتي تعد حجة قانونية لمصر تجاه أي طرف في اتفاقية الخرطوم، وهنا ليس المقصود مبادئ القانون الدولي بشكل عام، ولكنه أيضاً مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالانتفاع بالمجاري الدولية في غير أغراض الملاحة النهرية، التي قننتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية في أغراض الملاحة عام 1997[1].

(1) د/ «أيمن سلامة».

ورغم وجود اتفاقية 1902 مع إثيوبيا، والتي تمنعها من إقامة أي مشروع على النيل الأزرق أو نهر «السباط» دون الرجوع إلى مصر والسودان، والاتفاقية الإطارية عام 1997 للأمم المتحدة، التي تمنع الدول من إقامة أي منشآت تسبب أضراراً جسيمة للدول الأخرى على النهر، والتي تنص على مبدأ الإخطار المسبق والإجراءات التنفيذية، إلا أن أثيوبيا قامت بتحويل مجرى نهر النيل وهذا يعتبر تعدياً على القانون الدولي من الجانب الإثيوبي، لأنها حولت مجرى النهر بما يخالف الأعراف والقوانين الدولية..

وهذه ليست الاتفاقية الوحيدة مع أثيوبيا، بل توجد اتفاقيات مع إثيوبيا تحفظ حق مصر في مياه النيل، مثل اتفاقيات 1902، و1906 مع الملك «ميلك» وكانت أثيوبيا إمبراطورية مستقلة إذا هي اتفاقيات فعلية.ثم ظهر أن كل أراضى بني شنكول وهي ثلث مساحة إثيوبيا كانت ملكاً لمصر، وتنازلت عنها لإثيوبيا مقابل عدم بناء أي سدود أو مواقع علي النيل الأزرق، وإذا كانوا يريدون استكمال البناء بذات المواصفات فيمكن لمصر أن تطالب بأراضي «شنكول» التي تنازلت عنها مصر بشروط.

ويمكن لمصر أن تستفيد من المعاهدات الدولية، بتدويل القضية لأنها أصبحت أمراً عاجلاً وكان يمكن لمصر التقدم بشكوى عاجلة إلي مجلس الأمن لأن المادة (6) من الدستور العالمي لقوانين الأمم المتحدة تقول: لو وجد نزاع يؤدى إلي صراع أو حروب لابد من تدخل الأمم المتحدة، وهذا نهر مشترك وإثيوبيا ستقيم عليه (5) سدود ستضر بمصر، وتطلب من مجلس الأمن إصدار قرار بإيقاف العمل في السد، وتشكيل لجنة من الخبراء لمعاينة تداعياته وآثاره السيئة علي مصر، والأمم المتحدة لابد أن تتخذ موقفاً جاداً حرصاً منها علي عدم نشوب صراع في شرق أفريقيا، سوف يؤثر علي الأسعار العالمية للغذاء والوقود، وأيضاً نصوص الاتحاد الأفريقي تؤكد علي حل النزاعات سلميًا وعلينا أن نضع

الأمور أمامه ونطالبه بالحلول السلمية[1].

وبالطبع القانون الدولي ينصف مصر كثيراً، لان دوره حل مثل هذه المشكلات، رغم محاولات دول حوض النيل عدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة، مع أن اتفاقيات المياه تنطبق عليها معايير اتفاقيات الحدود وحقوق مصر ظاهرة وثابتة في هذا، ولكن المشكلة في القانون الدولي أنه يتطلب قوة سياسية ومقومات أخرى، يجب أن تتوافر لمصر قبل أن تلجأ إلى القانون الدولي، لأنه وللأسف بدون قوة تحمى هذا الحق سيظل ضائعاً.

والمنظمات الدولية أيضا يمكن أن تحفظ حق مصر في مياه النيل، طالما أن مصر في يديها الضغط القانوني، الذي تستطيع به وقف السد، ومن حق الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية أن تقيم قضايا أمام محكمة العدل الدولية بأن سد النهضة، سيضر بمصلحة مصر الإنمائية، وبمجرد النظر فيها ستصدر المحكمة الدولية أمرا بإيقاف العمل في سد النهضة، لحين البت في القضية في ذات الوقت سيتوقف جميع ممولي السد، لخطورة استرداد أموالهم ولو أقيمت هذه القضية قبل اجتماعات وزارة الري مع الإثيوبيين لكانت ورقة ضغط قوية[2].

ولكن هل اللجوء للتحكيم والذهاب إلى محكمة العدل الدولية، يتطلب توافق الطرفين خاصة أن إثيوبيا ترفض التحكيم الدولي، وقد اتضح هذا عندما رفضت الاستعانة بالخبراء الدوليين، الذين يمكن أن تستند مصر لشهاداتهم في هذا السياق، ولهذا خيار اللجوء إلى «العدل الدولية» يجب ألا تستند مصر إليه كحل منفردة، لأن أثيوبيا أرادت أن تستمر في البناء دون توقف، حتى يصبح بناء السد أمراً واقعاً، وإثيوبيا تعي ذلك وربما تستند إليه في مرحلة لاحقة في الاتفاق على

(1) د/ «نادر نور الدين».

(2) د/ «أيمن عبد الوهاب».

التشغيل والتخزين، ولهذا الوقت عامل فيصلى وهذا ما جعل مصر تكثف جهدها وبقوة في هذا الملف.

لكن لا يوجد قانون ينظم تقسيم المياه بين دول حوض النيل جميعاً، ولا يوجد اتفاقية جامعة لتقسيم المياه بين دول حوض النيل، والاتفاقية الوحيدة التي كانت موجودة هي بين مصر والسودان، واتفاقية أخري بين السودان وإثيوبيا وهي الاتفاقيات التي يرفضها الجانب الإثيوبي، وهذا كان أساس المشكلة التي واجهتها مصر في الاتفاق الإطاري الذي يسمي باتفاق «عنتيبي»، والتي تصر دول حوض النيل علي عدم الاعتراف بهذه الاتفاقيات، ومع هذا يوجد أساس قانوني في قانون الأنهار الدولية، وهو منظم لكافة الأنهار، ولكن لا يوجد قانون لتقسيم المياه.

ولازالت إثيوبيا تتحجج بأن الاتفاقيات التي أبرمتها، تمت وهي تحت الاستعمار ولهذا ترفضها، مع أن ما تقوله إثيوبيا وتتحجج به غير صحيح، لان الاتفاقيات تورث ولا يحق تغييرها بتغير الأنظمة الحاكمة، وإلا لن يوجد أي مصداقية لأي اتفاقية ولا أي قانون دولي، لو أن كلامهم هذا صحيحاً.. وحينها اتفاقيات الحدود الموجودة في إفريقيا، ستصبح غير معترف بها، وكل دولة تحدد حدودها من جديد بحجة أن هذه الاتفاقيات تمت خلال عهود الاستعمار، وبالتالي إلغاؤها سيشعل الحروب بين جميع الدول الأفريقية.

وبناء عليه أو الحقيقة المؤكدة أن سد النهضة يخالف القانون الدولي، من حيث المبدأ، لأن إقامة سد النهضة بالشكل الذي قام به، هو خطأ من البداية لأنه تم دون الإخطار، حيث يوجد مبدأ الإخطار المسبق وفقاً للقانون الدولي، الذي يلزم دولة المنبع بإخطار دولة المصب، بأنها تعتزم إقامة أي بناء علي مجري النهر، وهذا لم يتم من الجانب الإثيوبي.

إذن البداية خاطئة، ولو أن مصر تريد الاستناد علي شيء فيكفيها المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يقر بحق الشعوب في الحياة والسد الإثيوبي يحرم مصر من حقها في الحياة، طالما سيؤثر علي كمية المياه التي ستصل إليها، مع أن المواطن المصري في الوقت الحالي تحت خط الفقر المائي، والتنبؤات تقول أن الفترة القادمة هي فترات جفاف وليست فترات فيضانات، والمنسوب الذي سيصل إلي مصر مع عدم وجود السد سيكون أقل من المنسوب العادي، فماذا تفعل مصر لو تم ملء السد بالمياه خلال سنوات الجفاف؟!! وعليه فإن اتفاقيات الأمم المتحدة للأنهار تضمن حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، وأيضاً ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على الحق في الحياة، لأن الشعب لو حرم من المياه سيموت وسيوجد نازحون ولاجئون، وأرض تبور وحيوانات نافقة وزرع يجف ويموت(1).

ولا يوجد في القانون الدولي شيء يبرر لدولة ما، أن تقيم مشروعات على منابع نهر دولي لتنمية نفسها، على حساب المصالح المباشرة المستقرة منذ آلاف السنين، لشعب أو شعوب أخرى في أدنى الأنهار، لكن إذا كانت أثيوبيا تحركها أطراف أخرى تريد الأضرار بمصالح مصر، فذلك أمر غير مقبول ولا يمكن السكوت عليه.

إذن الحقوق التاريخية لمصر محفوظة في مياه النيل ولم تتغير، بل تم التأكيد عليها عندما وقع الرئيس « عبد الفتاح السيسى» على اتفاقية المبادئ مع الجانبين السوداني والإثيوبي وقال: إننا لن نتحدث عن الاتفاقيات السابقة لأنها سارية، ولا يستطيع أحد أن ينقضها أو يلغيها أو يغيرها(2).

أما الحقوق القانونية.. فهذه الحقوق ليست قانونية فقط، بل قوانين وأعراف

(1) السفيرة/ «منى عمر» .

(2) د/ «زكي البحيري».

ومبادئ واتفاقيات تثبت 3 أشياء..

أولاً: النص على الاقتسام العادل والمنصف، أي أن حصيلة النيل تحسب وتقسم بناء على، ما هي الدول التي لديها أمطار وغيرها دون الأمطار، ومن هي الدولة التي تزرع آلاف الأفدنة ومن هي الدولة التي تزرع ملايين الأفدنة، وتحديد الدولة التي لديها بضعة ملايين من السكان، وغيرها التي لديها عشرات الملايين من البشر، وكذلك الدولة التي لديها استثمار في عشرات المصانع، وغيرها التي تستثمر آلاف المصانع الكبرى، وهذا هو الاقتسام العادل والمنصف.

ثانياً: هو قاعدة منع الضرر على أي طرف من الأطراف، أي أن دولة المنبع لا يحق لها أن تبنى ما تشاء من سدود، دون الرجوع أو التنسيق مع دول المصب لعدم الضرر.

ثالثاً: الحقوق التاريخية التي تؤكد كمية المياه التي تحصل عليها مصر منذ 1959، وحتى اليوم بشكل ظاهر يراه العالم ويشهده، وهذه الكمية مستمرة ومتسقة طوال السنوات وثابتة دون تغير بالنقصان(1).

ثم أن اتفاقية 1902 تمنع إثيوبيا من التأثير علي حصة مصر المائية، وهذه الاتفاقية ستكون احدي أوراق مصر في القضية لو شاءت في المحكمة الدولية، هذا إذا استمرت أثيوبيا في تعسفها، والتأكيد علي وقوع ضرر علي مصر من الفالق الأرضي الكبير الذي يهدر صحة مصر المائية.

مع أن إثيوبيا تعلن أن الاحتلال الإنجليزي هو الذي وقع هذه الاتفاقية، حيث إنها كانت محتلة، وإن المحتل هو الذي وقع هذه الاتفاقية المجحفة من وجهة نظرها، ولهذا لن تلتزم بها، والرد سيكون أنه عند تقسيم أي مياه نهر في العالم،

(1) د/ «ضياء الدين القوصي».

توجد حصص ثابتة من المياه لا تمس، وإلي الآن هذه الدول لن تستفيد من مشروعات الري، ولابد من اشتراك السودان مع مصر في هذا الأمر، بعدما أضرت بموقف مصر لأنها أعطت موافقة فنية للسد مع أن الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، تضمنت اتفاقية بين مصر والسودان تؤكد أن كل المشاريع التي تتم علي مياه نهر النيل، لابد أن يوافق عليها مصر والسودان، ولكن بعض مواقف السودان تضعف موقف مصر نهائيا(1).

إذن الحقوق التاريخية لمصر مؤكدة في النهر بما أنها دولة المصب، وفقيرة مائياً وبها جفاف وتصحر، والاتفاقيات الدولية نصت على ضرورة التنسيق والتشاور بين الدول المتشاطئة على الأنهار، فهذه حقوق مكتسبة لمصر.

(1) د/ «أحمد الشناوي».

أذناب إسرائيل
والتدخلات الخارجية

من المعلوم أن نهر النيل له دوراً مؤثراُ في طبيعة العلاقات المصرية مع العالم الخارجي، وأوضحت السنوات الأولى من القرن العشرين، أن بريطانيا التي كانت تفرض حمايتها واستعمارها على كل من مصر والسودان، حاولت استغلال مسألة نهر النيل لمساومة مصر وتهديدها، والضغط على الحكومات المصرية المتعاقبة في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا في عام 1913 بتجهيز دراسات لإقامة خزان «سنار» على النيل الأزرق للتلويح للقوى الوطنية بمصر، مع تزايد تململها من السيطرة البريطانية، بان بريطانيا يمكنها إثارة المتاعب لمصر، أو كما فعل الجنرال «اللنبي» بإنذار «سعد زغلول» رئيس الحكومة، بأن بريطانيا سوف تزيد المساحات المزروعة في السودان باستخدام مياه النيل، ثم اتجاهها لمعاقبة مصر، بعد حادث اغتيال السيردار البريطاني، بزراعة القطن في منطقة الجزيرة، وتخصيص حوالي 4،5 مليار متر مكعب لهذا الغرض، وظلت مصر طوال القرن العشرين تواجه صعوبات في علاقاتها بأطراف دول حوض النيل، فقد قالت حكومة السودان نفس الكلام في عام 1958، وقبل توقيع اتفاق 1959 ولم تشارك في توقيعه، وكان ذلك الموقف، اتصالاً بأزمة امتداد الري إلى مشروع الجزيرة، ولم تخرج مواقف دول المنابع كثيراً عن الخطط مع بريطانيا، وأعلن الرئيس نيريري«مبدأ نيريري» في عدم الاعتراف بالاتفاقيات، التي أبرمتها بريطانيا بالنيابة عن تنزانيا، بما في ذلك اتفاق 1929، ورغم علاقاته الممتازة مع مصر والرئيس «عبد الناصر» في ذلك الوقت، وأيضاً اتبعت أوغندا وكينيا المنهج نفسه عند الاستقلال في بداية الستينات، ووقفت بوروندي نفس الموقف فور استقلالها هي الأخرى في نفس التوقيت.

وأيضاً تم خلال هذه الحقبة عدة محاولات لتدعيم التعاون، بين دول حوض النيل بداية بمشروع «الهيدروميت»، لإجراء دراسات لمشروعات في البحيرات الاستوائية عام 1964، ومروراً بتجمع «الإندوجو» في عام 1983، والذي

استهدف تنفيذ مشروعات للتنمية في دول الحوض، ومشروع «التيكونيل» عام 1995، والذي تبلورت من خلاله فكرة التوصل الى اتفاق يحكم التعاون بين دول الحوض، ووصولاً إلى مبادرة دول حوض النيل من خلال التوصل إلى اتفاق حول مبادئ استخدام مياه النهر، وإطار مؤسسي للتعاون بين دول الحوض، يتشكل من مجلس وزاري يعاونه لجنة استشارية فنية وسكرتارية دائمة مقرها عنتيبي في أوغندا.

ولكن إصرار دول المنابع منذ استقلالها حتى 1999، على عدم الدخول في تعاون بموجب الاتفاقيات القائمة، أعاق كل هذه المحاولات الرامية لترسيخ مبدأ الاستفادة الجماعية، ودعا كل طرف إلى التمسك بموافقة، لدرجة أن أثيوبيا قدمت في مؤتمر المياه التابع للأمم المتحدة عام 1977، في «مارتاديل بلاتا» بالأرجنتين، ورقة تؤكد حقها السيادي في استخدام مياه نهر النيل بدون قيود، كما كررت ذات الموقف عام 1997 في جلسة الجمعية العامة، لاعتماد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية .

والعجيب انه بعد التوقيع على الاتفاق الإطاري في 14 مايو 2010، تحدث الأوربيون علناً بأفكارهم، وخلاصتها أن مبادرة حوض النيل، وإن كانت تواجه مشكلة حقيقية، لعدم قدرة دول حوض النيل على التوصل إلى توافق أراء بشأن الاتفاق الإطاري، فلن تتخلى الدول والجهات المانحة عن المبادرة بسهولة، وستعمل على استمرارها، وأضافت المصادر الأوربية في قراءتها للوضع، انه من الناحية الفنية لا يمكن لدول المنابع الاستوائية الست، التأثير على حصة مصر المائية، خاصة أنه لا يمكن لأوغندا منع تدفق المياه بعد خروجها من شمال بحيرة فيكتوريا، وكذا منطقة السد بجنوب السودان، كما أن تأثير أثيوبيا على حصة مصر من المياه سيظل ضعيفاً، أخذاً في الحسبان كميات الأمطار الضخمة التي تسقط عليها، وكذا اهتمامها بمشروعات توليد الكهرباء بشكل رئيسي، والتي لا تؤثر على

حصة مصر.

واقترحت هذه المصادر ومنها بريطانيا، تقسيم دول حوض النيل إلى قسمين، أي نهر واحد يدار بنظامين، أولهما يضم دول الهضبة الاستوائية، بحيث يقوم المانحون بتمويل المشروعات هناك، مع الأخذ في الاعتبار بأنها لن تضر دولتي المصب مصر والسودان، بأي حال من الأحوال.. ويكون هناك نظام منفصل لدول الهضبة الاستوائية.

ونظام ثان يضم مصر والسودان وأثيوبيا، وتنفذ المشروعات المشتركة في إطار حوض النيل الشرقي، والتي تركز عليها أثيوبيا، ومشروعات تقليل الفواقد بما يفيد دول حوض النيل الشرقي بصفة عامة، واستمرت هذه التوجهات الأوربية في طرحها، حيث وصلت إلى نتيجة مفادها، أن هذا المقترح يمكن أن يحل مكان مبادرة حوض النيل، التي لم تحقق هدفها من حيث التوصل إلى اتفاق يضم دول الحوض كافة، وبعد التدقيق والبحث والدراسة من جانب مصر لهذه الأطروحات الأوربية، ومدى فائدتها لمصر، وجدت مصر ضرورة التمسك بموقفها تحت كل الظروف، ومهما كان النظام الذي سيتفق على تنفيذه، سواء للنيل الشرقي أو الجنوبي أو للنهر ككل متكامل، وهو حقها بالتعرف المسبق على الخطط والمشروعات، وأن لا شيء سيتم إلا من خلال التشاور وعدم الإضرار بالحصة المصرية المتفق عليها.

وظلت أثيوبيا بالتوازي مع هذه الأطروحات الأوربية، تقدم هى الأخرى أفكارا جاءت من الجامعات الأمريكية، وبعض الخبراء الأمريكيين منذ عام 1964، بأن تنظر مصر في تخزين المياه بالهضبة الأثيوبية عن طريق خزانات عملاقة، وذلك لتفادي عمليات البخر التي تتعرض لها بحيرة السد داخل الحدود المصرية، وكان هذا الطرح الأمريكي يلقى بطبيعة الحال تأييد إثيوبياً لأنها تستطيع عندئذ بناء الخزانات وإنتاج الكهرباء، ولكن أيضاً ستضع مصر تحت سيطرتها وتأثيرها، وقد رفضت دائما هذه الأفكار، لان مصر يجب ألا تكون تحت رحمة أي

طرف، بل أن مخزونها من المياه يجب أن يكون دائما داخل أراضيها، ولم يكن يغيب عن مصر أن هذه الأفكار الأمريكية، صدرت في الوقت الذي كانت مصر تتعاون مع الاتحاد السوفيتي في إقامة السد العالي، وتسعى أمريكا للمضايقة وإثارة المتاعب، فتم وضع خطط ومشروعات لإنشاء 33 سداً صغيرا في الهضبة الإثيوبية، إلا أن غياب الأمن والاستقرار أدى إلى عدم تنفيذ هذه الأحلام.

وفي الفترة من 22 إلى 28 يونيو 2010 عقدت دول المبادرة اجتماعاً وزارياً جديداً، أعلن فيه السودان، تجميد مشاركته لحين الاتفاق على رؤية شاملة للموقف برمته، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها، أن مشروعات النيل الشرقي ستتوقف، الأمر الذي يمثل ضغوطاً على أثيوبيا، وشاركت في هذا الاجتماع نائبة مدير البنك الدولي، ممثلاً عن الأطراف المانحة، وعرضت على الوفد المصري خلال الاجتماعات، النظر في مدى استعداد مصر لدخول وسيط أو مسهل، للتفاوض بين دول الحوض، واقترحت عدة أسماء، من بينها ، «جيمس بيكر» وزير الخارجية الأمريكية الأسبق و«توني بلير» رئيس الوزراء البريطاني الأسبق و«تابو مبيكي» رئيس جنوب أفريقيا الأسبق و«كوفي عنان» سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق وغيرهم، ولكن مصر لم تتحمس للأمر، حتى لا تتيح الفرصة لتدخل دولي يصعب السيطرة عليه، ويمكن أن يضر بمصالحها ومواقفها في إطار سعيها للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة، لأن هذا يمكن أن يضع مصر في صدام مع البنك الدولي، والأطراف المانحة، إذا ما رفضت مصر ما قد يؤيدونه من مقترحات، بالرغم من أن «جيمس بيكر» كان يحاول منذ 2008 التحدث تليفونيا مع الرئيس «مبارك» ، ولكن «مبارك» كلف وزير خارجيته «احمد أبو الغيط» بالاتصال بـ«جيمس بيكر» والاعتذار عن عدم قدرة الرئيس تلقي المكالمة، وشرح «أبو الغيط» الرؤية المصرية تفصيلياً في كل عناصر الموضوع، وتفهم «جيمس بيكر» حقيقة الموقف.

وقد لا حظ الوفد المصري المشارك في اجتماعات المبادرة، أن سكرتارية المبادرة

والتي تساهم مصر فيها بأموالها، كانت تحرف محاضر الجلسات، وتكتب ما تمليه عليها الدول الأخرى، رغم احتجاج مصر ورفضها لهذا الأسلوب.

وأرسل السيد «أحمد أبو الغيط» وزير الخارجية حينها، مساعدين له برسائل إلى كل من الهند والصين وماليزيا وسنغافورة، وكل القوى الأوربية والولايات المتحدة، وطلب من المانحين عدم اتخاذ أي قرار في المساهمة بأي مشروعات، على مجرى النهر إلا بعد التفاهم مع مصر، حتى لا يكون هناك أضرار تلحق بمصر من جراء هذه المشروعات، وكانوا يستمعون باهتمام ويؤكدون نيتهم في المساعدة للجميع، وليس الإضرار بأحد من أصحاب المبادرة، وكانت هذه الاتصالات والزيارات، كان لها تأثيرها في فتح أعين مسئوليها وخبرائها على حقائق الموقف من كل جوانبه.

وعلمت الخارجية أن «موسيفيني» الرئيس الأوغندي سيزور ليبيا لإجراء مشاورات مع «القذافي» ، فطرح «احمد أبو الغيط» فكرة قيام الرئيس «مبارك» بالكتابة إلى «القذافي»، أو الاتصال به تليفونياً لكي يستخدم تأثيره مع «موسيفيني» للتخفيف من مواقفه في مسألة مياه النيل، فطلب منه الرئيس أن يتحدث باسمه مع وزير خارجية ليبيا، وأن الرئيس يرغب أن يقوم الأخ العقيد بالتدخل مع «موسيفيني» في موضوع مياه النيل.

وبالفعل اتصل «القذافي» بالرئيس «مبارك» في أعقاب زيارة «موسيفيني» لطرابلس، وقال: انه تحدث معه، وانه وعده بإرسال خطاب بوجهات نظره كاملة، وقد وصل إليه الخطاب، ويرغب في حضور وزير الخارجية المصرية لمناقشة الأمر، وقرر الرئيس «مبارك» سفر السفير«احمد أبو الغيط» والدكتورة «فايزة أبو النجا» التي أصبحت تحتل مكان وزير الموارد المائية بشكل متزايد، للقاء «القذافي» في طرابلس، والذي سلمهما صورة من الخطاب، الذي يستعرض التهديدات والمخاطر التي تواجه نهر النيل، من وجهة نظر الرئيس الأوغندي، والتي يتصور أن مصر لا تدركها، وفي مقدمتها مسألة القضاء على أخشاب الغابات

التي يستخدمها الأوغنديون، وسكان الهضبة الاستوائية للحصول على الطاقة، بسبب غياب الكهرباء لديهم.. وأشار خطاب «موسيفيني» الى تذبذب إمكانات النهر بين عام وأخر، ومن ثم الحاجة لإقامة نظام للري لمعالجة هذا التذبذب، ولعدم الاعتماد على الأمطار أو ذوبان الثلوج من جبل روينزوري..

وذكر «موسيفيني» أنه من المهم الاستفادة من التقدم العلمي، في تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية أو النووية، وإنه على مصر التركيز في هذا الأمر، بدلاً من القول إنه لا يحق لدول المنابع توليد الكهرباء أو الزراعة أو التصنيع.

وكشف هذا الخطاب الشواغل الأوغندية، مثلها في ذلك مثل الشواغل الإثيوبية في الحاجة لإنتاج الكهرباء، وإن كان أيضاً لم يخف توجهات هذه الأطراف، في زيادة استخدامها لمياه النهر، دون الأخذ في الحسبان شواغل المصريين.

و«القذافي» حاول الدس والوقيعة ضد دول الخليج، حيث اتهم هذه الدول بأنها تعمل ضد المصالح المصرية، وتستخدم رءوس أموالها في القيام باستثمارات في السودان وإثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل، وهذه المشاريع تركز على الزراعة واستغلال المياه، وزود مصر بالكثير من الأوراق والدراسات التي حصل عليها في هذا الشأن(1).

هذا بخلاف أطراف أخرى فاعلة في الأزمة الإثيوبية وسد النهضة، مثل تركيا، وكان قد صرح وزير خارجية تركيا، بأن بلاده تدعم بناء سد النهضة وتقدم خبراتها في هذا المجال، وبالطبع كما أضرت تركيا بالعراق وسوريا في مياه نهر الفرات، تسعي للإضرار بمصر في مياه النيل، وللأسف قطر وهي الطرف العربي الشقيق، ولكن تأكدت مصر من أنها تسير في نفس السياق من دعم ومساندة إثيوبيا لاستكمال بناء سد النهضة، ولهذا كان على مصر أن تفهم أن هذا المشروع في إطاره، كما هو يثبت أنه ليس مشروعاً تنموياً لإثيوبيا، ويجب التعامل معه من هذا المنطلق.

(1) السفير/ «أبو الغيط» .

وبالطبع جميع المؤشرات، تؤكد أن القدرة الاقتصادية الشاملة لإثيوبيا، غير كافية لتنفيذ مشروع سد النهضة، وليس في استطاعتها إقامة مثل هذه المشاريع.. ولكن بالتأكيد هناك أطراف خارجية تقف وتساند إثيوبيا، لتنفيذ هذا المشروع ليس حباً خالصاً لإثيوبيا، بل لإحداث تحول في بنية حوض النيل علي حساب مصر، ودورها التاريخي في إفريقيا، وهذه الأطراف بعضها يظهر بشكل علني مباشر وبعضها بشكل غير مباشر(1).

هذا بخلاف كل دولة تريد الضغط على مصر، فتضغط على الأمن القومي المصري، الذي يتمثل في دول الجوار، مثل ليبيا والسودان وفلسطين وأيضًا سوريا ولبنان، وبالتالي النيل أحد هذه الملفات التي تؤثر على مصر، ولهذا رأينا إسرائيل وقطر في إثيوبيا ومؤخرًا وجدنا السعودية وهناك دول غربية أيضًا.

وإذا كانت جميع دول الاتحاد الأوروبي أدانت هذا السد، وأيضاً أمريكا أدانته، ولكن لأنها حذرت مصر كثيراً، من التغلغل الصيني في منطقة القرن الأفريقي ودول منابع النيل، ويكفي أن جميع السدود التي أقيمت خلال الـ(15) سنة الأخيرة أقامتها الصين، بقروض ومنح لا ترد من البنك الوطني الصيني، وهذا التغلغل ضد الرغبة الأمريكية، لأن الصين تستنفذ المواد الخام، ولهذا فهذه المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يكون الميزان التجاري فيها ليس لصالح الصين، لأن واردات الصين من أفريقيا أكثر من صادراتها، ولهذا هم حريصون علي التواجد في أفريقيا.

إلا أن هناك تمويلات غير ظاهرة قادمة من قطر وتركيا وإيران، لكن يبدو هذا التمويل خفياً، لأن ما هو معلن رسمياً من قبل إثيوبيا أنهم دبروا مليون دولار، ولهذا علي مصر أن تبحث عن هذا التمويل الخفي وتفضحه، لأن ملياراً من (8.5) مليار معناه أن مشوار التمويل مازال طويلاً، وهذا يصب في صالح مصر.

إلا أن الموقف الدولي بدأ يقدر موقف مصر، لذا امتنعت دول ومؤسسات

(1) «هاني رسلان».

الصين وإيطاليا وكوريا والبنك الدولي عن التمويل[1].

كما انه يوجد تحرك من جانب المهندس إبراهيم الفيومي لأنه اهتم بهذا الأمر وقام برفع قضايا على شركة «سيلينى» الإيطالية التي تنفذ مشروع السد، ومن الباطن الشركة الفرنسية التي شيدت المستوطنات الإسرائيلية، لأنهما يهدران حقوق الإنسان، وتم رفع القضية فى سويسرا لأنها كدولة أوروبية لديها قانون يسمح بإقامة الدعاوى على الدولة التي تهدر حقوق الإنسان، ويوجد طرق كثيرة لكنها تحتاج إلى المسئول الذي لديه فكر استراتيجي وعلم ورؤية في كيفية مواجهة الأزمات[2].

أما تأثير تقسيم السودان بين شماله وجنوبه علي الأمن القومي المصري، أولاً المياه في جنوب السودان غزيرة جداً وإذا لم تخرج ستسبب لهم مشكلة المشاكل ولكن المشاكل الأخرى لا تتوقف علي جنوب السودان فقط، بل تتوقف علي من يتحرك في جنوب السودان، وهذا شيء طبيعي حتي تكون مصر على حذر.. فمثلاً الدول العربية ذاتها فيها أحقاد ضد مصر، ولكن هل تصدق أنه ستخرج دولة وتقول هذا الكلام على مصر؟.

بالطبع لن يحدث، ومصر لديها مثال بمنظمة «حماس» التي لا تحب مصر ، وتتصور أن مصر تفضل«فتح» أكثر منها. وهذا التصور ليس من عندهم بل هو من دول أخرى. وفي الغالب إيران.. فالقلق الأكبر ليس من الأفارقة، بل ممن يسمح لهم الأفارقة بأن يتجهوا هذه الاتجاهات، وهؤلاء متواجدون في جنوب السودان وكلما تأتي لها فرصة للتأثير على مصر فلن تضيعها[3].

(1) د/ «نادر نور الدين» .

(2) د/ «احمد الشناوي».

(3) «محمد غانم».

أزمة إستراتيجية للدولة المصرية

شيء طبيعي أن تكون المياه عنصراً سياسياً وسلعة استراتيجيه، للقوى الكبرى في العالم، ولهذا فإن منطقة شرق أفريقيا بشكل عام مهمة جدا وخاصة مناطق البحيرات، وبناء عليه تسعى القوى الكبرى إلى التحكم في المنابع بأي طريقة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، كمدخل للضغط على الشعوب والدول التي تقع في منطقة المصب، ومنطقة منابع النيل تمثل إحدى هذه المناطق الإستراتيجية المهمة، لأنه يسقط عليها كميات ضخمة من الأمطار تصل إلى 930 مليار متر مكعب في أثيوبيا طبقا لأخر الإحصائيات، إلى جانب 580 مليار متر مكعب على الهضبة الاستوائية، وما يقرب من 500 مليار في منطقة بحر الغزال جنوب السودان، أي ما يزيد على ألفي مليار متر مكعب، ما يؤكد أنها منطقة، بها تنوع من حيث المناخ، وطبيعة الدول، إلى جانب تركيبها العنصري أو القبائلي، أو التفاوت الحضاري واختلاف مستوى الثقافة والوعي لدى هذه الشعوب، وأيضا من النواحي الاقتصادية ومستوى معيشة الأفراد بها، أي أن بها تلك الثروة إلى جانب هذه المتناقضات، ولهذا أصبحت ثروات هذه المنطقة محل اهتمام، وخاصة المياه وما يترتب عليها من إمكان إنتاج طاقة كهرومائية.

والقوى العالمية الكبرى تعلم جيدا، أن الطاقة الكهرومائية هي أرخص أنواع الطاقة وأنظفها تقريبا، وبالتالي أصبحت منطقة منابع النيل ملعب لكل أجهزة مخابرات الدول الكبرى، وبالفعل دخلت بقوة كل من الصين والولايات المتحدة وإسرائيل وإيران إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وكان التدخل تحت ذريعة التنمية وتقليل معدل الفقر في هذه المنطقة.

ولكن أثيوبيا تمثل أهمية بالنسبة للقوى الكبرى، حيث أنها أكثر دول منابع النيل تعدادا للسكان، لأن بها نحو 92 مليون مواطن، ومساحتها تقارب مساحة مصر، وأنها ذات موقع استراتيجي في وسط مناطق الأزمات والصراعات القبلية، ومحاولات الانفصال وعدم الاستقرار، مثل الصومال وجنوب السودان وكينيا،

ولهذا فلتكن أثيوبيا بما لديها من مصادر مياه وإمكانات لتوليد الطاقة، محط انتباه، وللسيطرة عليها كان لا بد من اللعب على الدولة التي لها ركن في المعادلة، وهي مصر، فلها نفس المساحة ونفس عدد السكان ولكنها أكثر تقدما، والنيل يجمع كل هذه المنظومة.

إذن.. هناك ما يمكن أن يستخدم لإثارة القلاقل بين الدولتين، فمصر تبدو دولة مزدهرة من حيث الكهرباء والمياه، وأثيوبيا تكاد تكون دولة معدمة، رغم أن المياه تسقط عليها، إلا انها ليس بها كهرباء أو تنمية، فتم إذكاء الصراع بين مصر وأثيوبيا من خلال اللعب على هذا التباين بين الدولتين.

والبداية كانت عندما تم التفكير في إنشاء السد العالي في مصر، بتمويل وتنسيق سوفيتي، كان هناك رد فوري من جانب أمريكا لإفشال المشروع على المدى البعيد، وذلك عن طريق التحكم في منشأ المياه التي تصل إلى السد المصري، وهي الهضبة الأثيوبية، التي تمد مصر بنحو 85٪ من مياه نهر النيل، حيث يأتي منها إلى مصر حوالي 72 مليار متر مكعب من المياه، منهم 48 مليارا من حوض نهر النيل الأزرق، و12 مليارا من نهر السوباط، و12 مليارا أخرى من نهر عطبرة، فعكف مكتب الاستصلاح الأمريكي على وضع خطة مشروعات زراعية في أثيوبيا تصل إلى 33 مشروعا، منها مشروعات مائية وأخرى لتوليد الكهرباء وأخرى للري والزراعة، وكان من ضمن هذه المشروعات إنشاء 4 سدود كبرى، هي سد الحدود «النهضة»، وسد كارادوبي، وسد كاستمر، وسد مابل، رغم انه كانت هناك مشروعات سدود أثيوبية كثيرة لم تعترض مصر على إنشائها، مثل مجموعة سدود على نهر عطبرة، تسمى تاكيزي1 وتاكيزي2، وأيضا مشروع تانابليز، وسان ديفينجا، لم تعترض عليها مصر أيضا، وكانت مشروعات السدود الكبرى مطروحة للمناقشة بين دول حوض نهر النيل الشرقي، وهي إثيوبيا والسودان ومصر، وأضيف إليهم جنوب السودان مؤخرا بعد الانفصال.

وفي عام 2008 ، شهدت الأزمة تغيرا نوعيا عندما وافق وزير الري الأسبق الدكتور «محمود أبو زيد» لإثيوبيا على إنشاء 4 سدود كبرى، على أن يكون سد الحدود أو النهضة بطاقة تخزين 14 مليار متر، وللأسف تجرع المصريون هذا الاستدراج دون علم، وهو ما بنت عليه أثيوبيا خطتها فيما بعد بشأن سد النهضة بعد أن انتزعت موافقة مصرية، ولم تكتفِ أثيوبيا بذلك بل تمردت أكثر عقب ثورة يناير، وفي أبريل 2011 وضعت حجر أساس إنشاء سد النهضة.

لكن عندما بدأ إنشاء سد الحدود أو سد النهضة، تصادف إنشاؤه مع اندلاع ثورة 25 يناير، وفي 2 أبريل 2011 طلب «مليس زيناوى»، رئيس وزراء أثيوبيا في ذلك الوقت، تعديل تصميمات سد النهضة لتصبح طاقة تخزينه 74.5 مليار متر مكعب، بدلا من 14.5 مليار، التي وافقت عليها مصر في عهد وزير الري الأسبق «محمود أبو زيد»، وتم إسناد المشروع بالأمر المباشر إلى إحدى الشركات الإيطالية لتنفيذه.

ولم تنتبه الدولة المصرية إلى مدى خطورة هذا السد على أمنها المائي إلا عقب زيارة «محمد مرسي» إلى أثيوبيا، وإعلانها تحويل مجرى النيل الأزرق تمهيدا لإنشاء السد، وبدأ الرأي العام المصري ينتبه إلى خطورة الموقف(1).

مع أن حقيقة أزمة سد النهضة ترجع إلى ستينات القرن الماضي، لأن سد النهضة في الأصل هو مشروع أمريكي لأثيوبيا، في إطار مجموعة كبيرة جداً من السدود، ولكن مع هذا يوجد لمصر مواقف تذكر في التاريخ، للرؤساء «عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك».. عندما كان يوجد كلام عن بناء سدود على نهر النيل ولها تأثير على مصر، كانت تتم الاتصالات الرئاسية ويتم إيقافها وعدم التفكير فيها.

(1) د/ «مغاوري شحاتة».

حيث ترجع أصول هذه الأزمة إلى الإدارة الأمريكية وحكومة ثورة 23 يوليو 1952، والتي قد قررت بناء السد العالي، لكي يوفر كميات المياه التي تذهب سدى إلى البحر المتوسط ، ومقدارها 22 مليار متر مكعب سنوياً، وكان مشروع السد العالى يستلزم دعماً وتمويلاً خارجيًا من البنك الدولي ومن أمريكا وانجلترا، حيث كانوا عرضوا على مصر تمويل المشروع، بشرط أن تكون مصر، جزءًا من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بزعامة أمريكا، ولكن مصر رفضت الرضوخ والتبعية للغرب، فسحبت الدولتان ومعهما البنك الدولي موافقتهما على تمويل السد العالى، فاضطرت مصر للجوء إلى الاتحاد السوفيتي الذي مول المشروع، فقامت أمريكا بإرسال بعثة من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي، لدراسة الوضع الهيدرولوجي لأثيوبيا لمدة 6 سنوات بدءًا من 1958، واقترحت تلك البعثة إقامة 33 سدًا على النيل الأزرق، منها سد النهضة الحالي وذلك نكاية في مصر، حيث إن إقامة هذه المشروعات يؤدى إلى فقر مائي خطير لمصر والسودان(1).

إذن.. مشكلة سد النهضة ليست جديدة، بل دارت مباحثات حول هذا السد تحديداً عام 1962، خلال حكم الرئيس «عبد الناصر» ولكنه بمجرد أن كشر لهم عن أنيابه تراجعوا، وتوقفوا نهائياً عن فكرة هذا السد، لأنهم يعرفون أن «عبد الناصر» ذهب بالجيش إلى اليمن وخشوا عواقب الأمور.. ثم عادت الأزمة تطل برأسها من جديد في عهد الرئيس «السادات» الذي قال لهم: لو وضعتم طوبة واحدة في هذا السد، فسوف أدمره تدميراً بالطائرات، دون اعتبار لأي أمر آخر غير مصلحة مصر، وعندما جاء الرئيس «مبارك» أعلن: إنه سيقيم قاعدة طيران في السودان لتدمير السد لو تم التفكير في بنائه، إذن كل الرؤساء السابقين على ثورة يناير أقروا بمصالح مصر في عدم بناء السد.

(1) د/ «زكي البحيري» .

مع أن الهضبة الإثيوبية عبارة عن نافورة مياه منها نهر النيل الأزرق، ولهذا أقاموا مجموعة سدود منذ 2005 بلغت 45 سداً على الأنهار، ولكن انهارت نصفها بسبب وجود الفوالق الأرضية الرهيبة، لأنها بنيت فوق منطقة زلازل وبراكين نشطة، ولكن إثيوبيا تحركت بعد 25 يناير، وسارعت بالبدء في بناء السد بحجة أن مصر منكفئة بمشاكلها، وتم التفاوض مع حكومة الدكتور «عصام شرف» التي كانت بمنتهى الجهل في هذا الأمر، ثم استكملت في عهد الدكتور «حازم الببلاوى» الذي فاجأ الجميع بكلام غريب عندما قال: إن هذا السد به الخير لمصر!! (1).

وبالتأكيد يوجد دولتان تقودان الصراع في إفريقيا ضد مصر، وربما انضمت إليهما نيجيريا، لأنها أصبحت دولة رائدة في أفريقيا، لكن الذي يعمل علي استمرار إيقافها، هي جنوب أفريقيا لوجود صراعاً دائماً بينها وبين مصر علي الريادة، حيث إنها أصبحت دولة واعدة ومنطلقة وحققت انطلاقات، ثم إثيوبيا ومواقفها الدائمة ضد مصر علي مدار الزمن، منذ عهد «مانجستو هيلا ماريام» قائد الانقلاب الشيوعي الذي هدد في السابق، بإقامة سد لمنع المياه عن مصر، ورد عليه الرئيس «السادات» لو فكرتم في بناء السد سيكون الشعب المصري بالكامل عندكم في إثيوبيا، فعدل عن بناء السد، وأيضاً هدد الإثيوبيون كثيراً ببناء السد خلال عهد الرئيس «مبارك»، وكان اللواء «عمر سليمان» يرسل إليهم رسائل قوية للغاية، وكانوا يتراجعون.

مع أن مصر لم تكن تنافس أي دولة على الزعامة الأفريقية، ولكنها سعت إلى ذلك، بعد أن تقدمت للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، عن القارة الإفريقية، وتنافس مصر في هذا نيجيريا وجنوب إفريقيا، والآن يوجد دول في

(1) د/ «أحمد الشناوي».

إفريقيا أصبح لها ثقل مهم، ولا يستطيع أحد أن يغفل دورها مثل أثيوبيا، خاصة دورها في منطقة القرن الأفريقي..

وأيضاً لعبت دوراً مهماً في الصومال، وحالياً تقوم بدور حيوي في السودان، وتشارك في معظم القضايا الأفريقية.. وأثيوبيا هي دولة مقر الاتحاد الأفريقي، ومقر للجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، إلا أن دولتا نيجيريا وجنوب أفريقيا لهما ثقل استراتيجي إقليمي في إفريقيا .

ورغم ذلك لا يجب الارتكان والاعتماد على نظرية المؤامرة، لان هذا سيكون تخفيفاً من الضغط على أثيوبيا، هذا إذا قالت مصر: أنها تتأثر بضغوط خارجية سواء من إسرائيل أو قطر وتركيا أو جنوب إفريقيا، وحينها ستكون دولة مفعول بها وهذا مرفوض، لأن أثيوبيا بالنسبة لمصر مسئولة تماماً عن القرارات التي تتخذها، وليس لمصر علاقة بالدول التي تمارس ضغوطاً عليها، لأن المسئول الأثيوبي هو الذي يتخذ القرار ويعبر عنه، ولان الموقف الأثيوبي واضح من بدايته، لأنهم كانوا مصرون على تحقيق حد أدنى من البناء، ليكون موجوداً قبل ما يبدءون في دخول المفاوضات، حتى لا يتراجعون أو يتنازلون عن إقامة السد.

إلى أن بدأت الأزمة تطل برأسها سنة 2007، عند انتهاء المفاوضات الفنية بين وزراء الري، وكانت توجد توصيات لرفع التفاوض لمستوى الرؤساء لأنها مشكلة سياسية، ولكن لعدم توافر الإرادة السياسية، والقدرة على توقيع اتفاق تعاون للتعامل مع مياه حوض النيل، ظلت المفاوضات كما هي، حتى وقعت دول حوض النيل باستثناء الكونغو وإريتريا وجنوب السودان، على اتفاقية «عنتيبي» في 2010 .. وهنا أصبحت مصر أمام تحدٍ خطير، بعد نجاح إثيوبيا في تكتل دول الحوض، متجاوزة حقوق مصر التاريخية والسعي إلى فرض أمر واقع، لكن مصر رفضت الاتفاقية، واتخذت العديد من الخطوات لعدم تفعيلها، ونجحت بالضغط على الدول المانحة لمبادرة حوض النيل، وقدمت مقترحاً بوجود مصر في أي

اتفاق، وبالتالي يجب استمرار التفاوض وهذا ساعد كثيراً في التقليل من وتيرة اتفاقية «عنتيبي».

وفجأة استغلت أثيوبيا حالة الارتباك التي عانت منها مصر، بعد أحداث 25 يناير، فتشجعت واتخذت قرار تأسيس السد بعد ثورة 25 يناير، عندما حدث التدهور الداخلي في الأوضاع المصرية.. وأقدمت على المضي في بناء سد النهضة، لأنها كانت تحاول أن تبنى هذا السد منذ سنوات بعيدة، وكانت مصر تقاوم بجميع الوسائل الممكنة، لكن بعد الثورة المصرية وفراغ الساحة السياسية، والانقسامات الداخلية، وانكفاء مصر على مشاكلها، واستغلت إثيوبيا هذه الفرصة، بل قامت بزيادة سعة السد التي كانت حتى ديسمبر 2010 «14» مليار متر مكعب، إلى 74 مليار متر مكعب.

فكان علي مصر أن تعترف بالأزمة بين مصر وإثيوبيا، لأنها قد تتحول إلي نزاع ثم إلي صراع لأنه صراع بين الحق في الحياة، والحق في التطور، لأن الكهرباء لها بدائل، أما المياه فلا توجد لها بدائل، ولابد من حشد الشعب المصري لشرح خطورة الأزمة، لو استمر بناء السد بهذه المواصفات، لأن تداعياته كارثية علي مصر، وبالطبع مصر لم ولن تصمت، لأن المفاوضات التي لا تدعمها قوة فاشلة، والقوة تكمن في الحشد الشعبي والرأي العام العالمي.

وعن التعامل الداخلي مع أزمة سد النهضة، كان على الإستراتيجية المصرية أن تستند في الداخل إلى عدد من المحاور.. أولها: وجود خطاب واضح من الحكومة، لتوضيح حجم المخاطر التي تواجه مصر في هذه المرحلة، وأن تتحمل القوى السياسية دورها تجاه هذا الملف، وسرعة إعادة ترتيب البيت المصري، وعدم إعطاء الفرصة لمزيد من النزيف الذي تتعرض له الدولة، والذي أثار الكثير من الأطماع.. ولابد أيضاً من إعادة استخدام المياه، والاعتماد على المحاصيل

الأقل استخداماً للمياه وإعادة تدوير المياه أكثر من مرة، وإعطاء مساحات أوسع في الإعلام، بتوفير المعلومات المحيطة بالملف وطرحها للرأي العام في صورتها الصحيحة، وأن نتجاوز عن بعض الأخطاء التي تطرح دون قصد وتساهم فى إضعاف الموقف المصري.

ثانياً: عدم الترويج بأن أزمة سد النهضة، هي بداية الصراع على المياه بين دول حوض النيل، بل يجب استبعاد موضوع الحرب من المشهد نهائياً، لأن الحرص على التعاون هو إستراتيجية مصرية، لأنه يوجد خيارات وأوراق ضغط أخرى، تستطيع مصر استخدامها بالقدر الذي يردع إثيوبيا، ومن يدعمها في هذا المشروع، ولكن تظل نقطة البدء في الداخل المصري، فإظهار مقومات الدولة وتنمية مواردها وتماسكها الاجتماعي، يوفر دعماً للمفاوض المصري، يستطيع من خلاله، طرح تصورات مصر للتعاون من خلال صفقة متكاملة للمشروعات التنموية، والقادرة على إدارة التعاون بين دول الحوض، بشكل يحافظ على توازن المصالح ويلبى الاحتياجات التنموية.

ثالثاً: التأكيد من جانب مصر بأن حصتها المائية خط أحمر، وتهديد الأمن المائي خط أحمر، لأنه التحدي الحقيقي في إمكانية التهديد بالدولة المصرية بشكل سريع، لذا يجب رسم السياسة الخارجية لمصر، بالشكل الذي يتجه لمواجهة الإرهاب، والأمن المائي وأن تكون لهما الأولوية الكبرى للتحرك السريع في هذا التوقيت، ويتم تجميع أوراق ضغط والتي تمتلك مصر بعضها، وتحتاج إلى التأكيد على إمكانية استخدامها، والتحرك في مسار التفاوض من خلال صفقة متكاملة، وأيضاً استكمال مبادرة حوض النيل التي مازالت صالحة وتحتاج إلى تفعيلها مع الدخول في مبادرة جديدة..

رابعاً: مع ضرورة وجود دوراً للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، في ظل أزمة سد النهضة، وهو دعم الدولة تجاه هذه القضية من خلال التعاون، فى

مساعدة مؤسسات الدولة بشكل سريع حتى يرى العالم، أن مصر تلتف حول قضية المياه التي أصبحت تمثل أولوية خاصة للأمن القومي المصري، وأنه لا تراجع عنها، ويجب أن يكون للأحزاب دور خارجي في مخاطبة الرأي العام العالمي، للتأكيد على أن القوى السياسية تقف خلف الإرادة الشعبية، وترفض التفريط في الحقوق التاريخية للمياه.. أيضاً المجتمع المدني يمكن أن يساهم، مثل قطاع رجال الأعمال ودبلوماسية التنمية، في زيادة التأثير والضغط لاستعادة الدور الفاعل لمصر في حوض النيل، من خلال التواصل مع شعوب المنطقة، للتأكيد على الهوية الإفريقية لمصر، وأن المصالح مشتركة حتى يمكن أن نتجاوز الميراث الطويل من الحساسيات والتنافس والصراع مع هذه الدول.

إذن مصر صاحبة قضية عادلة، لكنها في يد محامين دون المستوي، ولابد من وجود أقوياء يدافعون عنها في الأمم المتحدة، لأنها قضية حياة أو موت، ولابد أن نقنع الرأي العام المصري والعالمي للضغط علي إثيوبيا، لكي تتراجع عن السد النوعي لتخزين المياه وتكتفي بالسد الرئيسي الذي تقبله مصر وتنتهي الأزمة(1).

لأن سد النهضة أصبح أزمة فنية سياسية، والمفاوض المصري لابد أن يكون سياسياً وفنياً وإدارياً ومثقفاً، ويعلم الحياة الاجتماعية للدولة التي يتفاوض معها، وملماً بشئونها الاقتصادية والسياسية، حتى يكون مفاوضاً كفئاً، ويستطيع أن يحصل على حقوق الدولة التي يسعى إليها، حينما يعرف كيف يفاوض، وعلى أي أساس.. والآن مصر تتفاوض على السد وعلى حصتها في المياه لأنهما مرتبطان، طالما أن أحدهما يهدد الحقوق التاريخية والقانونية لمصر فلا مانع من التفاوض حول جميع الأمور التي تتعلق بضرر المواطن(2).

(1) السفير/ «أحمد أبو الغيط».

(2) د/ «ضياء الدين القوصي».

دون شك المفاوض المصري وطني صميم ويحمل على عاتقه آمال وطموحات الشعب المصري للوصول بالقضية إلى بر الأمان، ويعلم أنها مسؤلية تاريخية، ولن يرحمه التاريخ إذا كان هناك تقصير، وفي نفس الوقت يتعامل مع دولتين ذات سيادة أي انه لن يستطيع أن يفرض شيئاً قصراً على أي منهما، إنما طبيعة التفاوض هو فن الوصول إلى أفضل نتائج واقل خسائر..

والمفاوض المصري يعتمد في أدواته على أن هذا النهر هو نهر دولي ولا يوجد سلطان لدولة عليه، ولا بد من التنسيق والتشاور وتفاصيل تدرس وبالتالي عدم الإخطار المسبق يضع الأمر لصالح الفريق المصري، ثم أن مصر دولة مصب وليس لها موارد مائية إلا نهر النيل، في المقابل أثيوبيا دولة المنابع لديها أمطار متوافرة معظم العام ولديه تربة صالحة للزراعة غير تربة مصر الصحراوية(1).

(1) د/ «حسام مغازى».

المؤامرة الإسرائيلية والأمريكية

أعطت حكومة ثورة يوليو 1952 أهمية خاصة لمقاومة النفوذ والنشاط الإسرائيلي في إفريقيا، وذلك لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية، وكان الوجود الإسرائيلي في أي دولة من الدول الأفريقية مرهونا دائماً بالتواجد الاستعماري فيها، وتم استخدام إسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار في إفريقيا، ولكنها استفادت هى من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الإفريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية.

وكانت إسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات مع المستعمرات الإفريقية قبل الاستقلال مستفيدة من الوجود الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية، والنفوذ اليهودي المتغلغل فيها، وذلك بهدف كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية، وأيضا لضمان اعتراف الدول الإفريقية بمجرد استقلالها بإسرائيل، وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التي تؤرق إسرائيل في ذلك الوقت، لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد أعترف بها، ومن اجل ذلك أقامت إسرائيل قنصليات عديدة في المستعمرات الإفريقية حتى تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال، هذا في الوقت الذي لم تكن تسمح فيه السلطات الاستعمارية للمصريين بمجرد زيارة هذه الأقاليم.

لدرجة انه عندما كانت بريطانيا تسعى لعودة العلاقات مع مصر، والتي كانت قطعت بعد العدوان الثلاثي، طلبت مصر إقامة قنصليات مصرية في بعض العواصم الإفريقية إسوة بما هو متبع مع إسرائيل، ولكن الإنجليز رفضوا متحججين بعذر سخيف، إذ قالوا: أن هذه القنصليات فخرية ولا يسمح بها إلا لرعايا بريطانيا، فالقنصل الإسرائيلي في نيروبي يهودي ولكنه يحمل الجنسية البريطانية، ونظراً لعدم وجود مصريين يحملون الجنسية البريطانية في هذه المناطق، فلا يمكن الاستجابة لهذا الطلب، ولكن سبب التفرقة كانت، لأن

إسرائيل كانت تعمل لحساب الاستعمار، وأداة له وتتفق مصالحها مع مصالحه، في الوقت الذي كانت فيه مصر تقف بكل قوة مع الحركات الوطنية وحركات التحرر وتقدم لها المساعدات.

وكان الملاحظ أن جميع الدول الإفريقية التي دخلت في صدام حقيقي مع الاستعمار، وقاومته من أجل تحقيق استقلالها الكامل، كانت تنتهي عادة إلى تصفية النفوذ الإسرائيلي، لأن الصدام مع القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها، كان يكشف موقف إسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار، وقد حدث ذلك في مالي وغينيا والكونغو برازافيل وبوروندي وغيرها، حيث كانت قواعد ارتكاز إسرائيل الرئيسية في إفريقيا هي ليبيريا وإثيوبيا، حيث كان النفوذ الأمريكي متعاظماً، وفي ساحل العاج أيضاً والتي كانت من أكثر الدول الإفريقية، ارتباطا بفرنسا، ونفس الأمر كذلك في مناطق الاستيطان الأوربي مثل جنوب إفريقيا وروديسيا.

وكانت إسرائيل تقدم للدول الإفريقية، القروض والخبرة الفنية، وتدرب بعض جيوش هذه الدول وتبيع لها السلاح، وكان ذلك كله يتم عادة في إطار السياسة الاستعمارية، بل وفي كثير من الأحيان، من خلال الدول الاستعمارية نفسها.

وبالتالي رأى «عبد الناصر» ضرورة تقديم مساعدات لهذه الدول، في حدود ما تقدمه إسرائيل على الأقل، حتى تستطيع مصر مطالبة هذه الدول وقف تعاملها مع إسرائيل(1).

وبدأت صراعات مصر وإسرائيل في أفريقيا، منذ خمسينات وستينات القرن الماضي، حيث كان الوجود المصري قوي ومهم هناك، نتيجة مساعدة مصر

(1) «محمد فايق».

لحركات التحرر الإفريقية، عن طريق شركة النصر للاستيراد والتصدير، وهي كانت أهم مرحلة لمصر في إفريقيا، فقررت إسرائيل مواجهة شركة النصر، بإنشاء شركة ديزنجوف وكانت لتاجر صهيوني، وقالوا له شغلك الشاغل شركة النصر والوقوف ضدها، وكلما فتحت مصر فرعاً للشركة وجدته وراءها، وإذا ذهبوا إلي عميل وقابلوه ، كان الإسرائيليون يقابلوه، وكانوا يقدمون أسعاراً للسلع مخفضة ومزايا كبيرة، ولكن مصر كانت قادرة عليهم بمساندة حركات التحرر، لدرجة أن الصراع وصل بينهما للحصول علي لوحة إعلانية في ميدان عام لأتوبيسات وميكروباصات أقاليم العاصمة في غانا، ومصر كتمت علي أنفاسهم طوال وجود اللواء «محمد غانم» في الشركة حتى عام 1970.

وبالطبع يوجد أطراف تعمل ضد مصر بشكل علني ومباشر، وفي مقدمتها إسرائيل، أولا لأنها عدو لا شك في ذلك، سواء للعالم العربي أو الإسلامي خاصة لمصر، ولن تنسى مصر أبدا سواء كان يوجد كامب ديفيد أم لا، فهي تحاول أن تؤذي مصالح مصر بأي طريقة، وفي ذات الوقت هم أذكياء، ويعرفون كيف يسوقون أنفسهم جيداً، وكل شيء يعملوه يحسبوا ماذا سيستفيدوا منه ..

وهم يلعبون في الحبشة وفي منابع نهر النيل منذ سنوات بعيدة، وقبل ظهور أزمة سد النهضة، وهذا إثارة لمصر، ولإيجاد مشاكل لها وليس مهماً أن يكون هدفهم احتلالاً ثانياً، ولكنه عداء شخصي لعبته إسرائيل ومازالت تلعبه، وأيضا الاستفادة من حصولهم علي مقاولات وصفقات تجارية(1).

رغم انه لا يوجد وجود إسرائيلي في إريتريا تحديداً غير سفارة بها (2) موظفين، ولكن الوجود الصهيوني مركز في إثيوبيا، وجنوب إفريقيا ، وكينيا التي بها أكثر يهود العالم صهيونية وتعصباً، والوجود الصهيوني في ليبيريا، وشمال أوغندا

(1) «محمد غانم».

غصباً عن الحكومات الأوغندية لأنها منطقة مفتوحة، وشركة «أنجلو أمريكان» لصاحبها «أرنستو بن هايمر» وهو من جنوب إفريقيا وكانت تشغل 40٪ من القوى العاملة من اليهود، ولكن البحر الأحمر أمن لأنه لا يوجد وجود صهيوني في إريتريا والسودان، بل أن «جيبوتي» وهى دولة عربية بها (5) قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية، ولا أحد يتحدث في الصحافة والإعلام العربي إلا عن إريتريا، وهل يعقل أن تشن أمريكا هجوما على إريتريا ونجد قرارات مجلس الأمن ضدها ويكون لها علاقة مع إسرائيل؟!!.. وفي أحد لقاءات الرئيس الإريتري «أسياسي» مع الدكتور «إبراهيم نصر الدين» خبير الشؤون الإفريقية قال له: «ليتنا ندخل الجامعة العربية ونعمل ما نريد أن نعمله ».

لكن السفارة الإسرائيلية في كينيا من أكبر السفارات في إفريقيا، والسفير الإسرائيلي في كينيا هو الموفد لكل شرق إفريقيا، والعالم يذكر «عبد الله أوجلان» الزعيم الكردي وكيف تم اعتقاله من «نيروبي» عن طريق الموساد إلى تركيا، فالموساد له قاعدة كبيرة في كينيا .

ودون شك الموساد يعمل ضد العرب والمسلمين، ويزرع حالة من العداء ضد العرب هناك، وكينيا من أكثر الدول عداءً للعرب، وفي أحد فنادقها الكبرى في العاصمة «نيروبي» يوجد تمثالاً لرجل عربي يلبس «العقال»، ويسلسل رجلاً إفريقياً بالسلاسل ويمسك له السياط!!.. ولهذا كينيا فاعل أساسي في إبعاد مصر تحديداً عن الصومال، ولها دور مع دول القرن الإفريقي لإبعاد مصر حتى لا يكون لها دور في الشأن السوداني، ومفاوضات الشأن السوداني قبل انفصال جنوب السودان، جرت في كينيا تحت مظلة أمريكية صهيونية ابتداء من أتفاق «ماشاكوس».

إذن.. الوجود الصهيوني يعمل على خلق حالة من التنافر والعداء بين العرب وبين الأفارقة، لأنه في فترة من الفترات وصلت العلاقات العربية الإفريقية إلى

ذروتها، في مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول والأخير في 1977، بأن يعمل بآلية عربية إفريقية للتنسيق فيما بينهما، وإسرائيل كاد أن يجن جنونها بهذا التعاون العربي الإفريقي.. ولهذا تعمل على تشويه صورة العرب ، والتخوف على مياه النيل دعاية أمريكية صهيونية للفت الانتباه لاتجاه غير الذي يسعون إليه، وهذا ما يخشى منه، حيث أن الهدف الإسرائيلي الأهم والأخطر هو تمزيق الدول العربية، لأنها لن تستطيع أن تتعايش إلا بتمزيق الدول وعلى رأسها مصر.

وبالطبع أمريكا وإسرائيل أيدا وساعدا الانفصال في السودان حتى يهددا مصر، حتى إذا كان الجنوب لا يستطيع أن يؤثر على مصر، والجنوب به متفجرات وألغام والحرب الأهلية في الجنوب ستكون طاحنة والموت بالآلاف فقبائل «الدينكا» ضد قبائل «الشوبك» ويوجد عداء تاريخي بينهما، إذن الجنوب بعد الانفصال سينفجر، ولن يستقر لأنه يوجد جنوبيين كثيرين في الشمال، وعلاقتهم تقطعت مع الجنوب، وكثيرون من الحركة العسكرية في جبال النوبة..

فأين يذهبون؟.. وماذا تفعل شركات البترول إذا اندلعت الحرب بعد الانفصال ؟[1]. خاصة في وجود النفوذ الإسرائيلي في جنوب السودان، ومصر تعلم أن إسرائيل كانت سبباً في ردم بحيرة «جونجلى» وحثت الجنوبيين علي هذه حتي لا تستفيد مصر منها.

ومع زيارة وزير خارجية إسرائيل لبعض الدول الأفريقية خلال عام 2010 ، طلب وزير الخارجية المصري السيد «احمد أبو الغيط» تقارير الخارجية، عن التغلغل الإسرائيلي في دول الحوض تحديداً، وأفاد التقرير بأنه لا يوجد تمثيل دبلوماسي مقيم لإسرائيل، إلا في عدد محدود من دول الحوض، حيث يقوم السفير الإسرائيلي في أديس أبابا، بتمثيل بلاده لدي رواندا وبوروندي، كسفير

(1) د/ «إبراهيم نصر.

معتمد غير مقيم، بالإضافة إلى التمثيل المقيم في نيروبي، والذي كان يغطي تنزانيا وأوغندا وجزر سيشل.

كما يوجد القنصل الفخري الإسرائيلي لدى تنزانيا، بالإضافة إلى التمثيل على مستوى قائم بالأعمال في إريتريا.. وذكر التقرير أن إسرائيل تستهدف من تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، في تحقيق مصالحها في النطاق المحيط بالدول العربية والإفريقية، وكذلك تطويق المساعي الإيرانية، وإيجاد أسواق جديدة لصادراتها وبخاصة السلاح، والحصول على المعادن الإستراتيجية.. وأضاف التقرير أيضاً أن علاقات إسرائيل بدول الحوض تتصف بالتباين الشديد، إذ ليس هناك تواجد دبلوماسي رسمي في الكونغو الديمقراطية، ولكن شركات ورجال المال يسيطرون على تجارة الماس، أما عن أوغندا فالعلاقات الإسرائيلية معها قديمة وترجع إلى الستينات، وأهم مجالات التعاون في المجال العسكري والإستخباراتي والري والزراعة، وبالنسبة لعلاقتها مع رواندا فهي جيدة، حيث تركز إسرائيل على التعاون في المجال العسكري، وتمتاز العلاقات مع أثيوبيا بالقوة وبالتعاون في مجال التسليح والزراعة، وتقوم بتقديم مساعدات لكل من كينيا وتنزانيا في مجال الزراعة والري والمياه(1).

ولهذا إسرائيل هي التي تساند مشروع السد الأثيوبي بشكل علني وصريح، بالتخطيط والدعم الفني والاستشاري، وهذا ظهر عندما تم إسناد توزيع كهرباء السد إلي شركة إسرائيلية، وبالطبع هذا سيكون جزءا من الإشراف علي عملية الإنتاج والتشغيل لإنتاج الطاقة، وهذا يوضح الدور المتشابك والمعقد الذي تقوم به إسرائيل في إثيوبيا من دعم ومساندة(2).

ولأن إسرائيل تريد أن تحصل علي مياه النيل، وقد أثارت هذا المطلب عند

(1) «أبو الغيط».

(2) «هاني رسلان».

توقيعها معاهدة السلام، وبالطبع مصر رفضت لأنه ليس في صالحها، كما كان رفض اللورد «كرومر» هذا الطلب وقت الاحتلال الانجليزي لمصر، ليس حبا في إسرائيل، بل لتوفير المياه لزراعة القطن وشحنه إلي بريطانيا، وإسرائيل تريد أن تلوي ذراع مصر، لذا تواجدت بكثافة في دول حوض النيل، وتعتبر إثيوبيا المركز الرئيسي للمخابرات الإسرائيلية في إفريقيا، وهي الآن تقوم بتشغيل سد النهضة كيدا في مصر(1).

بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهى من الأطراف التي تقوم بدعم الموقف الإثيوبي بطريقة خفية، وغير مباشرة مع بعض الدول الأوروبية، التي تدور في فلكها بـ(2) مليار دولار سنوياً، ويذهب جزء من هذا الدعم إلي سد النهضة، لكن بطريق ملتو لأن الولايات المتحدة لا تستطيع تقدم دعم مباشر وصريح إلي سد النهضة، لأنها تعرف أنه يخالف قواعد القانون الدولي..

أما عن أبعاد الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة، فهي ليست بعيدة عن هذه المخططات من خلال عمليات التغلغل في دول المنابع، وتسعى لتحقيق حلمها القديم في توصيل مياه النيل إليها، خاصة بعد فشل محاولاتها المستميتة خلال مفاوضات السلام المصرية معها من 1974 وحتى 1979، وبدأت تبحث عن مخرج آخر ما يوصلها إلى مياه النيل، أو يمكنها من العمل على التأثير سلبيًا على وصول مياه النيل إلى مصر، لكي يقع الضرر بمصالحها، وإسرائيل ركزت على أثيوبيا، وقدمت مساعدات فنية عسكرية وتدريبية وتسليحية واسعة، ثم عملت على تشجيعها لبناء عدد من السدود على منابع النيل الأرزاق، حتى تواجه مصر مأزقًا مائيًا خطيرًا، وفى الوقت الحالي يتم تنفيذ سد النهضة الذي سيعقبه بناء سدود «بيكو أبو» و«كرادوبى» و«منديا».

(1) د/ «أحمد الشناوي».

ومؤخراً شهد العالم زيارة نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي لإفريقيا، والتي جاءت قبل مؤتمر «كيجالى» بأيام، وزار منطقة حوض النيل وكان الهدف المعلن من الزيارة، أن ينعش العلاقات بين إسرائيل وهذه الدول، ولزيادة حجم التجارة البينية بينهم، ويتعاونوا في استغلال المياه، ولكن حقيقة الزيارة كانت لإبرام اتفاقيات غير معلنة لتوريد السلاح، وصدور توجيهات من جانب إسرائيل تخص مياه النيل أيضًا، والاتفاق على تدريب الطلبة الأفارقة في المجالات المختلفة، ومنها التدريبات العسكرية، وتوريد خبراء عسكريين وقيام بعض المشروعات الزراعية النموذجية على مياه الأمطار.

مع أن الهدف الذي أعلن حينها أن مؤتمر كيجالى، كان سيتحدث عن حقوق الإنسان، وفلسطين عضو مراقب في مؤتمرات القمة الإفريقية، فخشيت إسرائيل التحدث عن حقوق الإنسان المهدرة من فلسطين، فأراد «نتنياهو» أن يكسب بعض الأجنحة السياسية فى هذه الدول، حتى تكون سندًا له إذا تم الحديث عن هذا الأمر، وأيضًا كان قد طرح على رؤساء هذه الدول، تأييد إسرائيل في أن تصبح عضوًا مراقبًا في مؤتمر القمة الإفريقية، ولكن هذا لم يطرح في مؤتمر كيجالى.

في حين أن قيادات إسرائيل تركز زياراتها على حوض النيل، لأن هذه الزيارات للإحاطة حول مصر من دول إفريقيا في الجنوب، حتى تكون علاقتها اختلافيه مع مصر، وفى 2009 قام «ليبرمان» وزير خارجية إسرائيل، بزيارة دول حوض النيل بعد اجتماع هذه الدول فى الإسكندرية، والذي لم يصل وزراء المياه في هذا الاجتماع، إلى اتفاق حول ما يجب أن يتم بخصوص الاتفاقية الإطارية، الخاصة بمبادرة حوض النيل لتسيير المياه بشكل عام، وجاءت زيارته للتأثير على اتجاهات هذه الدول، ولم يكن غريبًا في الاجتماع الاستثنائي في شرم الشيخ مايو 2010 ، أن يفشل أيضًا في التوصل إلى اتفاق، ثم قررت دول حوض النيل توقيع اتفاق عنتيبي في 14/ 5/ 2010 دون الالتزام بما يخص مصر من حقوق في مياه

النيل، ودون أن يلتزموا بمسألة الإبلاغ المسبق عن أي مشروع مزمع إقامته.

أما ما يخص الموقف الأمريكي في هذه الأزمة، فإن أمريكا تسعى وتخطط إلى نقص المياه الواردة إلى مصر، بما يمنعها من تنمية سيناء، لتظل أرضًا فضاء بدون سكان حتى لا تشكل خطرًا على إسرائيل، وتصبح بيئة مناسبة للجماعات المتطرفة التي لا توجه سلاحها إلى إسرائيل، بل توجهه إلى البلدان العربية بدءا من مصر، وبالطبع عدم تنمية سيناء يجعلها مطمعًا للفلسطينيين في غزة، للإقامة فيها بدلاً عن حربها مع إسرائيل، وبالطبع هذا يؤدى إلى حرب بين كتائب حماس وبين الجيش المصري..

وأيضًا نقص المياه في مصر سيمنع أي تنمية، فيعيش شعبها في مستوى معيشي متدن، بما يؤثر على مشاعر الانتماء القومي تجاه الوطن، فتعمل أمريكا وإسرائيل على إسقاط مصر، بعد أن تفقد مقومات وجودها في الداخل وتأثيرها على محيطها العربي(1).

لأن إسرائيل لها تواجد مكثف في جميع دول حوض النيل، سواء بالتواجد الفني الزراعي والري، أو بالدعم العسكري والتزويد بالسلاح والتدريب، أو الدعم المخابراتي، ويتفاوت دورها بين دولة وأخرى، وبالنسبة لسد النهضة أذاعت وكالات الأنباء المصرية أن شركة إسرائيلية ستتولى توزيع كهرباء سد النهضة..

ولكن ماذا ننتظر من إسرائيل؟ أو نتوقع منها؟..

بالتأكيد الكيان الصهيوني له دور كبير فيما يحدث من جانب أثيوبيا، ومحرض أساسي لها، وهذا له أسبابه التاريخية أيضا، فالكيان الصهيوني يريد الحصول على مياه النيل بأي ثمن، وهذا حلمه منذ احتلاله لفلسطين.. وجاء الرئيس «السادات»

(1) د/ «زكي البحري».

ليجدد هذا الحلم، عندما أعلن انه في حال انسحاب إسرائيل من سيناء، يمكن توصيل مياه النيل إليها، وهذه كانت مناورة سياسية، لأن رفضت مصر ذلك، ثم جاءت اتفاقية عنتيبي التي رفضت ذلك أيضا، حيث تضمنت بندا يمنع توصيل المياه خارج دول الحوض، ولم يعد أمام الكيان الصهيوني سوي الوصول إلي دول مؤثرة مثل أثيوبيا، والتسلل إلي منابع النيل من خلالها ودعم سد النهضة، إما كمقدمة للضغط للحصول علي المياه، أو لعقاب مصر علي رفضها توصيل المياه إلى إسرائيل.

والكيان الصهيوني يقدم لسد النهضة الأثيوبي جميع أشكال الدعم الفني، وتقديم الخبرات وكذلك الطواقم الفنية من مهندسين وفنيين، وذلك هو مقابل مادي من ناحية حيث تشغيل عمالة وكوادر إسرائيلية، أو الحصول علي نسبة من عائد الكهرباء والطاقة، فضلا عن التأثير علي القرار الأثيوبي تجاه مصر واستمراراً لورقة الضغط علي مصر[1].

(1) «مغاويري شحاتة».

قطر.. ودورها المشبوه في سد النهضة.

شهدت العلاقات المصرية القطرية العديد من التطورات في العهود السابقة، بدءً من الخلافات مرورا بتوتر العلاقات وصولا للاتهامات التي اتسمت بها مراحل العلاقة بين القيادة المصرية وقطر، حيث اتسمت العلاقات المصرية مع إمارة قطر في عهد الرئيس عبد الناصر بالخلاف الدائم، وفي عام 1963 حيث كان الرئيس عبد الناصر دعا إلى مؤتمر قمة عربي للرد على التهديدات الإسرائيلية بتحويل نهر الأردن، وقامت قطر بإعلان مقاطعتها للقمة العربية المنعقدة في القاهرة، وقال عبد الناصر حينها «نخلتين وخيمة يقاطعوا مصر»..

وأيضاً شهدت فترة حكم الرئيس السادات علاقات متوترة مع الإمارة القطرية، عندما اعترضت على توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وحينها علق السادات: «هو كل واحد عنده كشك على الخليج هيعمل دولة»..

وفي عهد الرئيس مبارك لم تخلف العلاقات مع قطر كثيراً، لأنها سرعان ما تجمدت العلاقة بسبب دعم الشيخ حمد آل ثاني لحركة «حماس» وعلاقته بالنظام الإيراني..

أما في فترة حكم المعزول «مرسي» والإخوان، أصبحت العلاقات أكثر دفئاً وحميمية، بين قطر والنظام الاخواني، حيث زار «مرسي» قطر بعد شهر واحد فقط من توليه الحكم، وتوالت الزيارات بين الطرفين خلال عام حكم مرسي. وبعد 30 يونيه وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى تغيرت العلاقات القطرية، بسبب مساندتها لجماعة الإخوان التي لفظها الشعب المصري من حكم مصر، وظهر الموقف القطري المناهض ضد مصر ووجهت انتقادات لاذعة لمصر، وهجوماً على قياداتها، وتدخلها في الشأن الداخلي لمصر، وإيوائها وحمايتها للقيادات الإرهابية الهاربة من مصر، والتطاول على مصر من خلال منابرها الإعلامية وخاصة قناة الجزيرة، وردت القيادة المصرية باتهام قطر بمساندة

الإرهاب وسحب السفير المصري من الدوحة.

لم يكتفي حكام إمارة قطر من التدخلات في شؤون مصر الداخلية، بتمويلها لجماعات الإرهاب، بعد ثورة 30 يونيه، بل سعت لتنفيذ مخطط جديد ضد الأمن القومي لمصر في إثيوبيا، بهدف ضرب الاستقرار المصري خدمة المشروع ألأممي لجماعة الإخوان، بعد أن طردها الشعب المصري من سدة الحكم، من خلال الدخول في استثمارات متنوعة بإثيوبيا، وتقديم عدد من المنح المالية لدفع إثيوبيا لاستكمال بناء سد النهضة بعد أن نجحت مصر في إقناع الدول المانحة خاصة ايطاليا والصين بوقف تمويل سد النهضة لحين التوصل لاتفاق مصري-إثيوبي جديد، حول أزمة سد النهضة..

وكان قرار وقف تمويل سد النهضة ضربة سياسية قاتلة لا رد لها، وخطوة مهمة في وقف بناء السد الذي يحتاج إلى ما يقرب من 10 مليارات دولار للانتهاء منه نهائياً، وهو رقم ضخم لن تستطيع قطر وتركيا وإيران على تحمله .. إلا أن عمليات التمويل الملتوية التي تنتهجها قطر لازالت مستمرة، فكيف ترهق هذه الدولة نفسها وتتحمل هذه التكلفة؟!..

وما وجه الاستفادة التي ستعود عليها من بناء السد؟!. غير انه يؤكد وقوفها ضد مصر قيادة وشعباً.

لان هذه الدويلة لن تستمر في الدعم طويلا.. ولكن العناد أصبح سيد الموقف طالما أن هذا الدعم يثر غضب القيادة المصرية، ويضغط عليها داخلياً، ويظهرها أمام شعبها وكأنها لم تحرز تقدماً ونجاحاً ملموساً في مفاوضات سد النهضة.

ولهذا تتدفق المعونات الخفية التي تقدمها إمارة قطر إلى أثيوبيا تحت مسمى محاربة الفقر رغم أن صندوق النقد الدولي وجه لإثيوبيا تحذيراً بعدم استغلال المعونات المخصصة للفقراء في بناء سد النهضة، وهو ما ترتب عليه وقف

المساعدات التي كان يرسلها صندوق النقد إلى إثيوبيا..

ولكن التمويل القطري مازال قائمًا والدليل على ذلك أن عملية البناء في السد تسير بسرعة وعلى وتيرة واحدة.

مع أن هذه الخطوة بلا شك ستخدم الموقف المصري، خاصة بعد قرار وقف البناء في السد، ولكن المشكلة تكمن في أن هناك تمويل يتم في الخفاء، ومن الصعب رصده وتحديده، والدليل أن إثيوبيا كانت أعلنت أن ما تم بناءه حتى الآن في السد تكلف 250 مليون دولار ولكن الحقيقة أكثر من ذلك، وبحسب كلام الخبراء إن حجم الإنشاءات الموجودة يتجاوز المليار دولار.. ولهذا فإن الحل الوحيد لوقف هذا التمويل هو التقدم بشكوى رسمية للأمم المتحدة يكون مضمونها أن هذا السد كإرثي وخلافي وإرفاق اسم الدول التي اعترضت عليه والدول التي أوقفت تمويله كدليل على خطورته، وأيضا يتم تقديم شكوى لمجلس الأمن ضد هذه الدويلة الحاقدة.

وبالطبع المخابرات وأجهزة الأمن القومي عليهما دور كبير في كشف الأدلة التي تثبت تمويل دويلة قطر لبناء السد حيث تتبع هذه الدويلة طرقا ملتوية لإيصال هذا الدعم مثل إرسال أموال تحت مسمى محاربة الفقر حتى يتم تقديم هذه الأدلة للأمم المتحدة وحتى تتوقف هذه الدويلة عن التمويل.

ولهذا لم تتوقف قطر عن إرسال الوفود الحكومية والأمنية إلى أديس أبابا، لاستكمال إجراءات المنحة القطرية المخصصة لتمويل أكبر مشروع زراعي في إثيوبيا، والذي قيل انه سيقام على مساحة مليون و200 ألف فدان بتمويل 2 مليار دولار، تم سداد 250 مليون دولار منها كدفعة أولى، وهو ما أكده أيضًا أحد قيادات المعارضة الإثيوبية للنظام الحاكم بإثيوبيا.

وبالطبع تركيا لن تحيد عن التوجه القطري ضد مصر، لذلك قدمت هي

الأخرى منحة بمبلغ 100 مليون دولار لتطوير السكك الحديد الإثيوبية، وإرسال مجموعة من الخبراء الأتراك لإعداد الدراسات الاستشارية لهذه المشروعات، رغم أن مشروع السكك الحديدية الإثيوبي توقف منذ 1998 لعدم جدواه اقتصاديًا، إلا أن تركيا تتخذه كستار للتدخل في إثيوبيا للضغط على الأمن القومي المصري، وذلك باستنهاض إثيوبيا على استكمال بناء سد النهضة. ولا تزال المؤامرة مستمرة، بتخطيط التنظيم الدولي للإخوان بدعم قطري تركي للعبث بأمن مصر، وفي محاولات يائسة للقفز على إرادة الشعب المصري ولتعطيل تنفيذ أهداف ثورة 30 يونيه، التي أرقت مضاجع حكام الإمارة القطرية، وقوضت حلم «أردوغان» في أن يصبح الخليفة العثماني الجديد لكافة المسلمين.

مع أن هذه الاستثمارات كانت تتدفق بعد ثورة 25 يناير، إلا أن حجم الاستثمارات زادت بعد ثورة 30 يونيه والإطاحة بحكم الإخوان، وأصبح تمويل السد أكبر بكثير مما يتخيله أحد، كما أن كل القادة الإثيوبيين يعلمون جيدًا أن قطر أو تركيا لن تمدها بالسلاح ولن تتدخلا بأي طريقة كانت إذا ما حدثت أزمة أو صراع بين مصر وإثيوبيا.. ولهذا فإن قبول إثيوبيا لتلك الاستثمارات هو محاولة للاستفادة من تلك الدول.

وظلت محاولات قطر في دعم إثيوبيا مستمرة إلى أن وصلت مؤخرًا إلى تقديم منحة قطرية لتسليح الجيش الإثيوبي، من خلال صفقة السلاح القطرية التي وقعتها قطر مؤخرًا بمبلغ 11 مليار دولار مع شركات سلاح أوروبية وأمريكية، ولكن الهدف الاستراتيجي هو محاصرة مصر، وتهديد أمنها القومي، خاصة أن تركيا وقطر وإثيوبيا يعلمون جيدًا أن مصر عادت إلى مكانتها الريادية في إفريقيا.

وسبق لأمير قطر أن أرسل أحد مستشاريه لزيارة سد النهضة أيضًا، في رسالة أراد بها التأثير في الأزمة للضغط على مصر، غير أن تلك الخطوة لم تهتم بها القيادة المصرية كثيرًا ومضت في طريقها، فاتخذ «تميم» قراره بأن يذهب لزيارة السد

بذات شخصه.

وقد تمت زيارة «تميم» لإثيوبيا، بناء على دعوة من رئيس الوزراء الإثيوبي «ديسالين»، عُقد خلالها مؤتمراً ثنائياً بين الجانبين، أكدا فيه، التزامهما القوي بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، كما ذكرت وكالة الأنباء القطرية. ووفقا لوكالتي أنباء البلدين، فإنهما شددا خلال اللقاء، على ضرورة زيادة التعاون في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ليعرب بدوره رئيس الوزراء الإثيوبي عن تقديره لدور قطر في حل النزاعات في القرن الإفريقي، خاصة في إقليم دارفور بالسودان.

وأبدى أمير قطر، استعداده لتقديم مساعدات إنسانية لضحايا الجفاف في إثيوبيا، مع دعم جهود الحكومة لتطوير التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة. وبالطبع تأتي زيارة «تميم» لإثيوبيا، في إطار المساعي القطرية لترسيخ أقدامها بالقارة الإفريقية، والتي في سبيل تحقيق ذلك، وقّعت مع دولة القرن الإفريقي 11 اتفاقية تعاون في عدد من المجالات الاقتصادية، في أواخر ديسمبر 2016، مطبقة بذلك نفس الأسلوب الذي اعتمدته إسرائيل خلال الستينات من القرن الماضي، عندما وجدت في إثيوبيا ضالتها لغزو إفريقيا، وحتى يكون لها حليف على شاطئ البحر الأحمر.

وهذه الاتفاقيات كان سبقتها تصريحات للمتحدث باسم الحكومة الإثيوبية، «جيتا جوردا»، امتدح فيها علاقات بلاده بقطر، مؤكداً أن العلاقات بينهما «شهدت تطوراً كبيراً في مختلف المجالات»، ووصفها بأنها «علاقات إستراتيجية».

وبالطبع إثيوبيا تعلم إنها في حاجة للدعم القطري، لاستكمال بناء سد النهضة، بعد استصدار قرارات رسمية من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيطاليا

والبنك الدولي بوقف تمويل السد، وتجميد قروض دولية لإثيوبيا بقيمة 3،7 مليار دولار، بينها قرض صيني بقيمة مليار دولار، نظرا لما يمثله سد النهضة من خطر على مصر وشعبها.

وإثيوبيا في سبيل استكمال التمويل اللازم لبناء السد، قد تتحالف مع الشيطان، وبالفعل فقد وجدت ذلك في أموال دويلة قطر، التي تستطيع أن تركن إليها في بناء سد النهضة، خاصة وأن أموال دعم أمير قطر كأنها سيول لا تنضب، لأنه على استعداد للإنفاق منها على أي مشروع به شبهة الإضرار بمصر.

وبالطبع أثار توقيت الزيارة علامات استفهام عديدة، خاصة إنها جاءت بعد أن ظهر الحديث عن توسط سعودي لإنهاء التوتر بين مصر وقطر، لكن وبكل تأكيد فإن المكايدة القطرية وصلت إلى مرحلة خطيرة، لأن قطر تستخدم أقوى الضغوط ضد مصر طالما يتعلق بسد النهضة، لأن زيارة «تميم» لإثيوبيا هي استفزازا واضحاً لمصر، لأنه الملف الأكثر خطورة في الأمن القومي المصري.

وتميم يعتقد بأن زيارته لسد النهضة أو إرساله لأحد مستشاريه سيستفز مصر، دون أن يعرف أن دولاً أخرى زار مسئوليها الدولة الإثيوبية ولم تؤثر تلك الزيارات في مصر بالشكل المطلوب..وقد تأكد لمصر شعباً وقيادة، أن دويلة قطر تستغل أموالها ونفوذها داخل الدول الإفريقية في محاولة منها لحصار مصر، معتمدة على أن تلك الدول الأفريقية فقيرة وتحتاج إلى أموال للمساعدات، وبمجرد أن ترى الأموال القطرية فسوف تنفذ ما يقوله «تميم».

وزيارات المسئولين القطريين إلى إثيوبيا حولت أديس أبابا إلى مزار لبعض دول الخليج في الفترة الراهنة، لصناعة مسار سياسي ما من أزمة سد النهضة.

ولهذا فإن جميع محاولات قطر ومساعداتها المالية هي محاولة تغليب إثيوبيا على مصر في مفاوضات سد النهضة لتهديد أمن مصر المائي، هو بمثابة إعلان

حرب.

وأصبح سد النهضة الإثيوبي جزءا من مسألة التجاذبات السياسية بين الإمارة القطرية وبين مصر ومجموعة من العواصم الإفريقية التي تسمى بدول حوض النيل. وكرست هذه الزيارات فكرة توظيف أزمة سد النهضة في سياق التوتر الحاصل بين القاهرة من جهة وبين إمارة قطر من جهة أخرى. في محاولة لتقليص حقوق مصر التاريخية في مياه النيل بما ينعكس سلبا على خطط التنمية في مصر وربما يمتد التأثير ليطال نصيب المواطن العادي من حصته من مياه الشرب.

وقد تأكد أن إستراتيجية دويلة قطر تجاه مصر، هي محاولة محاصرتها إفريقيا وقطع الطريق أمام أي تواصل مع القارة السمراء، وهذا كان هدفا لدى صانعي القرار القطري خلال فترة حمد بن جاسم رئيس الوزراء القطري السابق، والذي أنهى فترة التوتر في العلاقات بين أديس أبابا والدوحة عندما زار إثيوبيا في 2012 ليفتح مرحلة جديدة من العلاقات مع الدولة الأفريقية بعد قطيعة بينهما على خلفية اتهامات إثيوبية لقطر بدعم إريتريا خلال الحرب ضدها.

وفى إبريل 2013، قام أمير قطر السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة إلى أديس أبابا، وكانت الزيارة الأولى لأمير قطري إلى إثيوبيا منذ استئناف العلاقات بين البلدين في أكتوبر 2012 .. وحينها تم اتفاق إثيوبيا وقطر على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية الكاملة بعد مرور أكثر من 4 سنوات من إقدام حكومة أديس أبابا على قطع علاقاتها مع الدوحة، بدعوى أنها تنتهج سياسة معادية لها، وهو ما اعتبرته الدوحة في حينها مزاعم وادعاءات ليس لها أساس من الصحة. وكان قطع العلاقات على خلفية احتفاظ قطر بعلاقات جيده مع إريتريا التي أتهمتها الحكومة الإثيوبية بدعم الجماعات المسلحة المناهضة لها.

واستمرت دويلة قطر في قيامها بدورها المشبوه في إثيوبيا، رغم أن هذا الدور

ضد العروبة والقومية، إلا انه ضد مصالح الأمن القومي المصري، وهذا ليس مكايدة سياسية في مصر، بل كرها وحقداً لها، ولمكانتها الإقليمية والدولية وتاريخها المشرف والذي يضرب في عمق التاريخ الإنساني.

الموقف الإثيوبي

من الملاحظ أن الموقف الإثيوبي نحو سد النهضة ينبع من وجود مشكلة للحكومة الإثيوبية.. حيث أن السلطات الإثيوبية، تحاول أن تخلق مشروعاً قومياً تجتذب به ولاء الشعوب الأثيوبية المختلفة، لأن الشعب الإثيوبي يتكون من قوميات متباينة، ومحاولة إقناعهم بأن سد النهضة، سيكون بوابة إثيوبيا نحو إفريقيا بالنهضة والحداثة والتقدم، وأي أمر خلاف هذا، سيعتبر ضد النهضة والتقدم والتطور للشعب الأثيوبي الذي حلم بمستقبل أفضل، مع أن حكومتهم، تعاقدت علي بيع الطاقة الخاصة بالسد للخارج حتى الآن. وهذا الموقف بالطبع سينشأ عنه وضعاً استراتيجياً جديداً، لأنه من الناحية العملية سيخلق نوعاً من التغيير والتوازنات الإستراتيجية لصالح إثيوبيا، خاصة في منطقة حوض النيل، وهذا دون شك سيكون علي حساب مصر ودورها، وعطائها في إفريقيا طوال فترات التحرر الوطني الإفريقي خلال القرن الماضي، وستصبح إثيوبيا قوة إقليمية مهيمنة في منطقة القرن الإفريقي.

لأن سد النهضة بهذه السعة التي قررتها إثيوبيا، سيستلزم بالضرورة إنشاء عدة سدود أخري من خلفه، حتي تخفف من تراكم الطمي علي جسد السد، بما يمثل خطورة عليه وتعجل بانهياره، وبهذه السدود ستصبح السعة التي ستحتجزها إثيوبيا من المياه داخل مجموعة السدود حوالي 250 مليار متر مكعب، وهذا سيمنح إثيوبيا التحكم الكامل في تدفقات مياه نهر النيل إلي مصر والسودان عبر عدة بوابات لديها، وهذا سيؤثر على نهر النيل وسيحوله بعد خروجه من الأراضي الإثيوبية إلي مجرد ترعة صغيرة، تصرف فيها إثيوبيا ما يشاء لها أن تصرفه، وطبقاً لما تراه مناسباً لمصالحها ورؤيتها، وبهذا التحكم في مياه النيل إلي مصر، ستصبح المرة الأولى في التاريخ، وهذا حلم إثيوبي قديم يسعون إلي تحقيقه، ووجدوا انشغال مصر وانغماسها في مشاكلها الداخلية بعد 25 يناير، هو أنسب توقيت وأفضل فرصة لزيادة سعة سد النهضة من 14.5 مليار متر مكعب إلي 74 مليار متر

مكعب.

وبالفعل إثيوبيا عمدت على إقامة ستار كثيف من الدخان، بتصريحات خادعة عندما قالت: إنها لا ترغب في الإضرار بمصر، بإنقاصها كوب واحد من حصتها، وادعت أن المشكلة كانت قائمة مع نظام «مبارك»، الذي مارس عليها ضغوطاً وتعامل بشكل غير لائق مع النظام الإثيوبي، برفضه الدائم لمشاريع التنمية في إثيوبيا. والذي يثبت حقيقة هذا الموقف، أن إثيوبيا زادت من تكلفة سد النهضة إلي 8.5 مليار دولار، مدعية أنها في احتياج إلي طاقة للتنمية والتحديث والتقدم، ومع هذا فإن معظم إنتاج السد من الكهرباء سيتم تصديره إلي دول أخري، وإثيوبيا قامت بعملية تسويق لكهرباء السد علي أوسع نطاق، والملفت للنظر أنها بأسعار رخيصة للغاية، بل تصل إلي حد التكلفة فقط، وبالطبع هذا لا يتوافق مع اقتصاديات المشروع..

بل يؤكد الكذب والتعنت ومدي الخداع، الذي تستمر فيه لإيقاع الضرر بمصر، طالما أن الكهرباء ستتجه إلي الخارج، في حين تعلن أنها في احتياج إلى تنمية داخلية، مع أن إثيوبيا تهدف إلي أبعاد سياسية وإستراتيجية أخري، علي مستوي القارة الإفريقية، وتبحث لها عن موضع قدم بمحاولة إزاحة مصر وإلغاء دورها الإقليمي.

لأن التعنت الإثيوبي استمر، حتى بعد هدوء الأمور في مصر نسبياً وأصبح يوجد رئيس، وحتى لا تستجيب لوجهات النظر المصرية، تعمدت إلى استخدام ما قام به «محمد مرسي» في اجتماع كان بمثابة الفضيحة على الهواء، أساء فيه إلي مصر وتقاليدها كدولة عريقة، لأنه هدد بأسلوب فج بتحويل مياه النيل إلى دماء، وهذا العمل بالطبع لا يفيد مصر، بل كان يفيد تكريس النظام ألإخواني في مصر، من خلال انتقالات مفاجئة لاكتساب تأييد الرأي العالمي عبر مواقف متشددة متشنجة، ولكنها لا تعني شيئاً من الناحية العملية على أرض الواقع، واستمرت

إثيوبيا تندد بهذا الاجتماع، وتؤكد أن مصر تسعى إلى الحرب حتى لا تقدم إثيوبيا علي مشاريع التنمية(1).

وهذا الموقف قد يوضحه التقرير الفني ذاته، الذي وضعته جمعية المهندسين المدنيين الأمريكية، على شبكة التواصل الاجتماعي وأصبح متاحاً للجميع، ووضعت تحليلاً كاملاً له، حيث أكدت فيه أن إثيوبيا تستعد لخنق مصر مائياً، وأن هذا السد له آثار سلبية شديدة على مصر، مع أن هذا التقرير لم يكن تقريراً فنياً حقيقياً، بقدر ما كان تقريراً توافقياً، يحدد ماذا على كل دولة وما لها وما عليها؟.. ولكن دون أية تفصيلات(2).

وإثيوبيا كانت تعتقد انه ليس هناك ما يلزمها بقبول الخبراء الدوليين، مع أن هذا الأمر يُظهر سعى مصر لوجود طرف محايد، لمواجهة إثيوبيا بنقص الدراسات التي أوضحتها اللجنة الثلاثية عن مخاطر سد النهضة، وان إدارة المشروع تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة الدولية والتي لا تتوافر في إثيوبيا، ووجود طرف ثالث محايد مطلب مشروع لمصر، حيث يمكن أن يجهض أحلام إثيوبيا، لأن مصر سوف تستشهد بالطرف المحايد لتأكيد الأضرار التي ستقع عليها من جراء إنشاء هذا السد.

ولكن تكمن الأزمة في طموح إثيوبيا، بأن تكون الطرف الفاعل في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، وفى السابق اصطدم هذا الطموح بالنفوذ المصري، لكن هناك رؤى جديدة للمنطقة لبعض القوى الدولية، والتي تبلورت بعد الحرب الباردة تجاه منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، حيث تتلخص الرؤية الأمريكية في مشروع القرن الكبير، بعد فصل جنوب السودان،

(1) د/ «هاني رسلان».

(2) د/ «ضياء الدين القوصي».

وإعطاء مساحة كبيرة لإثيوبيا وعدد آخر من الدول في شرق أفريقيا، وهذه التطورات هدفها عزل مصر ومحاولة حصار دورها ونفوذها الإفريقي، وإثيوبيا نجحت في إدارة ملفات للقوى الدولية مثل مكافحة الإرهاب والتدخل في الصومال وفى جنوب السودان، الأمر الذي زاد الاستثمارات في إثيوبيا والانحياز إلى مواقفها، وهذا زاد من أطماع إثيوبيا في السيطرة على مياه النيل، وتجاوز مصر بشكل نهائي في معادلة التنمية داخل دول حوض النيل، وهذا القيد من وجهة نظرها ظل يحاصرها تاريخياً(1).

ولابد من الاعتراف أن أثيوبيا في بداية الأزمة نجحت في تفريغ مسار المفاوضات من مضمونها وأهدافها، من خلال عمليات تأجيل مواعيد الاجتماعات وعدم الوفاء بالوعود من جانبها وهذا كان السمة الغالبة، مما استلزم تحرك الحكومة المصرية حتى لا تتسبب أثيوبيا في أي ضرر لمصر والسودان فيما يتصل بمياه النيل من جراء استمرارها في بناء سد النهضة قبل تقييم آثاره بشكل نهائي، ولذلك لم تعد تصريحات «ديسالجين» الفارغة من المضمون مقبولة، بل إنها كانت تعبر عن مناورة تكتيكية سوف تسبب الضرر الشديد للمصالح المصرية والسودانية، بل والأثيوبية أيضًا.

ومن المؤسف.. في بداية الأزمة كان من الواضح أن المسئولين المصريين القائمين علي المفاوضات، لا يرون في الموقف الإثيوبي أي تسويف أو تعنت متعمد، وبالتالي ما لم يكن لديهم من بيانات ومعلومات لا تتوفر للمصريين، وعلي هذا الأساس هم كانوا يتحركون، ولكن عليهم ألا يلوموا الشعب علي القلق وسوء التقدير، طالما لديهم معلومات غير متاحة للشعب، ولو لم يكن هذا قائماً فالشعب كان يحتاج إلي وقفة حاسمة وحازمة، ولا ينتظر كل اجتماع يتم تأجيله أسبوعين أو

(1) د/ «أيمن عبد الوهاب».

شهر أو شهرين، ثم ينتقلون في المفاوضات إلي المرحلة التالية، بأن يوجد أطراف أخري وضغط دولي وتحرك علي المستوي الإقليمي، سواء من خلال اللجوء إلي مجلس السلم والأمن الأفريقي أو من خلال مجلس الأمن الدولي، حتى يكون التحرك بشكل مختلف ويخرج من الإطار الثلاثي إلي الإطار الإقليمي ثم الإطار الدولي(1).

وظل الغموض يغلف قضية سد النهضة، والتأخير والتأجيل والتسويف المتتالي من أثيوبيا، دون رد فعل قوى من جانب مصر، ويتحمل وزير الري السابق دكتور «حسام مغازي» جزءًا كبيرًا من هذا الغموض الذي غلف هذه القضية لأنه لم يكن لديه فكرة جيدة عن أزمة سد النهضة، وبالتالي لم يتعامل معها بالشكل الجيد والأسلوب المطلوب.

وظلت أثيوبيا تلعب على عنصر الوقت، حتى يتم بناء السد بالمواصفات التي هو عليها الآن، لكي يكون أمرًا واقعًا مفروضًا على مصر والسودان، رغم الأضرار المنتظرة من وراء بنائه وذلك غير مقبول، وليس في صالح دول اتفقت على التعاون وتحقيق التنمية المشتركة، وإلا توقفت مشروعات التعاون، وتحولت إلى مشروعات للصراع، وهذا ليس فى مصلحة بلدان حوض النيل(2).

ولم تكتفي إثيوبيا بالتسويف والتعنت، بل أرسلت إلى الخارجية المصرية تطالب بمنع الدكتور «نادر نور الدين» من الكتابة عن سد النهضة، بحجة أن كتاباته عن السد تمثل تأليباً للشعب المصري ضدها، مع انه كرجل مصري وطني مهموم بقضايا الوطن من حقه أن يدافع عن حقوق بلاده، ويوضح أن سد النهضة كارثى علي وطنه، مع أن «إسحق أورسانوا» أستاذ التاريخ في جامعة «أديس أبابا»

(1) سفيرة «منى عمر».

(2) د/ «زكي البحري».

يهاجم مصر ليل نهار، وهو الذي أقنعهم بتطبيق مبدأ السيادة المطلقة على نهر مشترك، وهذا خاطئ لأن السيادة المطلقة تكون علي الموارد الداخلية، أما الموارد المشتركة مع دول أخرى، يطبق عليها مبدأ السيادة المشتركة، ومنظمة الوحدة الأفريقية أكدت علي ضرورة وجود شفافية في العرض، ولهذا علي إثيوبيا أن تعرض بشفافية كل رسومات السد علي مصر والسودان، ولكنها تعاملت مع السد علي اعتبار أنه سر من الأسرار العسكرية الخطيرة.

لأن نوايا الإثيوبيين في هذا المضمار، بدأت تظهر عندما أعلن الوسيط السويسري، أنه بدأ يتوسط بين الكويت وإثيوبيا لبيع المياه، إذن هذا سد تخزين، وإثيوبيا تريد أن تضع مبدأ بيع المياه العذبة في العالم، وهذا لم تقره الأمم المتحدة ولا أي منظمة دولية، لأن المياه والهواء ليسا ملكًا لأحد، وإثيوبيا لم تستمطر السحاب حتي يمطر، وهنا يمكن أن تتم إدانة دولية لإثيوبيا لأن الإنسانية هنا غائبة، وهذا ما جعل معظم دول العالم تدين الموقف الإثيوبي وتساند الموقف المصري.

ومع متابعة الموقف الإثيوبي منذ بدء الأزمة، يرى المتابع عدم حضور أي مسئول إثيوبي إلي مصر مدة طويلة، لبحث الأزمة وطمأنة الشعب المصري، حتي وفد الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية منع من المجيء إلي مصر، ووفد الشباب الإثيوبي منع من حضور المنتدى الذي تقيمه مصر كل عام لشباب دول حوض النيل، خوفاً من تأثير مصر عليه، لأنهم يعرفون أن موقفهم ضعيف.

ورغم أن إثيوبيا تعللت باحتياجها الشديد إلي الكهرباء، إلا ان مصر توافق علي أن يكون هذا السد لتوليد الكهرباء بـ(14) ملياراً.. مع أن إثيوبيا لديها طاقات توليد الرياح جيدة، لأنها مرتفعة عن سطح البحر بـ(1200) متر ولديها حوالي (12) ألف ميجاوات توليد كهرباء من الرياح، ولكنها تتركها وتتجه إلي (6) آلاف ميجاوات من كهرباء السدود، مع أنه يوجد عالم إثيوبي يعيش في كاليفورنيا وأستاذ

في ولاية سانت ديجو أكد أن أقصى طاقة لسد النهضة هو توليد (2000) ميجاوات وليس (6) آلاف كما تقول إثيوبيا، ومع هذا تريد إثيوبيا تركيب (12) توربينًا فرنساويًا، ولكنه قال إن نصف هذه التوربينات هي القادرة علي العمل الفعلي فقط، ومع هذا إثيوبيا تصر علي الاستمرار(1).

وعليه خرقت أثيوبيا مبدأ عدم الضرر الذي أقره القانون الدولي، فيما يخص مجاري الأنهار لأنه من المفترض أن هناك قواعد بألا تضار إحدى دول الحوض، والمعروف أن الأكثر تعرضا للضرر هي دول المصب، وحتى لا يقع ضرر على أي من الأطراف، وقد أقرَّ القانون الدولي مبدأ عدم الضرر، والذي يقضي ويلزم دول المنابع بضرورة إبلاغ دول المصب مسبقا، بما تعتزم إنشاءه من مشروعات على النهر كالسدود وغيرها، فدفعت أثيوبيا بأن مصر أقامت مشروعات مثل السد العالي وترعة السلام ومشروع توشكي، دون إبلاغ أي من دول المنابع، وبالتالي لا يحق لمصر المطالبة بإخطارها عند إنشاء مشروعات من جانب دول المنبع.

مع أن مشروعات السد العالي وترعة السلام وتوشكي وغيرها لم تضر أثيوبيا، ولم تأخذ من حصة أي دولة على النهر، بل على العكس فإن السد العالي أفاد دولة السودان كثيرا، وهناك فرق واضح بين إخطار دولة المصب لدولة المنبع، والعكس، فإخطار دولة المنبع ضروري لأن مشروعاتها تخرج مياه الحوض من مكانها، وبالتالي تؤثر على دولة المصب، لكن مشروعات دولة المصب لا تؤثر على أي من الدول المشتركة في المياه، ومع هذا رفضت أثيوبيا حق الإخطار المسبق لمصر قبل القيام بالمشروعات على مجرى النهر، وأقرت مبدأ التصويت بالأغلبية خلال الاتفاق الإطاري لمبادرة دول حوض النيل، اعتمادا على قيام مصر بإنشاء مشروعات على النيل دون إخطارها.

(1) د/ «نادر نور الدين».

إذن.. هذه أزمة مفتعلة من جانب إثيوبيا، بحجة أنها في احتياج إلى المياه، وهذا ليس صحيحا لان إثيوبيا لديها 12 حوضا من المياه، التي يتدفق منها ما يُقدر بـ 72 مليار متر مكعب باتجاه مصر والسودان، أما بالنسبة للكهرباء فهي بالفعل بحاجة إلي الطاقة، ولكن يمكن أن تحصل عليها من مجموعة سدود أخري صغيرة متفرقة، وليس من سد كبير مثل سد النهضة، حيث تخطط للحصول على 15 الف ميجاوات، نصفها تقريبا من سد النهضة، وهذا معدل كبير يحتاج إلي كميات مياه كبيرة، وهذا يؤثر بالسلب علي كمية المياه المتدفقة إلي مصر. والموقف الإثيوبي فيه ابتزاز سياسي لمصر، خاصة إذا علمنا أن المياه أصبحت سلعة إستراتيجية، وبمثابة امن قومي لمصر تحديدا، وإثيوبيا تتعامل مع هذا الأمر بشكل سياسي سواء إثيوبيا بمفردها أو من وراءها من دول أخري، وتحديدا من جانب أمريكا ففي الستينيات والخمسينات، حاولت أمريكا الرد علي الاتحاد السوفيتي بدعمه لبناء السد العالي، فاتجهت إلي إثيوبيا لبناء عدد من السدود هناك لتقليل كمية المياه إلي مصر في حينه، والجانب المصري كان غير مدرك لأهداف إثيوبيا، وقدرة الطرف الأثيوبي علي الوصول إلي أهدافه بذكاء ودهاء، وحشد دول الحوض وتهيئة الأوضاع لصالحه، ودخلت الوفود المصرية في مهاترات لأن إثيوبيا كانت تملك أوراق اللعبة في يدها بشكل جيد، ومشكلة الوفود المصرية إنها ليست مفوضة في اتخاذ قرار إلا بالرجوع للقيادة السياسية، وهذا كان يفقد الموقف المصري الكثير، ثم لعب وزراء الري بأدائهم السلبي دور كبير فيما حدث[1].

واستمر الجانب الإثيوبي في المراوغة حتى يستكمل بناء السد ويصبح أمراً واقعاً، لأنه في سؤال لوزير الري الإثيوبي: هل ستوافقون على قرار الخبير الدولي مهما كان؟

(1) د/ «مغاوري شحاتة».

فقال: نحن في إثيوبيا عند إقامة مشاريعنا لا نؤذى أحداً، وتهرَّب من الإجابة(1).

رغم أن هذا كلام للإعلام ولحشد الجبهة الداخلية مثلما يقول المسئولون المصريين أن حصة مصر المائية خط أحمر حتى يهدأ الشعب المصري، وهناك قالوا لا تفاوض على وقف البناء حتى يهدأ الشعب الإثيوبي، لكن في النهاية كان لابد أن يجلس الطرفين للتفاوض والوصول إلى حل يرضيهما لأنه ولو لم يحدث توافق ستصعد المشكلة بشكل أكبر(2).

رغم أن إثيوبيا كانت تردد في اتصالاتها مع كل الأطراف المانحة، أن مصر تتفاوض بسوء نية بهدف الإبقاء على احتكارها لمياه النيل ومنع مشروعات دول المنابع، وأنها تستخدم دعاية قبيحة، على حد قول وزير الري الإثيوبي لمصدر أوربي.

وقاما السيد «احمد أبو الغيط» والدكتورة «فايزة أبو النجا» بزيارة لإثيوبيا، وتم عقد اللجنة المصرية الإثيوبية بعد توقفها لسنوات، وأكدا أن مبادرة الحوض قد خرجت عن هدفها المحدد لها، وهو دعم جهود تنمية الموارد المائية ومشروعات الطاقة، ليختزل في خلاف قانوني حول حصص مياه النهر (84 مليار متر مكعب) والتي تمثل نسبة ضئيلة جداً من إجمال الموارد المائية المتوافرة لدول الحوض، والتي تقدر بحوالي 1660 مليار متر مكعب، مع الأخذ في الاعتبار أن مصر لم يسبق لها أن عارضت أية مشروعات بدول الحوض، وأنها على استعداد لدعم مشروعات الطاقة والتنمية المائية في دول المنابع، شريطة عدم المساس باستخدامها من نهر النيل، والذي يعد المصدر الوحيد للحياة في مصر، وشرحا

(1) «أحمد الشناوي».

(2) د/ «نصر علام».

معاً أهمية التركيز على مشروعات استقطاب الفواقد وحوض النيل الشرقي، بما يحقق النفع للجميع مع مواصلة المفاوضات بشأن المواد الخلافية العالقة في الاتفاق الإطاري..

وحينها رد رئيس الوزراء «ميليس زيناوى» عليهما، بأن العلاقة بين البلدين أبدية وتشبه الزواج الكاثوليكي بدون طلاق، وذكر أن إثيوبيا لا ترى أن اتفاقية 1959 بين مصر والسودان عادلة، وإنها تعطي لكلتيهما فقط الحق في استخدام مياه النهر منفردتين، بينما ترى كل منهما أن الاتفاق الإطاري اضر بمصالحهما.

وأن إثيوبيا لم تطلب وقف العمل باتفاقية 1959 بعكس حال مصر والسودان، وأستطرد: أن هذا يشعره بالغبن إزاء حصول مصر على مياه النيل كافة، وسعيها لمنع دول المنابع من الحصول على حقها، وأن الاتفاق الإطاري يعطي تلك الدول الشعور بأنها حصلت على حقوقها، وذكر أن الحل يكمن في إقرار دول الحوض بوجود مجموعتين من الدول، الأولى تضم مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية 1959 ..

والثانية تضم دول المنابع تحت مظلة اتفاق 2010، بحيث لا يسعى طرف لفرض إرادته على الآخر.. وان يتم العمل بناء على ذلك لوضع اتفاق جديد تحت مظلة مبادرة حوض النيل، ويركز على القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق بين المجموعتين، بما يسمح بتنفيذ المشروعات التي ستحقق الفائدة للجميع، وأشار إلى أن اتفاق دول حوض النيل الشرقي يمكن أن يمثل نموذجاً يحتذي به في هذا الشأن..

وأكد «زيناوى» أيضا أن الشعب الإثيوبي يعتقد خطأ أن مياه النهر هي ملكية خاصة به، ويحق له الحصول على نصيب الأسد منها، ولا يدري أن أثيوبيا لا تحتاج لمياه النهر إطلاقاً إلا في توليد الكهرباء.

وكانت إثيوبيا قد وقعت إعلاناً مع مصر في عام 1993، وقعه «ميليس زيناوى» في القاهرة، وهذا الإعلان يعترف بكل ما كان يرفضه فيما بعد، وعندما سأله البعض عن تراجعه في ما وقعه سابقاً ؟ قال: إنهم كانوا يشعرون بالضعف داخلياً في بداية حكمهم، وان مصلحتهم عندئذ فرضت التوقيع على ما هم على غير اقتناع به.. وهذه كانت إجابة غريبة تعكس انتهازية تستثير الخشية وتفرض الحذر مع مثل هؤلاء الشركاء، خاصة وهم يتحدثون عن بناء سدود عملاقة للاحتفاظ بمئات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه.. وهى خزانات تفرض على الجميع التدبر بشأنها وتأثيراتها الأمنية والبيئية على كل من مصر والسودان وإثيوبيا ذاتها[1].

(1) «أبو الغيط».

موقف السودان

البداية الإفريقية كانت من السودان:

فقد كان للسياسة التي اتبعتها ثورة يوليو تجاه السودان، أثرها الكبير في فتح مجال العمل الإفريقي أمام مصر، لأن هذه السياسة قامت على أساس إنهاء احتلال السودان أولاً، والدعوة إلى وحدة وادي النيل، من خلال الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

وقد استقل السودان في يناير 1956، وأصبح بذلك ثاني دولة إفريقية بعد مصر تحصل على استقلالها منذ القرن التاسع عشر، وذلك بفضل اتفاقية 12 فبراير 1953 التي عقدتها مصر مع بريطانيا، بعد أن أصر الرئيس «عبد الناصر» على أن تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان، قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر.

وقد خرج «عبد الناصر» عن الطريق الذي سار فيه جميع الزعماء الوطنيون، والحكومات السابقة في مصر في المطالبة بالسيادة على السودان، أو حق ضمه إلى الأراضي المصرية، كما كانت تطالب معظم الأحزاب المصرية قبل ثورة يوليو 1952.

فقد فاجأ «عبد الناصر» الانجليز أنفسهم عندما وافق على إجراء استفتاء عام في السودان، من أجل تقرير المصير بعد تهيئة المناخ الحر المحايد.. وكان ذلك أمراً يصعب على الانجليز رفضه، بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمناورة للرد على شعارات وحدة وادي النيل، التي رفعتها مصر، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك، بعد أن سبق وأعلنت مصر أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وذلك في العهد السابق على الثورة.

وبالفعل تم الاتفاق على فترة انتقال مدتها 3 سنوات، يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية للسودان، وأن تكون الإدارة للحاكم العام أثناء هذه الفترة وهي السلطة

الدستورية العليا، وتعاونه لجنة خماسية بها عضوان سودانيان وعضو باكستاني وآخر مصري، بالإضافة إلى العضو الانجليزي، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان، على أساس أحد الخيارين:

(أ) ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) أو الاستقلال التام – أي الانفصال عن مصر.

كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية المصرية البريطانية من السودان فوراً، عندما يعلن البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير.

ولا شك أن هذه كانت خطوة جريئة من «جمال عبد الناصر»، وذلك لأن الرأي العام المصري الذي ردد شعار وحدة وادي النيل لفترة طويلة من الزمن، كان ينتظر من قادة الثورة العسكريين أن يكونوا أكثر تشدداً من الملك، الذي أعلن ضم الأراضي السودانية إلى مملكته. و«عبد الناصر» بموافقته على أن يكون للشعب السوداني الحق في تقرير مصيره، أثبت انه يفكر ويتصرف بروح العصر، فقد أراد «عبد الناصر» لأي رابطة تقوم مع السودان، أن تكون منبثقة عن رغبة شعبية، وليست استنادا إلى حقوق مكتسبة من التاريخ أو حق الفتح كما كان يطالب البعض، كما رأى «عبد الناصر» انه مهما كان اختيار الشعب السوداني، فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطاني في السودان، وان هذا هو ما كان يريده في المقام الأول، فبقاء القوات البريطانية في القطر الشقيق يهدد أمن وسلامة مصر، ولن يكون لجلاء هذه القوات عن مصر معنى حقيقي إذا كانت باقية في السودان.

ورغم أن حكومة «عبد الناصر» عملت طوال سنوات فترة الانتقال الثلاث، على محاولة إقناع الشعب السوداني للارتباط بمصر، وتحقيق وحدة وادي النيل، فإنها لم تتردد في تأييد استقلال السودان ومباركته، عندما أدركت أن هذه هي رغبة

الأغلبية العظمى للشعب السوداني، فعندما أبلغت حكومة «الأزهري» في عام 1955، حكومتي مصر وإنجلترا برغبة الجمعية التأسيسية في سحب جيش الاحتلال، لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في جو حر محايد، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة أسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان، وأضطر الجيش الانجليزي إلى الرحيل هو الأخر منهيا احتلاله للسودان، وعندما أعلنت حكومة «الأزهري» قيام الجمهورية السودانية في 19 ديسمبر 1955، وتم تشكيل مجلس قيادة لرئاسة الدولة، دون انتظار لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه، لم تطالب مصر بإتمام هذا الاستفتاء وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة، التي أعلن استقلالها في أول يناير سنة 1956، وكانت مصر أول دولة اعترفت بالسودان.

والحقيقة أن مصر لم تصر على إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية، لأنها كانت قد أدركت بما لا يقبل الشك، أن نتيجته لن تكون في صالح الارتباط بمصر، فقد كان الحزب الوطني بزعامة «الأزهري»، هو محور الدعوة للوحدة بين القطرين، وقد تخلى عن هذه الدعوة ووقف مع الاستقلال، ولذلك أراد «عبد الناصر» أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهى تحتفل باستقلالها.

وهكذا فإن مصر وإن كانت قد خرجت من السودان، دون أن تحقق الوحدة التي كانت تنشدها، إلا أنها كانت قد فتحت أمامها مجال العمل في أفريقيا كلها، بالتزامها وإخلاصها للمبادئ الأساسية التي قامت عليها سياستها الإفريقية بعد ذلك، وهى تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير للدول الأفريقية(1).

لكن الكثيرون رأوا انه من هذا التاريخ، أصبح الملف السوداني خارج السيطرة المصرية، رغم أن السودان طوال تاريخه لم يكن داخل السيطرة المصرية؟!!،

(1) «محمد فايق».

ولكن الحقيقة أحيانا تكون مؤلمة أو صادمة، فمصر والسودان كانتا تحت الاحتلال الانجليزي والإدارة في السودان اسمها الإدارة المشتركة المصرية الانجليزية..

وبناء عليه فإن الأشقاء في الشمال السوداني، لم ينسوا لمصر أنها كانت إدارة مشتركة مع الاستعمار.. وإذا لم يكن المصريون مستعمرين، فعلى الأقل كان ينظر إليهم كنصف استعمار، أي فيه نوع من التعالي المصري عليهم، ولكن عندما قامت ثورة يوليو، وكان قائدها الأعلى اللواء «محمد نجيب»، له علاقات وصلة دم بالسودان، توارت هذه النظرة نسبياً، ورغم هذا عندما ذهب للسودان افشلوا هذه الزيارة، وخرجت مظاهرات مضادة وناس ماتت، وكان الموقف صعباً، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية، وفاز حزب «الاتحادي» الذي كان صديقاً لمصر، وكانت خطته الاتحاد مع مصر، ويكفي اسمه «الاتحادي»، ومصر كانت سعيدة بنجاحه في الانتخابات علي حزب الأمة الذي كان انفصالياً، وكان لديه مشاعر غير طيبة تجاه مصر.

وكان المفترض أن يجري الاستفتاء ليقرر السودان استمراره أو انفصاله، وفوجئت مصر «بالأزهري» الاتحادي في 1 يناير 1956 يعلن مبادرة في البرلمان السوداني، ويعلن أن السودان قد استقل من جانب واحد، وإنه لن يكون في حاجة إلي الاستفتاء، فكان من ذكاء «عبد الناصر» انه أعلن موافقته علي ما سيتفقون عليه، وستكون مصر أول من يعلن اعترافها بالسودان الجديد.. وهذا ينفي مقولة أنهم كانوا في حضن مصر أو تحت السيطرة المصرية.

وفي هذا الاستفتاء لم يتم تحديد وضع الجنوب السوداني بل خلقت المشكلة السودانية في ذات لحظة الاستفتاء، لأن «الأزهري» ورفاقه، حتى يحصلوا علي تأييد الجنوب بانفصالهم عن مصر، طالبوا الجنوبيين بأن يؤيدوا الشماليين من طرف واحد في الانفصال، وبدون استفتاء في مقابل أن يحصلوا علي حكم ذاتي،

ووعدوهم آل الخرطوم بذلك، ولم ينفذوا حتى 2010، واستمرت مراحل الحكم الذاتي أو مراحل من الإدارة الذاتية، واتصالات ومفاوضات وحروب متقطعة وهجرات متوالية إلي أن وصل الوضع إلى الانفصال(1).

ورغم كل شيء، وقبل كل شيء، لابد أن تعلم جميع الأطراف أنه لا يمكن أن تحل أزمة سد النهضة بعيداً عن السودان، ولهذا لابد من وجود تعاون مشترك، لان التعاون المشترك مع السودان مهم جداً، ويجب أن تكون لمصر والسودان وجهة نظر وإستراتيجية واحدة ورؤية محددة، لكن للأسف افتقدت هذه الأمور بعض الشيء في بداية الأزمة. خاصة عندما ظهرت تصريحات مفاجئة من السودان الشقيق، تؤكد أن سد النهضة سيفيد السودان والمشكلة الأكبر لدى مصر..

وربما حدث هذا لأن مصر جعلت السودان مشاركاً وليس شريكاً، مع أن مصر والسودان شريكان في اتفاقية 1959، التي تنص على انه يحق لأي دولة من دول حوض النيل التقدم إلى مصر والسودان، مطالبة بحصة لمزيد من الاحتياجات، وتقوم مصر والسودان بدراسة هذه المطالب والتأكد منها، وفى حالة إقرارها من قبل الدولتين، يتم اقتسامها مناصفة من حصتي الدولتين، واليوم عندما تتدخل دولة لإنقاص إيراد النهر، فهذا يخص مصر والسودان معاً.

والمفترض وجود رؤية مشتركة بين مصر والسودان منذ أول يوم في الأزمة، ولا ينتظرا أن تحول إثيوبيا مجرى النهر، ثم يقال هناك خلافات بين مصر والسودان، لأنها تصدر تصريحات سلبية، ومصر والسودان بلد واحدة في اللجنة الثلاثية، ومصر من مصلحتها ألا يقام السد نهائياً، والسودان من الممكن أن تكون مصلحتها أن يكون سد النهضة بحجم صغير، فإذا تم هذا فمن الممكن أن توافق مصر.

(1) سفير/ «محمد عاصم».

ولكن الدولتين تأخرتا وانتظرتا، حتى بدأ الصراع على المياه، رغم أن مصر كانت تقول: أن مياه النيل بها فاقد كبير، وطالبت دول حوض النيل بمنع هذه الفواقد المائية المهدرة، ولكن دول المنبع لم تستمع إلى هذه النداءات، إلى أن وصل الجميع إلى هذا الأمر، وأصبح يوجد تصارع على حصتي مصر والسودان.

وبعد توقيع جنوب السودان على اتفاقية «عنتيبي»، زادت أزمات مصر المائية، لأن موقف جنوب السودان يشبه ما حدث مع بوروندي، وتعهداتها بعدم التوقيع على اتفاقية «عنتيبي»، لكنها بعد ثورة يناير وقعت على الاتفاقية، وجنوب السودان فعل هذا أيضاً، رغم تعهده رسمياً بعدم التوقيع على «عنتيبي»، خاصة انه كان جزءاً من السودان وملزماً دولياً باتفاقية 1959، لان توقيعه غير مناسب خاصة أن مصر بذلت الغالي والنفيس في جنوب السودان، من إنشاء محطات كهرباء ورصف طرق وخطوط مياه شرب وتطهير مجارى مائية، وإنشاء مراسي نهرية وفرع جامعة الإسكندرية، كل هذا الدعم والتنمية في جنوب السودان أثناء فترة ما قبل الاستفتاء، ومازالت مصر تنتظر وتأمل من أشقائها في جنوب السودان، عدم التوقيع والتفاوض مع مصر حول رؤيتها فيما يتعلق بمياه نهر النيل(1).

لكن هناك مشكلة تكمن في جنوب السودان، الذي رفض استكمال قناة «جونجلى»، بل قام بردمها، بحجة إعاقة الماشية من الرعي، والتي كانت ستأتي لمصر بـ(4) مليارات متر مكعب(2).

ورغم كل شيء ألا أن الموقف السوداني أصبح واضحاً 100٪ حول سد النهضة، لأن الجانب السوداني كان قد بدأ يميل إلى إثيوبيا.

أولاً: للحصول على الكهرباء من إثيوبيا بأسعار زهيدة، لأن السودان يعانى من

(1) د/ « نصر علام» .

(2) د/ «نادر نور الدين» .

أزمات كبيرة في الطاقة، خاصة بعد انفصال جنوب السودان ..

ثانياً: أن السودان به مشاكل كثيرة بسبب تخزين الطمي داخل السدود السودانية، وقد قاموا بتعلية سد «الروصيروص» بسبب كثرة الطمي، وتم غلق خزان «أولياء» بالكامل نتيجة تكدس الطمي داخله، وإثيوبيا أقنعت السودان أن سد النهضة سيمنع الكثير من الطمي، ويخفف الضغط عن السدود السودانية، ثم ظنوا أنه من الممكن أن يكون هناك تنظيم لإدارة المياه فى السودان، لأن الفيضان هناك يستمر حوالي 110 يوم كل عام، وهذا يعوق السودان فقالوا إن السد سينظم هذا الفيضان.

وللأسف السودان التفتت إلي مصالحها بعيدا عن مصر، لأنها رأت أن السد سينشأ علي النيل الأزرق الذي تحصل منه مصر والسودان علي 86٪ من إيراداتهما المائية، والفيضان يستمر لمدة 4 شهور فقط ويمر سريعا، والسودان لا تستفيد منه جيدا لأنها تحصل علي 14 مليار متر مكعب، من إجمالي حصتها 18.5 مليار مكعب وإذا تم بناء سد النهضة ستحصل علي كامل حصتها طوال العام، بالإضافة إلي الكهرباء التي حصلوا علي موافقة الشركة الإسرائيلية بالحصول عليها، ولهذا غيروا موقفهم من السد(1).

وعندما تحدثت مصر مع دول الاستثمار العربي والآسيوي في السودان وإثيوبيا، أثار هذا بعض المتاعب مع السودان، ولكن مصر عالجت هذا الأمر بمنتهى الصراحة والوضوح، حيث التقى السيد «احمد أبو الغيط» وزير الخارجية المصري في أكتوبر 2010، على هامش القمة العربية الإفريقية في مدينة سرت الليبية، مع الدكتور «مصطفى عثمان إسماعيل» مستشار الرئيس «عمر البشير، والذي قال: انه وردت إليهم معلومات من بعض الدول الخليجية والصين، بأن مصر طلبت إليهم عدم تمويل أية مشروعات مائية أو زراعية في دول حوض النيل، ومن بينها السودان،

(1) د/ «أحمد الشناوي» .

وحينها أوضح السيد «احمد أبو الغيط» أهمية التنسيق التام بين مصر والسودان، فيما يتعلق باستخدامات الموارد المائية في إطار الحصص المحددة لكل منهما.

وذكر أن المعلومات التي لدى مصر، تؤكد أن السودان يستخدم حصته التي حددتها اتفاقية 1959 بالكامل، ومن ثم فان المشروعات الزراعية والمائية المستهدفة، ربما تأتي خارج إطار هذه الحصة، وتستقطع من حقوق مصر المائية.. كما أوضح أهمية قيام الجانب السوداني بالتشاور مع مصر، فيما يتعلق بتلك المشروعات، وأيضا مشروعات السدود التي ينوي السودان إقامتها على نهر عطبرة.

وأشار الوزير المصري إلى سابق قيام السودان بملء بحيرة سد «مروى» في فترة زمنية قصيرة بعكس الاتفاق مع مصر، مما أدى إلى خفض معدلات المياه الواردة إلى مصر آنذاك. وعقب الدكتور «مصطفى عثمان إسماعيل» على ذلك مشيراً إلى أهمية انفتاح وزراء الموارد المائية على بعضهم البعض، والتحدث في كل هذه المسائل.

وبالفعل عقد اجتماع بالقاهرة في نوفمبر 2010 اجتماع للتشاور بين الجانبين المصري والسوداني على مستوى وزارتي الخارجية والري للبحث في كل جوانب العلاقات (1).

وبعد ذلك دار الجدل حول اتفاق الخرطوم، وهذا الجدل حول كلمة اتفاق عن سد النهضة، متذرعين بأنه لا يوجد شيء اسمه اتفاق سدود، ولكن الاتفاقات تكون حول المياه، وهناك مخاوف يبديها البعض بأن هذا الاتفاق إهدار لحقوق مصر التاريخية في المياه، وأن إثيوبيا بمقتضى هذا الاتفاق قد حصلت على اعتراف مصر بالسد، ولهذا سيكون من حقها الحصول على المنح والمساعدات بعد أن زال الخلاف.

ولكن يوجد رد علي هذه الاتهامات، فهناك اتفاق للسدود وهو أمر طبيعي على

(1) «أبو الغيط».

مستوي العالم، لأنها اتفاقيات تدفق مياه، ولكن البعض يبحث عن أسباب فقط ليعارض، أو يظهر أنه يفهم أكثر من غيره، وعن حصص المياه، على الشعب المصري أن يتفهم أن مفهوم الحصص غير موجود في مياه نهر النيل، ولا يوجد محاصصة علي الإطلاق، لأنه يسقط في إثيوبيا حوالي (930) مليار متر مكعب، و(570) مليار متر مكعب في المنابع الاستوائية، و(530) مليار متر مكعب في بحر الغزال، ولهذا مجموع إيراد نهر النيل يصل إلى (200) مليار متر مكعب في السنة، ويصل فقط إلي مصر والسودان (84) مليار متر مكعب، يضيع منها (10) مليارات متر مكعب في البخر، واتفاقية 1929، كانت تقول إن حصة مصر (47.5) مليار م3، والسودان (4.5) مليار م3، وكان هناك فاقد (22) مليار م3 في البحر المتوسط، ولكن جاءت فكرة السد العالي لتوفير هذه الكمية المفقودة في البحر..

وتم تقاسمها مع السودان علي النحو التالي (14.5) للسودان، و(7.5) مليار لمصر، فأصبحت حصة مصر (55) مليار متر مكعب، وهذا هو مفهوم الحصص، ولكن ظهر مفهوم إعادة النظر في الحصص في اتفاقية «عنتيبي» التي لم تعترف بحصة مصر، وواضح أن هناك عدم اعتراف إثيوبيا بحصة مصر في نهر النيل.

وهذا الاتفاق هو الأول بين مصر وإثيوبيا والسودان، حيث قالوا: إدراكاً من الثلاث دول للحاجة المتزايدة من المياه.. فقد ألزمت هذه الدول أنفسها بعدم الإضرار بالغير، وتطبيق مبادئ القانون الدولي للأنهار والمجارى الدولية العابرة للحدود، وهو ما كانت ترفضه إثيوبيا في السابق، والتأكيد علي التوزيع المنصف والمعقول، وعدم الضرر الملموس، والتعاون بحسن نية[1].

إلى أن حدث مؤخراً تقارب مصري – سوداني في وجهات النظر حول سد النهضة، وتحدث الجانب السوداني عن ضرورة وجود تعاون بين مصر وإثيوبيا

(1) د/ «مغاوري شحاتة».

والسودان وأن يقوموا بعمل مشروعات مشتركة لوجود حل تعاوني، مع أن الحل التعاوني يتطلب جلوس الأطراف الثلاثة والاتفاق على هذا الحل، ولا يصح أن يكون الحل التعاوني أن مصر تعطي فقط، فمتى ستجني النتائج وهذا من حقها.

وبالطبع فإن الموقف السوداني كان مفاجأة للشعب المصري، وهذه مشكلة أخرى أن يصبح الموقف السوداني مفاجأة للمصريين، لأنه المفترض وجود تنسيق كامل بين مصر والسودان لأنهما أشقاء وجيران، والعلاقات بينهما يجب أن تكون أقوى من أي علاقات مع أي طرف آخر، ولكن أين مصر من السودان ومن قضاياها والتنسيق معها فهذا غير موجود، ولهذا فوجئت مصر بالجانب السوداني يقول إنهم يتحدثون عن مصالحهم القومية.

وأنهم يرون أن هذه المصالح سوف تتحقق مع إقامة السد الإثيوبي، لأنهم حينها سوف يحصلون على الكهرباء من ناتج السد.. مع أن هذا لا ينفي وجود أصوات سودانية من الخبراء السودانيين، الذين يحذرون من كارثة بناء السد الإثيوبي بهذه المواصفات على الدولة السودانية.. بل تحدثوا عن أن سد النهضة يعتبر أكبر كارثة يمكن أن تتعرض لها السودان، لكن المسئولين السودانيين لا يرون ذلك ولا يقتنعون به(1).

ثم أن السودان يرى سد النهضة به فوائد ومميزات كثيرة له، وفي ذات الوقت تربطه علاقات تاريخية مع مصر، وكان دور السودان في منتهى الأهمية، حيث كان حاضناً لمعظم مراحل التفاوض، وكان له دور إيجابي في كثير من الفترات التي كان يحدث فيها اختلاف في وجهات النظر بين مصر وإثيوبيا، وكان الطرف السوداني ينجح في تذليلها والتوفيق بين الدولتين، والسودان يعرف أن نهر النيل بمثابة الحبل السري الذي يربط بين مصر والسودان(2).

(1) سفيرة «منى عمر».

(2) د/ «حسام مغازي».

عهد الرئيس مبارك

بدأت أزمة ملف مياه النيل خلال فترة حكم الرئيس «مبارك»، بعدما تجاهل الجنوب وأدار ظهره لإفريقيا، ووجه بوصلته السياسية تجاه الغرب وأوربا، وكرس سياسة خارجية لا تميل إلى المواجهات، بحجة الاستقرار وتجنيب مصر الدخول في صراعات أو التعرض للمهاترات، وبالطبع هذه السياسات قلصت من دور مصر الإقليمي، وأثرت علي دورها الفاعل في أفريقيا، بل لم يكن لمصر وجود فاعل وحقيقي في القارة السمراء، وفقد كل مسئول مصري الحافز الذي يستمد منه الإرادة السياسية التي تجعله يبني علاقات إيجابية مع أفريقيا.

ولكن مع دق جرس الخطر في أزمة ملف مياه النيل، كان على مصر التعامل في إفريقيا مع موقف سياسي صعب، يتعلق بهذا الملف الحيوي بالنسبة لمصر، لأنه كان في الأفق ما يؤكد انه مرشح للتحول إلى أزمة، تتنوع عناصرها بين فنية وقانونية وسياسية، وفرضت على صانع القرار المصري حينها، أن يتبنى رؤية أكثر شمولية في التعامل معها، ولهذا صدر قرار تشكيل اللجنة العليا لمياه النيل، برئاسة رئيس الوزراء وعدد كبير من وزراء ومسئولي الحكومة المصرية، وكان تكليفها المتابعة الدورية للموقف التفاوضي، وتحديد الثوابت المصرية التي لا يجوز للمفاوض الخروج عنها، بالإضافة إلى النقاط التي يمكن إبداء المرونة فيها، مع بحث كيفية دعم المفاوض المصري، من خلال برامج ومشروعات تستهدف ربط دول الحوض بمصر، لحث تلك الدول على تفضيل خيار التعاون مع مصر بدلاً من التصادم والخلاف معها(1).

وبالطبع كانت وزارة الري هي المسئولة عن تحديد سقف التفاوض، وطرح البدائل العلمية المتاحة في ضوء البيانات الفنية عن الموارد المائية المتوافرة، وما يمكن أن تقدمه مصر خلال المفاوضات لدول المنابع، وقد كانت مصر واضحة

(1) «محمد غانم».

وحاسمة في تمسكها بأن الحصة المائية لها تبلغ 55،5 مليار متر مكعب حسب اتفاقية 1959، وان هذه الحصة محدودة وثابتة، رغم تزايد مطرد في عدد سكانها الذي تعدى حينها الـ 83 مليون نسمة، ونصيب المواطن المصري يقل عن 700 متر مكعب في السنة، أي أقل من حد الفقر المائي، والتذكير بأن الاتفاقيات القائمة، تحظر على دول المنابع إقامة أية مشروعات، تؤثر على حصة مصر بدون موافقتها، كما انه لا يمكن أن تقبل مصر أيه اتفاقيات تقلل من حصتها المائية، خاصة وان دول المنابع لديها وفرة كبيرة في الموارد المائية.

ورغم الاهتمام المصري المحدود بالدول الإفريقية أو غير المحدود بدول حوض النيل، إلا انه كان هناك شكوى دائمة من الإهمال المصري لهم، وكان يوجد مرارة شديدة جداً خاصة لدى كينيا تجاه كل ما هو عربي، ومسؤلي كينيا كانوا يطالبون مصر بالاهتمام بهم، ومساعدتهم في مشاكلهم الاقتصادية، رغم وجود اتفاقية الكوميسا التي تعمل على تنمية التجارة البينية بين البلدين، ويتم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي تتيحها الاتفاقية للدولتين، وصرحوا إلى السيد «احمد أبو الغيط» وزير الخارجية حينها، بأن مصر تحصل على المياه الخاصة بهم وتستفيد منها ولا تقدم لهم شيئاً، وهم يحتاجون إلى التنمية والى الكهرباء والمياه، مع أن مصر تعهدت في عام 2004 بحفر 120 بئر، وقامت الشركات المصرية بحفر هذه الآبار.

وعندما سافر وزير الخارجية «احمد أبو الغيط» إلى أوغندا استقبله الرئيس «موسيفيني» وقال له: انه لم يزورهم من قبل رئيس مصري، رغم أن الأصول المصرية من أوغندا، وأعالي النيل، ووعده «أبو الغيط» بأنه سوف يأتي الرئيس «مبارك» إلى أوغندا، وبالفعل نجح في إقناع «مبارك» بالتوقف في مطار عنتيبي أثناء ذهابه إلى جنوب إفريقيا، وتمت الزيارة لعدة ساعات، ولكنها لم تتم في زيارة كينيا أو تنزانيا أو غيرها من دول حوض النيل حتى قيام ثورة 25 يناير 2011 .

وإثناء زيارة «احمد أبو الغيط» إلى إثيوبيا، تحدث «ملس زيناوى» عن الصعوبات التاريخية بين مصر وإثيوبيا، وطالب أن تنتبه مصر إلى أهمية إثيوبيا والى فائدة التعاون معها، وأكد له «أبو الغيط» أن مصر دائماً تسعى إلى تطوير علاقتها معهم في شتى المجالات، وخاصة مجال استيراد اللحوم التي يعطونها اهتماماً كبيراً، وكانت إثيوبيا تعطي أولوية لهذا الأمر، وأيضا كينيا رحبت بتصدير الثروة الحيوانية التي لديهم إلى مصر، والرئيس التنزاني عرض مناطق شاسعة في بلاده يمكن لمصر أن تستخدمها لتنمية الثروة الحيوانية، ويمكن لمصر أيضاً أن تبني مجازر ومراكز طبية خاصة بها في الموانى للتأكد من كل شيء.. ولكن أصحاب المصالح في مصر حاربوا الانفتاح على إفريقيا في مجال استيراد اللحوم، وأفشلت مافيا اللحوم هذا الاتجاه، ولهذا لم تنجح مساعي الانفراجة المطلوبة مع إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا.

ورغم أن العلاقات المصرية الإثيوبية بتاريخها الممتد المليء بالشكوك والتجارب غير الجيدة، إلا أن مصر عملت على بناء علاقات جديدة وروابط متينة مع إثيوبيا، لكن السياسة الإثيوبية تجاه مصر كان لها الأثر الأكبر في عدم تسهيل بناء هذه العلاقات، بالطريقة الجيدة رغم الجهود المبذولة من مصر.

ومع استمرار الخلافات حول أحكام الاتفاق الإطاري، قررت دول حوض النيل في مطلع 2004، تشكيل لجنة تفاوضية، من دول الحوض لاستكمال مشروع الاتفاق الإطاري، وإيجاد صيغة توفيقية للمواد محل الخلاف، ولكن لم تصل هذه اللجنة إلى نتيجة، وهكذا كان الموقف في 2004، خلافاً مستحكماً حول علاقة مشروع الاتفاق الإطاري الجديد بالاتفاقيات القائمة، حيث كانت مصر تصر على عدم تأثير الاتفاق الإطاري الجديد، على الاتفاقيات القائمة لأنها تحافظ على حقوق مصر وعلى حصتها المقررة، بينما تتمسك دول المنابع بعدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات، هذا بجانب أن مصر تتمسك بتضمين الاتفاق نصاً

واضحاً يتعلق بالإخطار المسبق لها، بما يتعلق بأية أعمال أو مشروعات تزمع دول الحوض إقامتها على النهر.

وفي فبراير 2006 سافر كل من السفير «احمد أبو الغيط» وزير الخارجية والدكتور «محمود أبو زيد» وزير الموارد المائية، في جولة إلى كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا وبوروندي ورواندا، وأكدت هذه الجولة عن وجود تأثير قوي وفعال للدكتور «محمود أبو زيد» وزير الموارد المائية، حيث كان على صلة وثيقة واتصال بكل مسئولي هذه الدول، ومعرفة بخبايا الملف المائي، حيث كان «أبو زيد» يتفاوض طوال خمسة أعوام للدفاع عن حقوق مصر التاريخية في مياه النهر، إلا أنه وتحت الرفض القاطع لبقية أطراف دول الحوض في القبول بالاعتراف بهذه الاتفاقيات التاريخية، فقد وافق على استبدالها بمفهوم جديد، حيث كان خبراء البنك الدولي قد طرحوا على اللجنة الفينة للمفاوضات، فكرة مفهوم الأمن المائي للجميع، بمعنى أن أي اتفاق إطاري جديد يتم التوصل إليه، في سياق مفاوضات مبادرة نهر النيل لن يؤثر سلبا على الأمن المائي لدول حوض النهر، أو على الاستخدامات والحقوق الحالية والمستقبلية لدول الحوض.

وقد حاول الوزيران «أبو الغيط» و«أبو زيد» إقناع هذه الدول الخمس، بقبول الأفكار المطروحة دولياً ومصرياً، وقد أكدا للجميع، نية مصر في العمل المشترك معهم للمساعدة على مواجهة متطلبات التنمية في بلدانهم، وكانت الأحاديث وردود الأفعال إيجابية ولكن دون نتائج حقيقية، رغم الدخول في كثير من التفاصيل الفنية والقانونية، التي كان يديرها بكفاءة فريق عمل مصري من الخبراء القانونيون والمياه، فإن المادتين الخلافيتين اللتين سيطرتا على الموضوع كله، تلخصتا في المادة التي تنظم علاقة الاتفاق الإطاري الجديد الذي يجري التفاوض عليه، مع الاتفاقيات المائية السابقة، والمادة الأخرى المتعلقة بحق وإجراءات الإخطار المسبق، وتم رفع الأمر إلى مستوى وزراء الموارد المائية في

دول المبادرة، ووضح حينها أن الملف اقترب من نقطة الأزمة في المفاوضات، خاصة وقد عقد وزراء المياه أكثر من جولة تفاوضية في بوجمبورا وعنتيبي والقاهرة خلال أعوام 2007 و2008، وعجزوا رغم ذلك في التوصل إلى تسوية للخلافات حول المادتين المطروحتين.

وبناء عليه قرر وزراء الري أمام هذه الصعوبات، رفع الموضوع بالكامل إلى القيادات السياسية للبت فيها، وهنا بدا يظهر أهمية دور العمل السياسي لقيادات دول الحوض ومن خلفهم دور وزراء الخارجية، وكشفت كل هذه الاتصالات والمفاوضات أن دور إثيوبيا قابض على كثير من المسائل، وأنها تستخدم الملف كله لتحقيق أهدافها، ولجني مكاسب مادية مباشرة، مع تجاهل تام لحقوق مصر والسودان، وفرضت تلك النتيجة وهذه الخلاصة على مصر تقييم الموقف كله، ومن ثم الوصول إلى نتيجة مفادها، ضرورة السعي مع إثيوبيا لتغيير مواقفها، أو هكذا تصورت مصر إمكانية ذلك.

ولكن فجأة وفي خضم الأحداث، وفي صباح يوم 10 سبتمبر 2008 تم إقالة الدكتور «محمود أبو زيد» المفاوض المصري الرئيسي، في قضية هامة وحيوية بهذا الشكل، ومصر كانت في خضم معركة تفاوضية يعلم «أبو زيد» كل خفاياها وتفاصيلها، حيث كان له معرفة عميقة بالملف النهري وخلفياته ودبلوماسية العمل فيه، وصعوباته مع قرنائه بإفريقيا، وتعيين الدكتور «محمد نصر علام» الذي أتي ليتعرف بهذا الملف وتعقيداته وشخصياته المختلفة في الدول الأخرى.. وبالطبع هذا التصرف أكد وجود عدم فهم دقيق للأوضاع التفاوضية، كما انه أدى إلى إضعاف القدرة التفاوضية المصرية.

وتطورت الأمور، وازدادت تعقيداً.. وتحت ضغط دول حوض النيل دعت الكونغو إلى اجتماع استثنائي في كينشاسا، وبدأ الشقاق والانقسام مع انعقاد هذا

الاجتماع، والذي كان أول اجتماع بعد تعيين وزير الموارد المائية الجديد، حيث اتفقت فيه دول المنابع السبع: إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، على التوقيع على مشروع الاتفاق الإطاري منفردة، بحجة أن المفاوضات استمرت أكثر من عشرة أعوام، ولا داعي لانتظار موافقة مصر والسودان، وقد سجلت مصر موقفها وتحفظها على توجه بقية دول المنابع، حيث كانت القرارات يتم تبنيها من خلال التوافق، وحددت مصر نقاط الخلاف في ضرورة وجود بند خاص بالاتفاقية يضمن لها الأمن المائي والحقوق والاستخدامات الحالية والمستقبلية، وكذلك تضمينه ضرورة وإجراءات الإخطار المسبق بأي مشروعات تنتوي الدول القيام بها، ومع التأكيد على عدم تعديل مواد الإطار إلا بالتوافق الكامل، وليس بالأغلبية.

ثم عقد اجتماع وزراء دول حوض النيل في الإسكندرية في يوليو 2009، وبعد خلافات وشد وجذب، تم الاتفاق في هذا الاجتماع على ضرورة تحرك دول المنابع ودول المصب جميعا وبصورة شاملة، لاحتواء الأزمة، وتم تكليف اللجنة الفنية واللجنة التفاوضية بعقد ثلاثة اجتماعات لحل نقاط الخلاف، والتحرك كحوض واحد ونيل واحد ورؤية واحدة وذلك خلال ستة أشهر، ولكن لم تحقق هذه الاجتماعات النتائج المنشودة نتيجة تمسك كل طرف بموقفه ورأيه.

إلى أن جاء الجميع إلى اجتماع شرم الشيخ في ابريل 2010 برئاسة مصرية، وتم عرض نتائج الاجتماعات الفنية السابقة والتي لم تسفر عن أتفاق، واتخذت دول المنابع موقفاً يصر على فتح باب التوقيع على الاتفاق الإطاري اعتبارا من 14 مايو 2010، بوضعه الحالي، وردت مصر بالدفوع القانونية وحقوقها التاريخية، التي يؤكدها القانون الدولي، وتولت وزارة الخارجية صياغة هذه المواقف في محاضر الاجتماعات والتي أكدت رفض مصر لهذا الإجراء شكلا وموضوعا،

كما تمسكت مصر بالاتفاقيات القائمة والتي تضمن حقوقها في استخدام المياه.

وقام السيد «احمد أبو الغيط» وزير الخارجية حينها، بتوجيه رسالة إلى مدير البنك الدولي ووزراء خارجية ومسئولي الدول والجهات المانحة، للتأكيد على الموقف المصري والتحذير من التداعيات المحتملة، ومطالبة البنك والمانحين الدوليين بإقناع دول المنابع بضرورة الحفاظ على مبادرة الحوض، وعدم إهدارها بهذا التوقيع، كما قام السيد «احمد أبو الغيط» بتسجيل موقف مصر لدى الأمم المتحدة، عبر خطاب تفصيلي موجه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة..

وبالفعل جاءت ردود فعل إيجابية على خطاب «أبو الغيط» من البنك الدولي، وأشارت نائبة البنك في أحاديثها مع السفير المصري في واشنطن، إلى أن قواعد العمل بالبنك الدولي فيما يتعلق بالأنهار الدولية واضحة تماماً، وتنص على خطوات محددة للإخطارات المسبقة، بشأن المشروعات ذات التأثير السلبي على بعض الدول، وتشترط موافقة الدول المتأثرة بتلك المشروعات قبل الشروع في تمويلها أو تنفيذها من قبل البنك.

ومع ذلك جاءت المفاجأة في 14 مايو 2010، حيث قامت أربع دول في عنتيبي بالتوقيع على الاتفاق الإطاري، وهى أوغندا إثيوبيا تنزانيا ورواندا.. ومع هذا فضل الرئيس «مبارك» عدم الصدام والاستمرار في محاولة التوصل إلى تفاهم بين كل الأطراف، مع ان الأحاديث مع تلك الدول أكدت ضرورة مواجهتهم بقوة دبلوماسية، والتي أصبحت أمراً مطلوباً، وحاولت مصر تعطيل باقي الدول عن التوقيع، ولكنها فشلت مع كينيا، وظلت كل من بوروندي والكونغو الديمقراطية دون توقيع، ولكن وضح أن كلا منهما يحاول الحصول من مصر، على كل ما يمكن الاستفادة به منها، وظلت مصر ترسل مساعدات بالملايين..

وفي 26 مايو 2010، انعقدت اللجنة العليا لمياه النيل، وثم تباحث الأمر في ضوء تعليمات الرئيس «مبارك»، والتي جاءت بالاستمرار في الحوار والعمل في إطار اجتماعات المبادرة، وعليه تم تكليف الوفود المصرية، ووزير الري بحضور الاجتماعات وتسجيل المواقف، مع عرقلة أية محاولات من دول المنابع لتنفيذ الاتفاق وإنشاء المفوضية.. وكان الاتجاه هو الاستمرار في المشروعات المصرية في دول حوض النيل بشكل عادي، فيما عدا مشروعات حفر الآبار في أوغندا وتنزانيا، مع تكثيف التواجد في جنوب السودان ودعم المشروعات المصرية هناك، ولما كان التوقيع ينقصه دولة لكي يصبح تأثيره حاسماً، فقد تقرر أن تعمل مصر على الإبقاء على كل من بوروندي والكونغو الديمقراطية خارج توقيع إطار الاتفاق وأن يقفا مع مصر، أو على الحياد إذا لم يستطيعا تأييد مصر والسودان، ومن ثم عملت مصر على زيادة المساعدات التنموية لهما بشكل كبير للغاية، أي تقرر صرف 50 مليون دولار لكل منهما ولمدة خمسة سنوات، إلا أن بوروندي وقعت على الاتفاق في فبراير 2011، رغم ان مصر خلال هذه الشهور الثمانية، كانت ترسل كل أنواع المساعدات وبملايين الجنيهات، ولم يشبعهم هذا الجهد.

ورغم هذا لم تقف الدبلوماسية المصرية ساكنة، في مواجهة توقيع هذه الأطراف على مشروع الاتفاق الإطاري، فإلى جانب الإبقاء على الاتصالات والحوار معهم، بل والمشاركة في الجلسات الوزارية لدول المبادرة، كانت الخارجية المصرية تجري اتصالات نشطة مع كل الأطراف المانحة، سواء من خلال الرسائل التي تحيطهم فيها بالتطورات، ورؤية مصر لما يجب أن تكون عليه مواقفهم، أو بإرسال الوفود القادرة على الحوار معهم.

وجاء انعقاد مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي في كمبالا عاصمة أوغندا نهاية يوليو 2010 ، وكان فرصة طيبة لترتيب لقاء بين الرئيس الأوغندي ورئيس الوزراء

المصري، وأعاد الرئيس «موسيفيني» تكرار موقفه ورؤيته، في انه ينبغي أن تعي مصر أن حصتها من المياه ستنخفض في ضوء احتياجات دول النهر للتنمية، وردت عليه مصر بأن على الجميع أن يعمل على زيادة الاستفادة من موارد النهر ومنع الفواقد، فتحدث حول خطورة التصدي للمستنقعات في جنوب السودان، وردت مصر بأنها لا ترغب في تجفيف أي مناطق وليس في قدرتها ذلك، ولكن مصر تسعى إلى زيادة الاستفادة من الفوائض وبخاصة قناة «جونجلى»، ويعترض «موسيفيني» على حفر القناة، بحجة أنها تهدد التوازن البيئي في المنطقة، ثم تحدث عن التنمية ورغبته في أن تقوم مصر بالمساعدة الاقتصادية والاستثمارية في أوغندا، وأتهم بعض الشركات المصرية ورجال الأعمال المصريين، بعدم تنفيذ وعودهم على مدى سنوات للاستثمار في أوغندا..

وأوضحت اللقاءات والمناقشات أن كثير من القادة الأفارقة، يلقون المسئولية على مصر التي تحصل على المياه، وتتمتع بالتنمية مع عدم قدرة بلادهم على الانطلاق بسبب القيود المصرية، وهو ما كانت الوفود المصرية تتصدى له بالشرح والتفسير حول حقيقة الموقف المصري، لكنهم كانوا لا يسمعون، أو لا يرغبون في الاستماع، وكانت أرائهم ومواقفهم تنبع وتعود في الحقيقة لسنوات الاستقلال الأولى، إلى أن فاجأت الجميع ثورة 25 يناير، وأطاحت بالنظام المصري(1).

وكان الدكتور محمد نصر علام في الوزارة منذ 2009 حتى 2011، وتقدمت إثيوبيا بدراسات للسدود، ورفضها بالكامل بناء على دراسات فنية تؤكد الآثار الوخيمة على مصر، وتم إرسال هذا الرد إلى إثيوبيا، ودول حوض النيل الشرقي،

(1) «أبو الغيط».

والى السوق الأوروبية، والبنك الدولي والمعونة الأمريكية والى معظم القوى السياسية الدولية، وذهبت بعثة من وزارة الخارجية ممثلة بوفد من وزارة الموارد المائية إلى معظم القوى السياسية الدولية، لتوضيح ضرر السدود الإثيوبية على مصر، ولكنه أكد على أن ما قبل 2009 لا يعلمه، ولا يعلم هل مصر وافقت على سد بسعة «14» ملياراً أم لا؟ ولكنه لم ير أي وثيقة تثبت ذلك، رغم أن إثيوبيا تروج أن مصر وافقت ووقعت عام 2008 على هذا(1).

(1) د/ «نصر علام».

أزمة عنتيبي

طرحت مبادرة حوض النيل لأول مرة في عام 1998 وضمت جانبا فنيا، يتمثل في مشروعات وآليات للتعاون، بين مجموعة النيل الشرقي، ومجموعة النيل الجنوبي، ومجموعة الرؤية المشتركة التي تضم مجموعة مشروعات عامة، وبدأ الحوار حول هذه المجموعات، وبالفعل تم وضع إطار عام لإدارة مشروعات التعاون وتوصيفها، فضلا عن إطار إداري، لاتخاذ مقر للمبادرة وتحديد من يتولى المناصب والوظائف وتوزيع المهام وكيف تدار، ثم تم وضع إطار قانوني وهو ما يسمى الآن باتفاق عنتيبي، وبدأ الجدل والخلاف حول الإطار القانوني، والذي انحصر ا في ثلاثة موضوعات، أهمها إعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض، فلم يعترفوا بحصة مصر البالغة 55.5 مليار متر مكعب سنويا، والناتجة من إنشاء السد العالي الذي وفّر نحو 22 مليار متر مكعب من المياه، استفادت مصر بـ7.5 مليارات متر مكعب، بينما استفادت السودان بـ14.5 مليار متر مكعب، حيث كانت السودان تحصل قبل السد العالي على 4 مليارات متر مكعب مياه فقط من النيل، وبعد إنشائه أصبحت حصتها 18.5 مليار متر مكعب، بينما كانت حصة مصر قبل إنشاء السد 48 مليار متر مكعب، وبعده أصبحت حصتها 55.5 مليار متر مكعب، وذلك كان مؤسسا على اتفاق سابق، يقضي بأن مصر لها 48 مليار والسودان 4 مليارات.

وعليه فإن اتفاقية «عنتيبي» أثرت على موقف مصر بشكل كبير جداً، ولهذا قام الخبراء المصريون، بتولي قضيتين في منتهي الخطورة، بالنسبة لمياه نهر النيل في عام 2010، وهو اتفاق «عنتيبي» الذي تم رفضه، من منطلق أنه يمس بالمصالح المصرية، من خلال عدم الاعتراف بحصة مصر والسودان المائية، وعدم الموافقة علي الإخطار المسبق من دولة المنبع، بخصوص إقامة أي مشروع علي مجرى النيل، ثم طريقة التصويت فيما يتعلق بهذا الاتفاق من بنود، حيث كانت طريقة التصويت بالأغلبية وليس بالتوافق، وبالفعل بذل الخبراء الفنيون، مجهوداً كبيراً

جداً لإقناع المسئولين بخطورة هذه الاتفاقية(□).

مع الأخذ في الاعتبار انه، ومنذ سنوات بعيدة وإثيوبيا تحاول أن تسيطر علي مياه نهر النيل الأزرق، وقامت ببناء (13) سداً قبل سد النهضة، ولديها (19) نهراً وروافد، ومع هذا تدعي أن مصر تريد أن تحرمها من مياه النيل، والتقارير الدولية والإثيوبية تؤكد أن إثيوبيا لا تستخدم أكثر من 5٪ من المياه المتواجدة لديها، وبالتالي لا تحتاج إلى تخزين للمياه، بل تحتاج إلى كهرباء، ومع هذا لا يوجد سد لتوليد الكهرباء بسعة (74) مليار متر مكعب، ودائماً سدود إنتاج الكهرباء سعتها ما بين (8) و(14) مليار متر مكعب.. وكل التدفق المائي للنيل الأزرق حوالي (48.5) مليار، وإثيوبيا تريد أن تخزن (74) ملياراً، معني هذا أنها ستصادر مياه النهر عن دولتي الجوار بعدها، وسبق وعرض «الزيناوى» على الرئيس «مبارك» بناء السد بسعة (14) ملياراً ولكنه رفض وقال: إن النيل الأزرق خط أحمر..

لكن المشكلة الحقيقية بدأت منذ اتفاقية «عنتيبي» التي لم تستطع مصر إيقافها، والتي رسخت الانشقاق بين دول حوض النيل، عندما نجحت إثيوبيا أن تستقطب (5) دول من دول حوض النيل الأبيض، البعيدة تماماً عن أزمة مصر مع إثيوبيا، خاصة أن النيل الأبيض تحصل منه مصر على (13) مليار متر مكعب أي حوالي (15٪) من مياه النيل، وهذه النسبة غير مؤثرة على مصر، لأن ما يأتي من إثيوبيا 85٪ من مياه النيل أي حوالي (72) مليار متر مكعب لمصر والسودان، والتشدد المصري مع دول حوض النيل كان خطأ، وفي غير محله، إلا انه كان يوجد تعاون في مجالات عديدة لإقامة مشروعات مشتركة، بين مصر ودول حوض النيل، ولم تتأخر مصر عن تحقيق المصالح المشتركة بينها وبين دول حوض النيل، وكان على مصر أن تساعدهم كما ساعدتهم في عهد الملك «فاروق»، في بناء سد «أوين»

(1) د/ «مغاوري شحاتة».

على مخرج بحيرة فيكتوريا بأوغندا 1949، لتخزين المياه وتوليد الكهرباء، عندما ساهمت مصر بمليون جنيه استرلينى عام 1948، لبناء السد وقامت بإفتتاحه الملكة «إليزابيث» ملكة بريطانيا عام 1953(1).

ومثلما أنشأت سد جبل «الأولياء» على نفقتها الخاصة لتخزين المياه له، في أوقات التحاريق وذلك في عام 1937، وهذا المشروع مكن السودان من إقامة مشروعات زراعية وعمرانية فى منطقة النيل الأبيض، واشتركت مصر مع دول حوض النيل في مشروعات للدراسات الهيدرولوجية والمترولوجية والمناخية، كما اشتركت في تأسيس مبادرة حوض النيل من أجل التنمية المائية المشتركة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول حوض النيل، وإن كانت مصر انسحبت بعض الشيء من إفريقيا بعد محاولة اغتيال الرئيس «مبارك» عام 1995(2).

وبالطبع اتفاقية «عنتيبي» أثرت على مفاوضات السد، لأنه كان مخططاً لها أن تمر، بحيث أن مصر لا تتحدث عن الأمن المائي بين دول حوض النيل، ولا عن ضمان حصص المياه، ولا تتحدث عن الاتفاقيات الأساسية التي وقعت عليها بين الدول، ولا حتى عن الإخطار المسبق قبل بناء السدود، ولهذا فإن اتفاقية «عنتيبي» هدمت كل المبادئ الراسخة التي كان متوافق عليها، ولهذا لم توقع عليها مصر والسودان و«الكونغو» لم توقع تأييداً للموقف المصري، ورأت أن مصالحها مع مصر أهم، ولكن باقي دول حوض النيل وقعوا عليها، ولهذا مصر لا توافق على جميع المبادئ التي تستند إليها اتفاقية «عنتيبي» لأنها تهدر حقوقها المائية(3).

وهذا ما أوصل الاتفاقية الإطارية في عنتيبي إلى طريق مسدود، حيث بدأت

(1) د/ «نادر نور الدين».

(2) د/ «زكي البحيري».

(3) سفيرة «منى عمر».

مبادرة حوض النيل 1998، وتطور العمل فيها إلى هدف أولى محدد، وهو وضع اتفاقية إطارية تحكم العمل بين دول حوض النيل، إلا أن الدول المتمسكة بمواقفها هي التي أدت بالاتفاقية إلى طريق مسدود، ذلك لأن بعض دول المنابع بقيادة إثيوبيا، لم يوافقوا على أن تتضمن الاتفاقية الاتفاقيات السابقة لمياه النيل، ولم توافق على الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر والسودان فى مياه النيل، ولم يقبلوا إبلاغ مصر والسودان مسبقًا قبل الشروع في إقامة أية مشروعات أو سدود على منابع النيل.. ثم أن اتفاقية «عنتيبي» تنقض اتفاقيات سابقة، وليس من حق أي دولة نقض أي اتفاقية، وبالطبع هذا يضر بمصالح مصر لأن بناء أي سد من السدود لتوليد الكهرباء، من الممكن أن يغير من مسار النهر كما يحدث الآن من احتجاز الطمي في سد «الألفية» وهذا قد يغير من مسار نهر النيل.

وبعد مؤتمر وزراء الري الاستثنائي لدول حوض النيل في شرم الشيخ 2010، قررت بعض دول المنابع متفردة في 14 مايو، التوقيع على الاتفاقية الإطارية في عنتيبي بأوغندا، رغم أن دولتي المصب مصر والسودان لم يوافقا عليها، ومن هنا بدأ الخلاف في وجهات النظر بين دول المنبع الموقعة في عنتيبي وبين دولتي المصب مصر والسودان(1).

وبدأت إثيوبيا خطوات سريعة في تنفيذ المشروع، وسعت إلى أن يكون لها تواجد في جنوب السودان، وشاركت في فصل القوات في منطقة «أبيى» المتنازع عليها بين دولتي الشمال والجنوب السوداني، وتغلغلت في هاتين الدولتين بشكل مكثف، وكأن مصر غير موجودة علي الإطلاق..

لكن بعد مجيء «سلفاكير» رئيس جمهورية جنوب السودان ووزير الدفاع إلي القاهرة، دفعت إثيوبيا وأوغندا الانقلابيين بقيادة نائبه للتمرد علي الرئيس، وبدأت

(1) «البحيري».

تشعل الحرب الأهلية في جنوب السودان مرة أخرى، نتيجة لإحساسها أن جنوب السودان يقترب من مصر، وبالفعل فوجئت مصر بدعوة الرئيس ونائبه، لاجتماع في جنوب السودان لتوقيع اتفاقية إنهاء الحرب والمصالحة، وهنا أصبح لإثيوبيا نفوذ داخل جنوب السودان، لأن الخطوة القادمة كانت ستجعلهم يوقعون علي اتفاقية «عنتيبي»(1).

وبالطبع توقيع جنوب السودان على اتفاقية «عنتيبي» جاء ليزيد من أزمات مصر المائية، مع أن جنوب السودان كان تعهد رسمياً بعدم التوقيع على «عنتيبي» خاصة انه كان جزءاً من السودان وملزماً دولياً باتفاقية 1959.

ولهذا أشار الرئيس «عبد الفتاح السيسى» إلى هذه الاتفاقية خلال زيارته إلى إثيوبيا، لأن اتفاقية «عنتيبي» هي الأكثر ضرراً على مصر، ومن أجل ذلك يجب القيام بعمل دءوب لتغيير هذه الاتفاقية.. لأنها اتفاقية لا تعني الإطار القانوني للمبادرة المشتركة لدول حوض النيل، والتي استمر التفاوض حولها 10 سنوات، والمفترض أن تتوج بإطار قانوني يحكم العلاقات بين دول حوض النيل، وبمفوضية وتقوم بالإرشادات وتكرس التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل، حتى لا تشتعل الصراعات بينها.. ولكن في المراحل الأخيرة قبل التوقيع، حدثت خلافات على بعض البنود أخطرها، عدم الإشارة إلى الحق التاريخي لمصر وحصتها الـ 55 مليار متر مكعب في نهر النيل، وأيضاً عدم الاحتواء على مبدأ الإخطار المسبق، وهو مبدأ عالمي يقر به القانون الدولي، بالإضافة إلى طريقة تعديل أي بند من بنود هذا التعديل، والذي أصرت مصر أن يكون بالتوافق أو الأغلبية المشروطة بوجود مصر والسودان، لذلك مصر رفضت التوقيع لأنه يعني تخلى مصر عن الاتفاقيات السابقة من خلال إقرارها بهذا الإطار الجديد الذي لن

(1) د/ «نادر نور الدين».

يوفر لمصر أي ضمانات[1].

ولهذا موقف مصر ثابت من هذه الاتفاقية، وهو ضرورة دعوة دول حوض النيل للتفاوض والسعي حول النقاط المختلف عليها، لأن استمرار النزاع سيعرقل مشروعات التفاوض للدول المشاركة في حوض النيل، ولذلك فإن المفوضية التي ستنشأ نتيجة لاتفاقية «عنتيبي» لا تعبر عن دول حوض النيل، بل ستعبر عن الدول التي وقعت عليها، وأي إجراء سوف يصدر لن يكون ملزماً لمصر، وهذا سيؤثر علي التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل. ثم أن اتفاقية عنتيبي هي بديل للاتفاقيات التاريخية التي وقعت من قبل وخاصة بنهر النيل، ولكنه غير معترف فيها بحق الفيتو لمصر والسودان، على المشروعات التي تؤثر على مصالحهما خاصة مصر دولة المصب، بل وتقسم موارد النهر على الكل بالتساوي، وهذا ضد الاتفاقيات العالمية واتفاقيات الأنهار، ولكنها جاءت لتكون غطاءً سياسياً لبناء السدود الإثيوبية ولكل الدول التي وقعت على اتفاقية عنتيبي.

والرئيس «السيسى» أكد في البرلمان الإثيوبي، على أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون اتفاقا نموذجياً بالنسبة لباقي دول المنابع، بأن تعترف اتفاقية «عنتيبي» بمبادئ القانون الدولي، وبالاحتياجات المتزايدة لمصر في المياه، وأن ترفع كل توصياتها باحتياجاتها بزيادة الحصص، وتستفيد بكمية المياه المفقودة في مناطق المنابع ولكن تحولت المبادرة بدلاً من اقتسام الفاقد إلى تقاسم الموارد الحالية من المياه[2].

مع الإقرار بأن أزمة السد لم تظهر فجأة..

ومصر لم تتهاون في ملف النيل تاريخياً حتى هذه اللحظة، لكن المشكلة

(1) د/ «هاني رسلان».

(2) د/ «مغاوري شحاتة».

ظهرت من حجم الدور والملفات الأخرى، ذات التأثير غير المباشر على الأزمة، والدور المصري في إفريقيا لم يساعد في ملف المياه، ولو تذكرنا مبادرة «التيكونايل» وما بعدها مبادرة حوض النيل 1999، فقد كان هناك تغييراً في موازين القوى، وأصبح يوجد تدخل كبير من المؤسسات الدولية والبنك الدولي، فى قضايا التنمية بالقارة السمراء، وهذا ساعد على تحجيم النفوذ المصري في ملف المياه، ومنح مساحات أكبر لدول حوض النيل، خاصة إثيوبيا في طرح رؤاها التي تتجاوز المصالح والحقوق المصرية، مع أن مصر نجحت في تحييد العديد من القضايا التي طرحت مثل بيع المياه كأفكار للتعاون، ولكن استمرت المفاوضات بوتيرة بطيئة بدت أنها لا تمثل تهديداً للمصالح المصرية، خاصة أن مصر تتمتع بكل المقومات التي تشكل رادعاً تجاه الأطماع في المياه.

وفى ظل هذا الدعم الدولي والإقليمي لإثيوبيا تم تفعيل الدور المصري، والذي بدأ بالتحرك على عدة محاور في آن واحد .

أولها: تحذير إثيوبيا من استمرار بناء السد بشكل قاطع، وإرسال رسائل مبادرة للاتحاد الأوروبي والى مجلس السلم والأمني الافريقى، والدول التي تدعم إثيوبيا، والتحرك تجاه الدول الكبرى المانحة والراعية لمبادرة حوض النيل، وإعلانها بأن مصالحها واستثماراتها في حوض النيل، ستكون مهددة نتيجة لعدم الاستقرار ببناء سد النهضة.

ثانياً: الدخول في حوارات إستراتيجية مع العديد من القوى الفاعلة في المنطقة، مثل أمريكا وروسيا والصين وإسرائيل، لإظهار مدى حيوية هذا الملف بالنسبة للمصالح المصرية.

ثالثاً: وهو الأهم الوصول إلى مجموعة من المقايضات، تجاه العديد من الملفات التي تستطيع مصر أن تزيد من تكلفة الإضرار بمصالحها، تجاه الدول

التي تدعم إثيوبيا بزيادة حجم المخاطر التي تهدد مصالح هذه الدول من خلال الملفات التي تستطيع أن تضغط بها مصر.

وعلى الصعيد العربي، كان على مصر أن تتحرك تجاه الدول الإقليمية مثل السعودية والإمارات، لأنهما يمتلكان العديد من الاستثمارات الضخمة في إثيوبيا، ويمثلان ورقة ضغط عليها، لكي تتوجه في مجال التفاوض وليس الصراع، وعلى مصر أن تحسن استخدامها لإعادة طرح الصورة الكلية للتفاوض بين دول حوض النيل، وتفكيك التكتل الذي نجحت إثيوبيا في إقامته من خلال اتفاقية «عنتيبي».. وأيضاً الاستعانة برجال الأعمال وربط الدبلوماسية بالاستثمار، وإنشاء وكالة للتنمية والشراكة مع دول حوض النيل، وتوفير الأولويات التي تستطيع من خلالها توفير مصالح الدول الفاعلة، حتى تتعاظم المصالح بين مصر وباقي دول حوض النيل.

ومع ظهور تطورات أزمة سد النهضة، كانت هناك جولة السفير «نبيل فهمي» وزير الخارجية الأسبق، إلى تنزانيا والكونغو، لشرح الموقف المصري من هذه الأزمة ، ومحاولة إظهار التعنت الإثيوبي في المفاوضات، لإعادة الأجواء ومحاولة التفاوض الصحيحة التي تجاوزناها في المرحلة التي اقتصرت فيها المفاوضات على حوض النيل فقط، واختزالها فى «سد النهضة» وهذا من الأخطاء التي وقعت فيها مصر، ونجحت إثيوبيا من خلال اتفاقية «عنتيبي»، في إظهار للرأي العام العالمي والداخلي لدول حوض النيل، أن مصر تتعنت في مشروعات التنمية لإثيوبيا، وبالتالي من الضروري بذل جهد في المباحثات قبل مرحلة التفاوض، للمحافظة على الإطار العام في قضايا الماء مع دول الحوض، رغم صعوبتها التي بدأت مع مبادرة حوض النيل 1999.

ثم جاءت زيارة الدكتور «محمد عبد الطلب» وزير الري الأسبق إلى إثيوبيا، وكانت زيارة فاشلة لعدم قدرتها على تحريك ملف التفاوض المصري الإثيوبي،

لكنها كانت مطلوبة لإظهار التعنت الإثيوبي مع المقترحات المصرية، ويجب استثمار هذه الجولات لإظهار الحرص المصري لحل الأزمة في إطار الحلول السلمية.

بعد أن سادت حالة من التضارب والضبابية حول هذه الأزمة، لدى الرأي العام المصري، نتيجة ابتعاده عن الملف لفترة طويلة، وعدم اهتمام الإعلام بالقدر الصحيح لتناول القضية بمعلومات كافية، بالإضافة إلى التطورات الداخلية التي شغلت مصر كثيراً، والإعلام أظهر أن مصر لا تمتلك أوراقاً للتعامل مع هذه الأزمة، مع أنها تمتلك الكثير من الأوراق التي لا يمكن أن يتناولها الإعلام، ولهذا ظهرت هذه الضبابية، وفى كل الأحوال لابد من توافر الإرادة المصرية في مواجهة الأزمة التي تهدد الأمن المائي المصري.

وبعد أن تم استغلال المرحلة الانتقالية في مصر لبناء سد النهضة، وأدركت إثيوبيا أنها مرحلة مناسبة جداً لتنفيذ المشروع، وكان يوجد تأثير سلبي كبير لمبادرات القوى السياسية والمدنية في هذا الوقت، والتي أظهرت بشكل غير مباشر أنها مع الموقف الإثيوبي، في إطار رفضها لنظام «مبارك» وتحميله مسئولية فشل المفاوضات، الأمر الذي استطاعت إثيوبيا أن توظفه وتطرحه بوضوح للعالم، وظهر هذا في زيارة «زيناوى»، رئيس الوزراء الراحل للقاهرة، وسعى المفاوض المصري لإطالة فترة التفاوض ومحاصرة إثيوبيا ولكنها لم تستجب[1].

(1) «أيمن عبد الوهاب».

أضرار سد النهضة

رفضت مصر سد النهضة بأبعاده التي أعلن عنها بعد 25 يناير، لما يحمله من ضرر على مصر في المستقبل، ولهذا طالبت بتعديل الأبعاد الخاصة بالسد، خشية من وقوع أضرار بيئية تتعلق بمجرى المياه خلف السد في السودان ومصر، لأنه بالقطع ستحدث تغيرات علي مجري النهر، لأن الفيضان السنوي كان يجدد من شباب النهر، لكن تحرك المياه بشكل منتظم وأقل سرعة في التدفق بالطبع سيؤثر علي طبيعة النهر وبيئته، وهو ما يخص الدراسات البيئية(1).

أولاً.. لأن منطقة السد هي منطقة زلزال وبراكين، وعند أي انخفاضات أرضية تخرج انتفاضات جيولوجية من باطن الجبال، وهذه المنطقة أيضا مليئة بالفوالق الأرضية ومتصلة بالفالق العظيم بالبحر أو المحيط، وسد النهضة يقع علي أحد هذه الفوالق الأرضية وهو عبارة عن بالوعة تبتلع ماء البحيرة وتسربها إلي البحر، مثل «السد العالي» الذي تم بناؤه علي فالق «توشكي» الذي يصل إلي البحر الأحمر، ولهذا يفقد السد العالي 15 مليار متر مكعب سنويا، لأن الفوالق تفقد مياها كثيرة لذا سيفقد سد النهضة المياه وستكون كارثة علي مصر وعلي دول حوض النيل، التي لن تستطيع الاستفادة من مياه النيل للزراعة ولكن في الكهرباء فقط، إذن سد «النهضة» مختلف وليس سدا طبيعيا فهو عبارة عن «تنك» مياه وليس سدا بالمعني المفهوم للسدود(2).

ثم أن سد النهضة سيحجز خلفه 74 مليار متر مكعب من المياه، والمعلوم أن تصريف النيل لازال 50 مليار متر مكعب.. إذن إثيوبيا تستطيع أن تحجز المياه عن مصر والسودان خلال سنة ونصف، وهى فترة ملء السد دون أن تعطيهما نقطة مياه واحدة، ثم إن هناك تغيرات مناخية يمكن أن يأتي إيراد النهر ضعيفاً

(1) د/ «مغاوري شحاتة».

(2) د/ «أحمد الشناوي».

بسببها، ثم إن اللجنة الفنية أثبتت أن هناك قصوراً شديداً جداً في دراسات ميكانيكا التربة والأساسات، وهذا يسبب مشاكل كبيرة جداً.

ويكمن الخطر الأكبر في الاستهداف العسكري للسد لأي سبب ما، أو توظيفه لأغراض عسكرية أو حتى وجود احتمالية لانهياره بسبب أي أخطاء، في التصميم أو لطبيعة المنطقة ولو تصدع هذا السد قبل أن يُملأ بالمياه فهي مصيبة، أما إذا انهار بعد ملئه بالمياه فهي الكارثة الكبرى، لأنها ستنهى على مدينة الخرطوم وستبيدها بالكامل، لأن جسم السد به أكثر من 150 متر خرسانة ستحمل في المياه وتدمر في طريقها قرى ومدن السودان التي لم تحتاط لمثل هذه الأمور، وعندما تحدث السودانيون مع الإثيوبيين قالوا لهم هل تخافون على بلادكم ونحن لا نخاف على بلادنا؟ مع إن الإثيوبيين لن يتأثروا بانهيار السد لأنه على بعد 40 كم2 من حدودها والبلاد الأخرى هي التي ستضار.

وبالطبع مصر ستتأثر 100٪ لو انهار هذا السد لأن الهبوط سوف يسقط عليها من ارتفاع 750 متراً من الأعلى، ومدينة الخرطوم على ارتفاع 450 أيضاً ستسقط على مصر ومنسوب الإسكندرية على مستوى صفر، ولكن هذه المياه بما تحمله بالكامل ستتجه إلى البحر المتوسط(1).

ولهذا تتلخص المخاطر في جسم السد، وهل سيتحمل كمية المياه التي سيتم تخزينها أم لا؟ وما الفاقد في الفالق الأرضي ومدى تأثيره على حصة مصر المائية؟ .. لأن الفالق الأرضي سيسرب المياه إلى البحر، ثم إنه سوف يحجز الطمي على جسد السد مما يؤدى إلى تغيير مسار النهر ويتحول من نهر ناضج إلى نهر غير ناضج، أو أن هذا الطمي سوف يتراكم مما يهدد بانهياره.

ثم أن الـ14 مليار متر مكعب تزن 14 مليار طن من المياه ستكون حملاً على

(1) د/ «ضياء الدين القوصي».

الفالق، وهذا سيسبب ضغوطاً على جانبي الفالق ليزداد اتساعاً مما سيؤدى بالضرورة المؤكدة إلى انهيار الفالق وربما انفصاله عن القارة الإفريقية واتجاهه إلى المحيط الهندي، مثلما حدث مع جزيرة «مدغشقر» وفى هذه الحالة سيتجه النيلان الأزرق والأبيض بجميع روافدهما إلى المحيط الهندي ويجف نهر النيل تماماً، فما بالنا ببناء سد 74 مليار متر مكعب؟.. ولهذا يجب أن تظل منطقة السد محمية طبيعية ولا يجب البناء عليها لعدم اختلال الميزان الاستاتيكى لفوالقها(1).

ومن المفترض أن يتم التباحث، حول المشاكل الفنية الكارثية الخاصة بالفالق الأرضي، الذي سيسرب المياه إلى البحر، ومن حجز الطمي الذي سيغير مسار النيل، والكوارث التي ستطال دول القرن الأفريقي الـ11، وان يتم شرح الرأي الفني للعالم كله.

خاصة أن سد النهضة هو واحد من أربعة سدود بسعة إجمالية «200» مليار متر مكعب، وسد النهضة سعته «74» مليار متر مكعب، والتأثير المباشر له أن مخزون المياه في السد العالي ينتقل إلى الهضبة الإثيوبية، وهى الـ«74» مليار متر مكعب، المفترض أن تكون في السد العالي، إذاً سيقل مخزون السد مع كل متر مكعب يتم تخزينه في سد النهضة، وسيقل منسوب المياه في السد العالي بنسبة «15: 20 متراً» وهذا يقلل الكهرباء التي ينتجها السد بمقدار «30٪» من إنتاجه، وإذا جاءت سنوات منخفضة الأمطار فمصر ستعانى من القحط، ومخطط السدود الإثيوبية، يهدد حصة مصر المائية أثناء سنوات النيل المنخفضة إلى هضبة إثيوبيا، مما يهدد الأمن المائي لمصر، وهذا سينتج عنه تبوير الأراضي الزراعية، ومشاكل في السياحة النيلية، ويزيد من تلوث مجارى المياه النيلية، ويهدد الثروة السمكية خاصة المزارع السمكية الموجودة في البحيرات الشمالية، ويؤثر على مياه الشرب والصناعة،

(1) د/ «أحمد الشناوي».

كل هذه التداعيات تجعل مصر تخشى على المستقبل، وهذا التخوف منذ القدم والخديوي «إسماعيل» كان يعمل المستحيل لعدم إقامة مثل هذه السدود.

ثم ان تقرير اللجنة الفنية أظهر مخاوف خطيرة من الطبيعة الصخرية والجيولوجية فى منطقة بناء سد النهضة، وتأثيرها على انهيار السد وآثاره الوخيمة على السودان ثم مدن الصعيد بالكامل، حتى الدلتا في حالة انهيار السد الإثيوبي، والدراسات أكدت وجود شك كبير فى الدراسات الجيولوجية الخاصة بأساسيات السد وأثبتت تخاذل إثيوبيا عن الأخذ في الاعتبار عمل دراسات تفصيلية، للتأكد في عدم إضرارها بمصر والسودان حسب ما ينص عليه القانون الدولي..

كما أثبت التقارير للعالم كله أن إثيوبيا لا تتعاون وأهدرت سنة ونصف السنة من الاجتماعات، ولم تنته إلى تقديم دراسات تفصيلية لكي يستخلص العلماء آثار هذا السد على مصر والسودان.

ولهذا نستطيع القول أن الصراع على المياه بدأ بين دول حوض النيل، إذا تم بناء هذا السد بتلك المواصفات، مع أن مصر كانت تحذر من أن مياه النيل بها فاقد كبير، وطالبت دول حوض النيل بمنع هذه الفواقد المائية المهدرة ولكن دول المنبع لم تستمع إلى هذه النداءات، إلى إن وصلنا إلى هذا الأمر وأصبحنا نتصارع على حصتي مصر والسودان، ولا بد من ضرورة وجود حل لهذا الأمر في المستقبل القريب دون صراع أو حروب.

لأن البعض يرى هدف إثيوبيا هو التحكم في مياه النيل، وهناك مقولة منذ الاحتلال الإنجليزي هي أن من يتحكم في النيل يستطيع التحكم فى مصر، والظروف السياسية بعد ثورة 25 يناير 2011، شجعت أثيوبيا لزيادة السعة لأقصي درجة للاستفادة من الموقف، والتحرك التحرك المصري كان بطيئاً[1].

(1) د/ «نصر علام» .

لأنه في البداية سيتم حجز (25) مليار متر مكعب كل عام من مياه النيل ونسبة التبخير ستكون من 3 : 5 مليارات، والأرض جديدة التي سيخزن فيها المياه سيحدث تسريب عميق يقدر بحوالي (22) ملياراً، لأن هذه المنطقة منطقة زلازل وبها شقوق، إذاً نتحدث عن (100) مليار هي السعة الفعلية لهذه البحيرة، فإنها تقسم إلي 33 ملياراً كل عام تنتقص من حصة مصر، وهذا ما لا تستطيع مصر تحمله.

والخطورة الداهمة تتمثل في إذا جاء فيضان غزير من النيل الأزرق الذي ينهمر كل (7) سنوات سيجتاح هذا السد ويدمره، لأن الفيضان أحياناً يصل إلى (110) مليار متر مكعب خلال شهري يوليو وأغسطس ولن يحتمل السد هذه الكمية الهائلة.

وقد أكد أحد الخبراء الإثيوبيين: «أن السد بدون دراسات، وأنه لن يصمد ضد الفيضانات ومقام علي منطقة ذات تاريخ زلزالي وإذا دمر سيكون كارثة علي مصر والسودان.

مع وجود مشكلة أخرى لأن سد النهضة سيحتاج سلسلة سدود مكونة من (5) سدود للمحافظة عليه من تراكم الطمي علي جسد السد، مما يعجل بانهياره أو تقليص العمر الافتراضي له، لأن النيل الأزرق يأتي بـ(136.5) مليون طن من الطمي سنوياً، وهذا الطمي هو الذي كون لنا الأراضي الزراعية في مصر، وهذه السدود ستكون خية للطمي، ولكنها ستكون بسعة إجمالية (200) مليار متر مكعب.

وهذا سيؤثر علي الأراضي الزراعية في مصر لأن مصر لديها (8.5) مليون فدان سيضيع منها أكثر من (6) ملايين بعد (3) سنوات سيحدث نقص دائم من المياه يقدر بـ(12) مليار متر مكعب بما يكفي لزراعة (2.5) مليون فدان سنوياً، وهذا سيضعف الاقتصاد وسيرتفع معدل البطالة.

بما سيجبر مصر باللجوء إلى بدائل مكلفة جداً ومفاجأة لأنها لم تكن في الحسبان، بأن تقيم (17) محطة مياه للتحلية علي ساحل البحر للمدن الساحلية من أول السلوم والإسكندرية ثم رشيد وكفر الشيخ وبلطيم ودمياط وبورسعيد والعريش، ثم محافظات الإسماعيلية والسويس.. وقد تصل تكلفة محطات التحلية إلي (4) مليارات دولار يتحملها الاقتصاد المصري.

ثم يصبح لزاماً عليها إعادة النظر في منظومة الري مع أن شبكة منظومة النقل والتوزيع والري تصل إلى حوالي (40) ألف كم،2 بداية من خروج المياه من السد العالي حتي دخولها إلي الدلتا، ونسبة الفاقد تصل إلي (19) مليار متر مكعب سواء من البخر والرشح العميق ومن الجوانب، وستضطر مصر إلي الإسراع بالخطى لتدبير موارد مالية لتحويل الترع الصغيرة إلي مواسير، وتبطين الترع المتوسطة ثم تبطين الترع الرئيسية، وهذه تكلفة عالية جداً.

ووزارة الري أصبحت تعيد استخدام المياه مرة أخرى وبعدد مرت تكرار استخدام المياه فى البلاد يصل من 300 : 400٪ أي أن كل لتر مياه يدخل مصر يستخدم من 3 : 4 مرات وجميع مصارف الوجه القبلي تعود إلى النيل مرة أخرى، وجزء كبير من مياه الصرف لجنوب الدلتا يعاد استخدامه، وترعة السلام يعاد استخدام مياهها وبعض المصارف يتم إعادة استخدام المياه فيها، حتى الفلاح نفسه عندما لا يجد مياهاً للري يستخدم مياه المصارف، وهذا ما يطلق عليه بالاستخدام غير الرسمي(1).

بالرغم من أن إعادة استخدام المياه أكثر من مرة له آثار سلبية على الصحة العامة، وهذا الاستخدام للمياه يفرض واقعاً سيئاً جداً وآثاراً سلبية لصحة الإنسان، لأن استخدام المياه لأكثر من مرة تسوء نوعيتها إلى أن تصل إلى شمال

(1) د/ «نادر نور الدين».

الدلتا، وهى في حالة متدهورة، ثم يستخدمها الإنسان والحيوان ويروى منها الزرع، بما يكون له آثار مدمرة على صحة الإنسان، ولهذا فأن السياسة المائية في مصر تشبه السياسة المالية وعجزها الدائم في الموازنة لأن إنتاجنا أقل من إنفاقنا.

وهناك العديد من البدائل منها استخدام الطاقة الشمسية والهوائية فضلاً عن المخزون الداخلي للمياه، وتطبيق سياسة الترشيد، ولكن يبقى أن تكلفة البدائل مكلفة جداً لأنها تحتاج إلى مشروعات ضخمة في حين أن التكلفة الحالية محدودة.

وبالتالي سوف يتم تغيير الإستراتيجية الزراعية باللجوء إلى زراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، وبالطبع لن يكون إلا بتحسين أدوات ونظم الري بشكل جيد، وأيضاً بالعمل على أهمية تحسين المركب المحصولي، لأنه من غير المعقول أن نستهلك المياه في زراعة الأعلاف لتربية الماشية لتوفير اللحوم المحلية، مع أن اللحوم المستوردة أرخص في نصف اللحوم المنتجة محلياً، ثم إن مصر لديها ميزة نسبية في زراعة النباتات الطبية والعطرية والفواكه والقطن الذي تم إهمال زراعته، وهذه ما يطلق عليها بالمحاصيل ذات القيمة المرتفعة ولابد لمصر من اللجوء إلى زراعتها والابتعاد عن المحاصيل ذات الاستهلاك المرتفع في الري. وهذا سيؤثر علي المحاصيل الزراعية المصرية رغم ان مصر تستورد 55٪ من استهلاكها الغذائي، ولديها فاقد من الأراضي الزراعية يقدر بـ30٪ وإذا تم بناء سد النهضة ستصل النسبة إلي 75٪ ومصر الأولى عالمياً في استيراد القمح، والرابع عالمياً في استيراد الذرة الصفراء للأعلاف، والسابع في استيراد زيوت الطعام، ونستورد 32٪ من السكر، بجانب الفول والعدس، وهذا سيجبر مصر إلي إعادة هيكلة المحاصيل الزراعية واستبعاد المحاصيل المستهلكة للمياه بنسبة كبيرة، مثل قصب السكر والأرز مع أنه المحصول الوحيد الذي لمصر اكتفاء ذاتي منه.

هذا بخلاف الآثار السلبية للسد على مصر، أهمها النقص في الإيراد المائي

وخفض الطاقة الإنتاجية الكهربائية للسد العالي، وحدوث مشاكل بيئية في شمال الدلتا مع أنهم استندوا إلى ما في تقرير اللجنة الثلاثية عندما قالت اللجنة: إن إثيوبيا لم تسمح لهم بالإطلاع على المستندات الكافية لكي يقيموا هذا العمل الكبير وإن أثبتت اللجنة وجود نقص شديد في التصميمات التي تعتمد عليها إثيوبيا في الإنشاءات(1).

إذن... الأضرار تقع حال إنشاء سد بهذا الحجم (74) مليار متر مكعب، ولم تأت سيرة هذه الأبعاد في الاتفاقية ولكن جاءت سيرة الضرر الملموس، والتحكيم من المكتب الاستشاري، فهناك تحديد (25) سؤالاً فنياً من الجانب المصري إلى المكتب الاستشاري منها مفهوم الضرر وتحديد ما إذا كان ذا شأن أم غير ذلك.

(1) د/ «ضياء القوصي».

أزمة 25 يناير مع سد النهضة

أزمة سد النهضة بدأت تحديداً عقب ثورة 25 يناير في ابريل بعد إعلان إثيوبيا رسميا عن إنشاء هذا السد، والذي كان مقدر له 14 مليار متر مكعب سنوياً، ثم تم زيادتها بالتدريج إلى 74 مليار متر مكعب، وفي واقع الأمر مصر ليست ضد مجالات التنمية مع دول حوض النيل، بل بالعكس مصر ساعدت الكثير من الدول في إقامة سدود، ولكنها كانت سدود صغيرة نسبياً، وبالتالي ليس لها تأثير يذكر على الموارد المائية المصرية، ولكن سد النهضة يعتبر أكبر السدود المقامة على النهر، ورأت مصر أن له تأثيرات سلبية على مواردها خاصة انه لم يتم التشاور حوله، وربما ظروف مصر السياسية في 2011، و 2012 حيث كانت هناك أولويات لاستقرار الدولة، بسبب المشاكل الكثيرة التي شغلت مصر عن سد النهضة، وكان اختيار التوقيت الإثيوبي في ظروف صعبة تمر بها مصر(1).

وهذه الأزمة تتمثل في إن سد النهضة لم يعد عملاً تنموياً كما تدعي إثيوبيا، بل هو ذو أبعاد سياسية وإستراتيجية لإثيوبيا في المقام الأول، لأن مشروع السد قبل 2010 كان يهدف إلى أن يكون سد الحدود، لأنه كان سيقام على نهاية الحدود مع تخوم السودان وكانت التجهيزات والتصميمات تؤكد أنه بسعة 14.5 مليار متر مكعب، لكن مصر فوجئت عقب ثورة 25 يناير وحدوث الاضطرابات وسيولة الأحداث والأوضاع، بأن إثيوبيا سعت لانتهاز هذه الفرصة وزادت من سعة السد عدة مرات متوالية في غضون أشهر قليلة من 14.5 إلى 45 ملياراً ثم إلى 63 ملياراً وأخيراً إلى 74 مليار متر مكعب وأعلنت المسمى الجديد له وتدشين بناء السد في

(1) د/ «حسام مغازى».

أبريل 2011 أي عقب سقوط نظام «مبارك» في أقل من شهرين(1).

في جور مؤكد على حق مصر التاريخي في مياه النيل، والحقوق ليست في حصة مصر في الـ55 مليار متر مكعب، بل في حق الإخطار المسبق وعدم الإضرار بمعنى ألا تشيد دولة من دول المنابع مشروعات تتسبب في الإضرار بدولة المصب دون إخطارها، وإثيوبيا وجدت في الفترة بعد 25 يناير فرصة ذهبية في ظل اختلال الدولة المصرية وضعف العديد من مقوماتها في أن تنفذ أطماعها في المنطقة، وزيادة سعة السد إلى 74 مليار متر مكعب حتى لو كان على حساب الأمن المائي المصري(2).

وانفجرت الأزمة وتطورت وزادت المشكلة تعقيدًا فور بدء أثيوبيا إنشاء سد النهضة خلال الفوضى التي أعقبت ثورة 25 يناير، دون إبلاغ مصر، وقد أساء المسئولون التعامل مع هذه المشكلة المصيرية بالنسبة لمصر سواء خلال الفترة الانتقالية أو خلال حكم «محمد مرسى»(3).

لأن مصر بسبب ظروفها الداخلية، جعلها تأخرت في التعامل مع أزمة سد النهضة، لأنه بعد ثورة 25 يناير حدث ارتباك في كل شيء على جميع المستويات داخليا وخارجيا، واستغل الإثيوبيون هذا الارتباك جيدا ثم جاء حكم الإخوان الذي أنقذ الإثيوبيين من أزمتهم لأنهم أقروا سد «النهضة» بل وصل الأمر بهم أن أطلقوا عليه اسم «النهضة» بدلا من «الألفية».

وكانت أدوات مصر ومعطياتها في التعامل مع هذه الأزمة حينها في منتهي الضعف لأن دول حوض النيل أشاعت أن مصر ترفض تنمية هذه الدول ولهذا ترفض فكرة السدود التي ستولد الكهرباء وقد تكون مصر خضعت لهذا الضغط

(1) د/ «هاني رسلان».

(2) د/ «أيمن عبد الوهاب».

(3) د/ «زكي البحيري».

السياسي عندما لم تلجأ إلي القانون الدولي(1).

مع انه لم توجد ضغوط على مصر حتى لا تلجأ للقانون الدولي، ولكن الموقف كان نابعاً من حالة الضعف والاختلال الداخلي في مصر، وهذا ما وفر لإثيوبيا أن تبدأ هذه الخطوة لزيادة حجم السد ومصر كانت تطرح الفكرة للمناقشة، ولكن التوسعة إلى 74 مليار متر مكعب كشفت عن الطمع والتعنت الإثيوبي ومحاولاتها استغلال الظرف الداخلي لمصر، ولكن الضغوط كانت تأتى بدعم العديد من الأطراف الدولية والإقليمية لدعم إثيوبيا وهذا ما شجعها لإخراج مصر من معادلة التنمية والتعامل في حوض النيل.

ولم تفعل مصر الاتفاقية الإطارية 1997 للأمم المتحدة والتي تمنع إقامة منشآت تسبب أضراراً جسيمة للدول الأخرى، لأن التحرك الدولي يحتاج إلى دعم وإلى امتلاك بعض مساحات القوة، والجميع يعلم أن مصر فى تلك اللحظة كانت في الوضع الذي لا يمكنها أن تمارس الضغوط أو تدافع عن حقوقها بالقدر الكافي خصوصاً في الفترة الانتقالية، وكانت أولوية حكم الإخوان الانحياز إلى مصالح الجماعة ضد مصالح الوطن وهذا أضاع الوقت وفرض واقعاً يتطلب مواجهة ليست فقط باللجوء إلى القانون الدولي بل يستند إلى فكرة الردع مع فكرة الصفقة(2).

وبالطبع هذا التأخير أضر بموقف مصر التفاوضي.. لأنها أضاعت عاماً ونصف العام في اجتماعات لا طائل منها، بالرغم من وجود دراسات مصرية منذ 2010 تؤكد الآثار الوخيمة وأضرار السدود الإثيوبية، وكان المفترض استخدام هذه الدراسات والتحرك على المستوى الإقليمي والدولي من أول يوم تم وضع حجر الأساس للسد دون إخطار مصر والسودان لتوضيح وجهة النظر المصرية وحيثياتها سواء بالتعدي على القانون الدولي أو التأثير الضار على مصر، لوقف أي

(1) د/ «أحمد الشناوي».

(2) د/ «أيمن عبد الوهاب».

تعاطف أو تمويل دولي لإثيوبيا، ولكن مصر لم تتحرك جيداً خلال فترة العام والنصف الذي تلي ثورة 25 يناير، وإثيوبيا استغلت هذا الأمر جيداً بأن جيشت شعبها بالكامل حول هدف مشروع السد، ونشرت اكتتابا شعبياً للسد على مستوى العالم كله، وأعلنت أهداف السد لدعم التنمية الإثيوبية وحصلت على بعض التعاطف الدولي، وقد ظهر هذا في وسائل الإعلام الدولية التي رددت أن من حق إثيوبيا إقامة المشروع، لأنها دولة تعانى من الآثار السلبية لعدم وجود التنمية.

وعليه كان لابد لمصر من التحرك لدراسة السيناريوهات لأنها منذ أن تم تحويل مجرى النيل، لم تتحرك قيد أنملة وكأنه شيء مفاجئ، وأسوأ النتائج أن يتم تنفيذ بناء السد بأبعاده المعلنة، وآثاره بالطبع ستؤثر على مصر ومستواها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ثم تبدأ عملية إنشاء سلسلة من السدود في إثيوبيا وفى غيرها من الدول الأخرى دون احترام لقانون دولي أو حقوق مصرية، وكان لابد من وقفة مصرية ليست ضد إثيوبيا لكن حفاظاً على حقوق مصر المائية والوصول إلى حل يرضى الطرفين، لكن الوقت كان يداهم مصر بدون فعل معين غير إننا نناقش القضية في الإعلام وهذا يقلق(1).

والسياسة الخارجية المصرية بعد 25 يناير، و30 يونيه، بدأت عملية تعديل المسار وإعادة التوازن للعلاقات المصرية الخارجية، لأن طوال تاريخ مصر ولها علاقات عريضة جداً مع العديد من الدول الإفريقية، وبدأت في الخمسينيات والستينيات ودور مصر في منظمة عدم الانحياز والمنظمات الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومصر لم تكن دولة عضوه بل كانت من الدول المؤسسة لهذه المنظمات الدولية، وكانت قوتها مؤثرة في هذه المنظمات وعند اتخاذ أي موقف كانت تضمن وقوف ومساندة العديد من الدول للموقف المصري، وبالتالي كان

(1) د/ «نصر علام» .

لمصر كلمة مسموعة لوزن مصر ولتأثيرها ولدورها الفاعل التي كانت تقوم به.. لدرجة أن وقت التصويت في الأمم المتحدة كانت العيون تتجه إلى مصر لمعرفة التصويت في أي اتجاه يسير، لما سيقوم الكثير من الدول بتبني الموقف المصري.

ولا بد من الاعتراف بأن الذي قلب هذه الموازين وأثر على الدور المصري هو أن الظروف الدولية تغيرت، عن فترة الخمسينيات والستينيات التي كانت حركة التحرر تشتعل في إفريقيا ومصر كانت تتزعم هذه الحركة، والسيد «محمد فايق» كانت له علاقات قوية مع معظم قادة هذه الدول، وعندما كان الوزير «محمد كامل عمرو» سفيراً في السعودية وزار «نيلسون مانديلا»، المملكة فعقدوا له لقاء مع السفراء الأفارقة في المملكة، وعند مصافحته للسفير المصري وقف «10» دقائق يتكلم عن مصر و«عبد الناصر» و«نكروما» و«هيلاسى» ونظراً لانتهاء المرحلة التحررية وتغير الأوضاع الاقتصادية وانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العالم إلى أحادى القطبية، كل هذه الأمور أثرت على مصر وأصبحت كل التوجهات محصورة في الغرب وأمريكا وهذا أثر على وضع مصر الخارجي.

ومع هذا فإن وزارة الخارجية قامت بدورها على أكمل وجه فمصر لها سفارات وسفراء فى جميع أركان العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، حتى لو كان يوجد بعض السفارات الصغيرة في بعض الدول، ولكن العلاقات في إفريقيا علاقات فوقية أي بين الرؤساء ومهما بذلت الخارجية من جهد وإذا لم توجد العلاقات الحميمة بين الرؤساء سيظل يوجد شيء ناقص والعلاقات لن تكون على المستوى المطلوب، وهذا ما حدث للأسف مع مصر فى أفريقيا منذ ما يقرب من «10» إلى «15» سنة على أزمة سد النهضة، وفى آسيا حدث انه كان يوجد دول بدأت الانطلاقات والتنمية مع مصر، ولكنها نهضت وقويت وزادت المسافات بينها وبين مصر مما جعل الأمور السياسية تبتعد أيضاً بعض الشيء.

ولكن وزارة الخارجية عملت على إعادة التوازن في السياسة الخارجية في ظل التحديات الداخلية، بعد «25 يناير» وكانت تمثل نوعاً من التحديات ولهذا قام السفير «محمد كامل عمرو» وزير الخارجية حينها بجولات عديدة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وقابل وزير خارجية الهند في القاهرة في زيارة طويلة واستعادا الماضي وأكدا على ضرورة عودة العلاقات المصرية الهندية المتميزة وإقامة علاقات صناعية بينهما، وزار «7» دول إفريقية وهى دول منابع النيل الجنوبي، وزار جنوب السودان «3» مرات، وإثيوبيا حاولت إعادة العلاقات مع مصر إلى وضعها الطبيعي، وهذا جيد لأن «86٪» من مياه مصر تأتى من هذه الأراضي، وخلال القمة الإفريقية في ديسمبر 2012 تقابل السفير محمد كامل عمرو مع «زيناوى» رئيس الوزراء الإثيوبي وتصارحا بكل شيء وأزالا الحساسيات التي كانت بين الدولتين، وتقابل أيضا مع وزير الخارجية الإثيوبي السابق الذي أصبح رئيس الوزراء فيما بعد «هاري ماريام» عدة لقاءات وتجول في المغرب العربي خاصة بعد أحداث مباراة مصر والجزائر المؤسفة والتقى بالرئيس «بوتفليقة» أكثر من ساعتين في مكتبه وكان يوجد نوع من المصالحة والتراضي والود، وقال حينها انه غير راض عن ما حدث والكل ساند مصر في أزمة سد النهضة. وقام بتنسيق مصري تونسي ليبي، وتنسيق آخر مصري ليبي سوداني.

والحقيقة أن وزارة الخارجية برئاسة الوزير «نبيل فهمي» والذي تولى المسؤولية بعده محمد كامل عمرو وسارت على هذا النهج وقام بزيارات عديدة إلى آسيا وإفريقيا لتقريب وجهات النظر وإعادة العلاقات القوية مع هذه الدول. وسعت مصر إلى تفعيل دور الصندوق الفني للمعونة الفنية في إفريقيا حيث كان يعانى قلة الموارد.. لكن كمية الخدمات التي يقوم بها هذا الصندوق تجعله مؤثراً جداً، ولا توجد دولة فى إفريقيا إلا ويوجد بها مهندسون أو أطباء يتبعون هذا الصندوق، والخارجية تحاول تعظيم هذا الدور من خلال تعاون ثلاثي مع اليابان بالتمويل وتشتهر العيادة المصرية في جنوب السودان مع أنها مبنى صغير وفقير وبه

«3» أطباء وصيدلانية ومع هذا من الملاحظ أن الإقبال على العيادة المصرية غير مسبوق، فماذا يحدث لو أن الإمكانيات المصرية كانت في إفريقيا أكبر[1].

الدبلوماسية الشعبية

(1) سفير «محمد كامل عمرو».

دائماً ما كان يدير ملف نهر النيل «3» جهات رئيسية، وهى الأجهزة السيادية في الدولة بجانب وزارتي الموارد المائية والـري والخارجيـة، والمفتـرض أن الجهـة المسئولة تعيد هذا الملف إلى هذه الجهات تحت رعاية رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لأنها ترتبط بالأمن القومي، وبها وثائق تحتاج إلى دقة شديدة في التناول، وطرح خطط بديلة من الصعب تناولها على مستوى واسـع، لأن هـذا بـه خطـورة، وهذه الجهات هي القادرة على حل هذه الأزمة، والدكتور «نصر علام» وزير الري الأسبق كان أكد انه رأى وثيقة مسربة من وزارة الموارد المائية عن بدائل التعـاون مع هذا السد، وأكد أن هذا به ضرر كبير على مصر.

ولكن بعد 25 ينـاير ظهـر عـلى السـاحة دوراً جديـداً للدبلوماسـية الشـعبية، وللأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، وهو دوراً موازياً، وتعامل مع أزمة سـد النهضة، على اعتبار أنها قضية وطنية تشغل الجميع، مع أنها قضية معقدة للغاية ولا يحوز التحدث فيها بشكل علني من خلال المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام ولكن كل الجهات يمكن أن تساهم في الدعم بتنسيق شديد جداً مع الحكومة(1).

ورغم هذا إلا أن مجلس النواب المصري طالب السـيد «مصـطفى الجنـدي»

(1) د. محمد نصر علام .

رئيس لجنة الشئون الأفريقية بالبرلمان بتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية في الفترة المقبلة. لأن الدبلوماسية الشعبية عندما ذهبت إلى أوغندا، ثم إثيوبيا بعد 25 يناير، كان بالتنسيق الكامل مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يحكم البلاد في ذلك الوقت، وأيضًا مع رئيس الوزراء الدكتور «عصام شرف» ومع الدكتور نبيل العربي، وزير الخارجية حينها، ومع كل الأجهزة المعنية في الدولة، والدبلوماسية الشعبية كان لها هدف واحد في أوغندا، وهو محاولة وقف التصديق على اتفاقية «عنتيبي».. لأن «بوروندي» كانت وقعت عليها وكان سيتم التصديق عليها في البرلمان، وحينها كانت إثيوبيا ستجد لها غطاءً سياسياً غير الاتفاقيات التاريخية لبناء سدها، بعد توقيع بوروندي لتصبح أغلبية، وبالفعل نجح وفد الدبلوماسية الشعبية في توقف أوغندا عن التصديق على اتفاقية «عنتيبي»، ثم ذهب إلى إثيوبيا، وكان هدفها من الرحلة هو تشكيل لجنة رباعية، بعد أن قالوا إن اتفاقية «عنتيبي» انتهت، ولن يتم التصديق عليها، ولننشئ لجنة كانت مرفوضة من إثيوبيا قبل الثورة حتى توقع على اتفاقية «عنتيبي» ولكن وفد الدبلوماسية الشعبية طالب بتشكيل لجنة من مصر والسودان وإثيوبيا، بالإضافة إلى طرف دولي محايد لأن وفد الدبلوماسية الشعبية ليسوا خبراء في السدود، ليقول لهم هل هذا السد سيضر بمصالح مصر المائية أملا؟.

وتمت الموافقة من إثيوبيا على تشكيل اللجنة الرباعية التي هي أساس عمل المفاوض المصري بعد ذلك، والتي أصدرت أول تقرير فني، وقالت: إن السد لا يصلح ورسوماته غير صالحة للتنفيذ، ولكن للأسف لم تستفد مصر من هذا التقرير، ولكن بعد ذلك تشكلت دبلوماسيات شعبية تقليدًا للدبلوماسية الشعبية من كل الأطراف، وهذا غير جيد لمصر، لأن الدبلوماسية الشعبية يجب أن تكون بالتوازي والتناغم والاتفاق مع الدبلوماسية الرسمية، وهذا ما حدث في رحلتي

أوغندا وإثيوبيا، أما باقي الرحلات فلا نعرف عنها أحد شيئًا(1).

وحتى نستطيع تقييم الوضع الحالي في أزمة سد النهضة، لابد من الرجوع إلى الماضي، الذي تم بناء على زيارة الدبلوماسية الشعبية إلى إثيوبيا، وطلبوا من «زيناوى»، رئيس الوزراء الراحل، تشكيل لجنة فنية لمعرفة الآثار السلبية والإيجابية لهذا السد وشكلت اللجنة من 3 خبراء فنيين من مصر والسودان وإثيوبيا بالإضافة إلى 4 خبراء دوليين، وانتهت بعد سنتين إلى تقرير، ووضع عليه ستار حديدي من السرية حتى لا يطلع عليه أحد، ولكن الدكتور «ضياء الدين القوصي» كان أحد الخبراء أحد الذين طلب تفنيد ما جاء في التقرير، ولكنه لم يسمح بهذا، بل سمح للجنة الخبراء فقط بقراءة ملخص التقرير الذي كان ممنوعاً نشره حسب الاتفاق مع الوفود بعدم النشر وهذا الاتفاق مستمر في سريانه(2).

ولكن بعد استفتاء السودان وتهديد الأمن المائي لمصر، لاشك أصبح يوجد احتقان شديد فيالعلاقات المصرية الإفريقية، وابتعاد عن المصالح المشتركة بين مصر وبين إفريقيا، ولهذا على المصريين أن يعرفوا جيدا أن الذي يحكم العلاقات بين الدول، هو المصالح المشتركة التي تكون بعيدة عن العواطف والفهلوة، وأن يضعوا فياعتبارهم أننا لسنا أولاد عم ولا أقارب أو جيران، بل يتم التعاون علي المصالح المشتركة بدون استعلاء أو تجاهل(3).

ولهذا بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيه بدأت عملية تعديل المسار، وإعادة التوازن للعلاقات المصرية الخارجية، لأن طوال تاريخ مصر ولها علاقات عريضة جداً مع العديد من الدول بدءً من الخمسينيات والستينيات، ودور مصر في منظمة عدم

(1) مصطفى الجندي.
(2) د. ضياء الدين القوصي.
(3) لواء/ محمد غانم.

الانحياز والمنظمات الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولم تكن مصر دولة عضوة في هذه المنظمات، بل كانت من الدول المؤسسة لهذه المنظمات الدولية، وكانت مصر لها قوة ونفوذ في هذه المنظمات، وعند اتخاذ أي موقف كانت مصر تضمن وقوف ومساندة العديد من الدول للموقف المصري، وبالتالي كان لمصر كلمة مسموعة لوزنها وثقلها السياسي، ولتأثيرها ولدورها الفاعل التي كانت تقوم به.. لدرجة أن وقت التصويت في الأمم المتحدة كانت العيون تتجه إلى مصر، لمعرفة التصويت في أي اتجاه لما سيقوم الكثير من الدول بتبني الموقف المصري.

وقد جاء بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيه، في النظام الدستوري الجمهوري أن المسئول عن السياسة الخارجية المصرية، هو رئيس الجمهورية، ويساعده في هذه المسئولية مباشرة وزير الخارجية، ومن يقوم بالتنفيذ هو جهاز الخارجية، وهذا هو الوضع الطبيعي لكن لايمنع أن تشترك جهات عديدة في وضع هذه السياسات، لأن السياسة الخارجية لها أبعاد سياسة وثقافية واقتصادية وفنية، ولابد أن يوضع في الاعتبار أن القوى الناعمة للدولة تتشكل من هذه العوامل، لأنه عندما نتحدث عن إفريقيا فلابد من ضرورة وجود مساعدات.

وبناء عليه فإن منظمات المجتمع المدني، يمكن أن يكون لها دور في مخطط الأداء، لأن هذه المنظمات أصبح اليوم لها دور فاعل وهام جداً في كل دول العالم، ولأن تجربة مصر في هذا المجال تجربة وليدة، ولهذا من الممكن أن تكون بعض المنظمات ليس لديها فكرة كاملة بالأبعاد والأحداث التاريخية والقانونية، دون افتراض سوء النية تجاه هذه المنظمات بل ستقر بعد موجود الخبرة، ولهذا المهم هو التوعية لهؤلاء، في أين تكمن المصلحة المصرية الوطنية، حتى يكون دور المنظمات كمقدم أفكار ورؤى لصانع السياسة، لأنهم شركاء في الدولة وفى مستقبلها وصنع سياستها، مع وجود قوانين تنظم علاقات منظمات المجتمع المدني مثل باقي دول العالم.. في أمريكا مثلاً توجد منظمات تكشف عن نواياها بأنها تعمل لحساب دولة

أجنبية كتقديم أبحاث ودراسات، المهم أن تعلن عن هذا النشاط وليس العمل لحساب الآخر كعميل أو خائن، لا بل الإعلان عن النشاط وما يطلب منها من أعمال، مع أهمية كشف التمويل الذي تتقاضاه المنظمة، كل هذا في إطار قانوني يحدد ما للمنظمات من أعمال وما عليها من واجبات، ولكن مع التوتر والقلق الذي تمر به البلاد يجب أن تكون مصر حريصة على هذا الأمر بعيداً عن التخوين(1).

ولابد من وجود مرونة في التعامل مع رد الفعل الشعبي أو الشعبوية، بضرورة أن يكون هناك سياسة خاصة تلقي تأييداً شعبياً، ولكن لا تنساق إلى الرؤية الشعبية سياسياً، خاصة على الدبلوماسية المصرية أن تحدد ردود أفعالها، بقلب بارد وتسعى لتحقيق المصالح العليا للوطن، والإضرار بهؤلاء الذين يهدمون مصر، ولكن بدون سياسات الشتائم أو قطع العلاقات فهذه مسائل لاينبغي أن تكون، ويجب أن يكون لدى مصر القدرة على العقاب بأساليبها، وتوجد قدرة مصرية على العقاب مع أي طرف إقليمي أو دولي، وألا تخشى استخدام إمكانياتها في عقاب من يتصدى للإضرار بمصالح مصر.مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الشعبوية، هي التي عكرت صفو العلاقات المصرية الجزائرية، بسب بمباراة كرة القدم الشهيرة، وحتى لا تتكرر مرة أخرى، حيث كانت وصلت تقارير غيرصادقة بأن الجزائريين يقتلون المصريين واهتزت العلاقة بين البلدين والشعبين، ووقعت الحكومة المصرية في أخطاء جسيمة، على مستوى أداء الإعلام المصري الرسمي أو الخاص، وجاء التعامل سياسياً بشكل كشف شعوبية المواقف السياسية التي تتبناها الحكومة المصرية حينها، وكشف الأداء المصري ضعف السيطرة وديماجوجية الأداء، إلى حد أصبح رئيس الجمهورية كان يدير الموقف بمفرده من منزله، بتعليمات تصدر مباشرة إلى وزير الإعلام، الذي هدد بإرسال قوات مصرية إلى الخرطوم، وللأسف كانت مرحلة

(1) صفير/ محمد كامل عمرو.

حزينة مؤسفة كشفت ضعف أداء الدولة المصرية وشعبوية الحكم(1).

مع أهمية عدم تجاهل أو تهميش دور الأزهر الشريف والكنيسة المصرية تجاه إفريقيا، بعد أن كان حلم كل طالب مسلم في أفريقيا أن يتعلم في الأزهر، ومكتب الشؤون الإفريقية كان فاتح الجامعة والمدارس لتعليم ملايين الأفارقة في مصر، وتوجد وفود من شيوخ الأزهر تذهب في المناسبات إلي إفريقيا وتربط مصر بإفريقيا.. ولكن للأسف الشديد في ستينيات القرن الماضي انتشرت الماركسية والشيوعية داخل البعثات الإفريقية بالأزهر، وحدث أن تبني بعض الطلبة الفكر الماركسي الشيوعي، وهو بطبيعته فكر متمرد، وعندما ذهبوا إلي إفريقيا بدلاً من أن يكونوا داعية إسلامية، أصبحوا يدعون للفكر الشيوعي. والكنيسة المصرية بلا شك كان لها دور حيوي ومهم في إفريقيا، رغم انه كان محصوراً في الحبشة عندما كانت كنيسة الحبشة تابعة للكنيسة المصرية، وبعد ذلك حدثت تدخلات أمريكية وإسرائيلية في هذا الشأن، حتى قررت كنيسة الحبشة الانفصال عن الكنيسة المصرية(2).

ورغم هذا كان للكنيسة المصرية نشاط كبير في جنوب إفريقيا والكونغو واريتريا وكينيا وإثيوبيا .. ولكن السؤال كان في هذه الدول هل يتم خدمة مصالح الكنيسة أم المصالح المصرية ؟ لأن الأزهر والكنيسة كانا لابد أن يقدما النموذج للوحدة الوطنية ..

فبالنسبة للكنيسة المصرية قضيتها دينية فقط لترسيم القساوسة، وكثيرا ما تفتح مراكز لتدريب المرأة الإفريقية الأرثوذكسية، وهذه مشاريع أقرب ما تكون عائلية ولا تخدم السياسة الخارجية المصرية، وهى ارتباط هؤلاء الأفارقة بالكنيسة المصرية، وليس بالمجتمع المصري.

والأزهر أيضاً تخطت مصاريفه الإفريقية العشرين مليون جنيه سنويا وبدون

(1) السفير/ أحمد أبو الغيط.

(2) «لواء/ محمد غانم.

فائدة، حيث يقولون في بعض الأوراق أن لديهم 3 آلاف طالب إفريقي وما ينفق على الطالب خلال منحته السنوية (7200) جنيه ويفترض في اختيار هؤلاء الطلاب، أن يكونوا من جامعات كبرى مؤثرة، كي يكونوا سنداً لمصر ويدعمون مصالحها في بلادهم، بعد أن يتم تعليمهم تعليماً جيداً ، ليس فقط في الجوانب الشرعية، مع أن الأزهر يرفض التحاق الطلبة الأفارقة بكليات الطب والهندسة.. فيجد الطالب الإفريقي الذي يريد أن يحصل على ليسانس في الشريعة أو غيره انه سيظل عشر سنوات حتى يتعلم اللغة العربية ويكمل تعليمه، في حين انه يجد زميله الذي سافر إلى فرنسا أو إنجلترا، قد حصل على الدكتوراه في ذات المدة وعاد إلى بلده بوضع مالي واجتماعي أفضل، من الذي درس في الأزهر، والذي ينظر إليه انه قد تعلم في دول الشرق الأوسط حيث الإرهاب والجماعات الإرهابية، فينتهي به المطاف في النهاية إلى أن يصبح مؤدي للشعائر الدينية في أي مسجد، ويظل ينظر إليه نظرة شك وريبة .

حتى الدعاة المصريين الذين يرسلهم الأزهر إلى إفريقيا، لا يتم اختيارهم بعناية، ويعطون تأثيرا عكسياً، فمنهم من يجلس في مجلس دون أن يعرف لغة الناس، وبعضهم يقول بكل صراحة أن مرتبه يتركه في القاهرة، ويفرش منديلاً محلا ويا في المجلس يجمع عليه الأموال!! وأخر يعيش في كنيسة كاثوليكية يأكل ويسكن، وأخر كان على رؤوس الأشهاد في إحدى الطائرات، وكان ذاهباً إلى جنوب إفريقيا، وكان يلعن الأفارقة ويسبهم ، وأحد المشايخ الدعاة اعترف: انه يهرب الذهب في العمامة، لأن البوابة الالكترونية تكشف عن جسده فقط ولا تكشف رأسه.. فهل هذا هو اختيار الداعية ؟! (1).

ورغم هذا فقد وصل عدد المتدربين الأفارقة بمصر إلى 7700 متدرب، هذا بجانب ما يقرب من 250 خبيراً مصرياً في القارة الإفريقية، وتم تدريب ما

(1) د. إبراهيم نصر الدين.

يقرب من خمسمائة دبلوماسي إفريقي في الأعوام ما بين 2007 و 2010 .. وقام المعهد الدبلوماسي المصري بإعداد دورات خاصة لأقاليم محددة، مثل جنوب السودان عندما كان يستعد للحصول على الاستقلال، وكانت مصر في عام 2010، هي المانح الإفريقي الأكبر لجنوب السودان، حيث كانت تشيد محطتين للكهرباء بتكلفة 25 مليون دولار، وكذلك إقامة فرع لجامعة الإسكندرية في مدينة «تونج» وإنشاء مستشفى مصري بـ«جوبا».

كما أوفدت 121 خبيراً إلى إثيوبيا خلال 2006 إلى 2010 ، وكان بها 26 خبيراً معظمهم أساتذة في جامعات أديس أبابا وجيتما، يدرسون تخصصات الطب والهندسة.. وكثفت مصر من خلال الأزهر ووزارتي الخارجية والأوقاف، من إرسال الأئمة والوعاظ لإحياء ليالي شهر رمضان في الدول الإسلامية في إفريقيا، بالإضافة إلى وجود عدد دائم وصل إلى حوالي 630 مبعوثاً أزهرياً في نهاية 2010، كما ساعدت الخارجية المصرية على انتشار الأطباء المصريين في غرب القارة حيث يتعاقدون مباشرة، بمساعدة من الخارجية، مع المستشفيات هناك، وكانت المعلومات المتاحة تشير إلى وجود عشرات منهم في دول الغرب الإفريقي. وكانت مصر تسعى لأن يلمس الرأي العام الإفريقي دور مصر المساند له، من خلال مساعدات الإغاثة والتدريس الجامعي والوجود الأزهري، ومنح الرئيس «مبارك» للتعليم المتطور، وإنشاء المراكز الطبية المصرية المتكاملة وإرسال الأطباء المصريين على نفقة صندوق التعاون إلى أماكن بعيدة عن العواصم الإفريقية، وتقديم دورات تدريبية لحراسة الشخصيات الإفريقية، والعمل على تسهيل دخول الشركات المصرية الكبيرة في السوق الإفريقي، مثل شركات المقاولين العرب وأوراسكوم والسويدي للكابلات والأدوات الكهربائية وغيرها.

لكن كل هذه الجهود لم تسفر عن توقف للانتقادات الحادة للجهد المصري، أو أن مصر غير موجودة وان دورها يتناقص في إفريقيا، بسبب المقارنات مع قوى

خارجية وجهودها، مثل الصين أو اليابان أو الهند أو ماليزيا، مثلا: التجارة المصرية مع إفريقيا لم تزد بحال من الأحوال في عام 2010 عن 1000 مليون دولار، في حين كانت تجارة الصين مع القارة في نفس العام 110 مليار دولار، أي أكثر من مائة ضعف تجارة مصر مع إفريقيا(1).

(1) السفير / أحمد أبو الغيط.

فترة «مرسي» وإخوانه

إذا أردنا أن نعرف كيف كانت تدار أزمة سد النهضة خلال عهد «محمد مرسي» وإخوانه، فعلينا أن نستعرض ما حدث عندما سافر «محمد مرسي» لحضور قمة الاتحاد الإفريقي في إثيوبيا، فقد تم استقباله بطريقة لا تتفق مع مكانة مصر، ولا كرامة رئيس مصر، حيث قام رئيس الوزراء الإثيوبي باستقبال ضيوف القمة، وأرسل وزيرة هامشية تستقبل الرئيس «مرسي» وعند التقاط صورة جماعية للرؤساء الأفارقة، فوجئ شعب مصر بوضع «مرسى» في الصف الأخير بين قادة إفريقيا، وهذا لم يحدث في تاريخ مصر نهائياً، والمفاجأة انه بعد لقائه برئيس وزراء إثيوبيا تم تغيير مجرى النهر أثناء عودته إلي القاهرة، وهذا يوضح أن هذه الخطة كانت تسير في مسارها دون أي انعكاس لمشاركة مصر أو عدم مشاركتها في عضوية الاتحاد الإفريقي.

وفي عهد «مرسي» وإخوانه أكدت لجنة لاستكشاف السد الإثيوبي، أن جسم السد به تشققات خطيرة ستؤثر على السد، بما يمثل بوجود خطورة على دولتي المصب مصر والسودان، وتم الاجتماع الهزلي في الرئاسة في لقاء تم بثه علي الهواء مباشرة، وتكلم الرئيس «مرسي» فيما لا يخصه أو يفهم فيه وقال: إننا نستطيع ترميم هذه التشققات بالأسمنت!! مع أن السد الإثيوبي خراب علي مصر لأنه بني في منطقة زلازل، وهم خانوا مصر باسم مصر وأطلق على السد الكارثي، سد «النهضة» إسوة بمشروع النهضة الإخوانى.

مع انه كان عليهم أن يعلنوا في الاجتماع، بأن مصر لا تقف عقبة في طريق تنمية أثيوبيا، وكان علي مصر أن تساعد الإثيوبيين في اختيار أماكن علي النيل الأزرق، ليس بها فوالق أرضية، وتطالب بإقامة سلسلة من السدود الصغيرة ذات الطبيعة الركامية، أي ليست سدود خراسانية، وتكاليفها منخفضة وبهذا يمكن توليد الكهرباء وتنمية مواردها في مناطق عديدة علي طول البلاد، وبطاقة كهربائية أكثر

عشرة أضعاف من سد النهضة الذي أثار الأزمات(1).

وقد تمت كواليس مؤتمر «محمد مرسي» الكارثي والخاص بأزمة سد النهضة، بعيداً عن وزارة الخارجية، والتي أعلنت حينها إن ما حدث خطأ كبير جداً ويضر بمصالح مصر القومية في إفريقيا، ليس في تفاقم أزمة سد النهضة بل يصنع عداءً مع دول أفريقيا بالكامل، لأنه كان مؤتمراً غير مقبول وغير مسئول سياسياً أو دبلوماسياً، وبعد ذلك، طلبوا من السفير «محمد كامل عمرو» وزير الخارجية حينها تصحيح الأوضاع، وقامت الخارجية بتصحيح الأوضاع بالفعل مع دول أفريقيا(2).

ولكن كانت أثيوبيا استغلت مؤتمر «مرسي» في التعامل مع سد النهضة، أفضل استغلال بالنسبة لها، بعد أن أذيع على الهواء، فلم تكترث لمطالبات مصر بوقف البناء، حتى إنها أنجزت 40٪ من المشروع حينها، بسبب هذا المؤتمر الذي سوقت له جيدا بأنها مهددة بالحرب والعدوان، وهدم السد والقضاء على مصالحها(3).

ورغم ذلك فإن وزارة الموارد المائية لم تقصر في حق الدراسات حول السد، بل استعانت بخبير أمريكي على أعلى مستوى من الخبرة والكفاءة، وقدم لها مساوئ السد وأثره على مصر، لكن البيانات السياسية الأولية كانت غير موفقة بالمرة في فترة حكم الإخوان، والدليل على هذا ما كان يطلق من تصريحات حكومية كمسكنات، عن أن الحصة المائية لمصر خط أحمر، ولا يمكن التفريط في أي نقطة مياه، والعالم شاهد بعض الانفلاتات التي تمت في حوار بعض القوى السياسية التي أظهرت أضرار السد، لكن المدهش أن المسئولين المصريين كانوا يستمعون من المسئولين في إثيوبيا بأنها لن تمس حصة مصر المائية، مع أن إثيوبيا لا تعترف بحصة مصر المائية، لأنها هي التي قادت دول المنبع جميعاً للتوقيع على اتفاقية «عنتيبي»..

(1) د/ «احمد الشناوي».

(2) «محمد كامل عمرو».

(3) د/ «مغاوري شحاتة».

والتي لا تنص على الاعتراف بحصة مصر المائية، والمفترض أن تكون لغة الحديث أننا نحافظ على حصتنا المائية، ومع هذا لا نستطيع أن نمنع إثيوبيا من التنمية، وعلينا أن نساند التنمية في دول حوض النيل بما يتفق مع القانون الدولي وعدم المساس بالأمن المائي المصري المستقر منذ ألاف السنين(1).

لكن كان الهدف من اجتماع القوى السياسية مع «مرسي» فى بحث أزمة سد النهضة، هو إظهار أن مصر جميعها على قلب رجل واحد، ولكن غابت قوى سياسية فاعلة وتاريخية مثل حزب الوفد، قوام المعارضة الليبرالية والتيار المدني المعتدل، وأيضا ظهر عدم دراية الحاضرين بجوهر المشكلة.. وكان لابد من مشاركة رئيس المخابرات العامة ووزيري الخارجية والموارد المائية، ورؤساء الأحزاب السياسية التي غابت..ومناقشة الإستراتيجيات الفنية والأمنية والسياسية التي تؤثر على المصالح المصرية جراء بناء السد خلال الاجتماع.

وهذه الأزمة كانت فرصة ذهبية للنظام الإخوانى، لالتفاف الشعب كله حول هذه القضية القومية، والارتقاء فوق المشاكل الداخلية، ولكن هذا الأمر كان يتطلب احتواء المعارضة للوصول إلى حل وسط بين مطالب المعارضة وبين الجهة الحاكمة، وكانت فرصة لتصفية الخلافات مع المعارضة والعودة إلى تهدئة الأمور، ولكن هذا لم يحدث بل جاءت أزمة سد النهضة وزادت من هوة الانقسام وزيادة التراجع الاقتصادي والأمني، والتأثير على هيبة مصر أمام العالم كله.

لأنه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ومجيء «مرسى» رئيساً للجمهورية فى 30/ 6/ 2012، وصعود الإخوان للحكم، والسياسة الخارجية المصرية بشكل عام كانت تتجه نحو تحديد المسار الأيديولوجي وأهداف الجماعة، أكثر من الاتجاه إلى المصالح المصرية، وملف مياه النيل لم يتم التعامل معه بالقدر الكافي

(1) د«نصر علام».

من الحسم وتوجيه الرسائل الرادعة للجانب الإثيوبي، بل للأسف ظهرت إذاعة حلقة النقاش عن الأزمة في القصر الرئاسي، والموقف المصري ظهر انه أكثر ضعفاً وأنه قليل الحيلة في مواجهة إثيوبيا، وهذا الإخفاق يتحمله «مرسى» ولهذا يجب أن يحاكم على أنه أضر بمصر ضرراً كبيراً جداً في ملف سد النهضة وبالتالي استمر النهج كما هو، واستفادت إثيوبيا باستمرارها في بناء السد في محاولة منها للاستفادة من التخبط المصري في التعامل مع هذا المشروع.

وللأسف تأخرت مصر في التعامل مع أزمة مشروع سد النهضة، بسبب الأزمات التي طفت مع اندلاع ثورة 25 يناير، ولهذا فإن سد النهضة أحد منتجات ثورة 25 يناير، وفي هذه الفترة تعاظم رفض الباحثين للسد بمواصفاته الجديدة، وقد عقدت مجموعة من الخبراء الرافضين لهذا المشروع اجتماعات متكررة بهندسة الري بجامعة القاهرة، وفي مرحلة حكم الإخوان تم إرسال ما يفيد بأن من كان يدير الخارجية المصرية في ذلك الوقت، هو الدكتور «عصام الحداد» والذي كان يضيق ذرعاً بآراء الخبراء، وكان يطلب منهم التهدئة وعدم الإثارة والتهييج، ونتج عن هذه الاجتماعات تحرك حميد وهو إعلان رفض السد بمواصفاته..

ثم وافق الدكتور «عصام شرف» رئيس الوزراء علي تشكيل لجنة ثلاثية من مصر وإثيوبيا والسودان و(4) خبراء أجانب لدراسة موضوع سد النهضة(1).

ولكن مصر امتنعت عن إعلان نص اللجنة الثلاثية الدولية، وقد تم اجتماع هذه اللجنة خلال عهد حكومة هشام قنديل، وقيل انه حدث اتفاق داخل أروقة التفاوض بين مصر وإثيوبيا علي عدم إعلان النص الكامل لـ«اللجنة الثلاثية الدولية» ومصر قبلت هذا لإثبات حسن نواياها تجاه إثيوبيا، وأيضاً لاستكمال التفاوض حول سد النهضة لإنهاء الأزمة دون استفحالها، ولكن ثبت أن هذا أيضاً

(1) «مغاوري شحاتة».

تدويل قضية سد النهضة

(1) د/ «هاني رسلان».

يتساءل الكثيرون هل من الممكن أن يكون للمنظمات الدولية دور في حل أزمة النهضة؟ بالطبع يمكن أن يكون لها دور، وكان على مصر في بداية تحويل مجرى نهر النيل، أن تقوم بإعداد مذكرة قانونية إلى الأمم المتحدة حتى تحفظ حقوقها القانونية تسجل فيها اتفاقية 1902 مع إثيوبيا، والتي تمنعها من إقامة أي مشروع على النيل الأزرق أو نهر «السباط» دون الرجوع إلى مصر والسودان، والاتفاقية الإطارية عام 1997 للأمم المتحدة، والتي تمنع الدول من إقامة أي منشآت تسبب أضراراً جسيمة للدول الأخرى على النهر، والتي تنص على مبدأ الإخطار المسبق والإجراءات التنفيذية، لأن ما يتم الآن يعتبر تعدياً على القانون الدولي من الجانب الإثيوبي، لأنها حولت مجرى النهر بما يخالف الأعراف والقوانين الدولية، وبالتالي مصر طالبت إثيوبيا بوقف بناء السد فوراً والدخول في التفاوض للوصول إلى حل يرضى جميع الإطراف(1).

والتساؤل لماذا لم تلجأ الحكومة المصرية إلى التحكيم الدولي؟.. وكيف لها أن تستبدل حقوقها فى أيديها وتوافق على اللجوء إلى خبير قد يصيب أو يخطئ؟.. ومصر دولة جافة و95٪ من مواردها المائية من الخارج، فلماذا تجازف بحياة شعب ونجعلها في يد خبير يمكن التأثير عليه بأي طريقة سواء بالرشاوى أو التهديدات وتكون حقوق مصر المائية في يد أجنبي يقرر ما يشاء مع إن في أيديها القوة التي تتمثل في معاهدة 1929 والتي تخضع للقانون الدولي وبالتالي الحكم

(1) د/ «نصر علام».

فيها لمحكمة العدل الدولية.

فلماذا لم تلجأ إلى هذه المحكمة أو تذهب إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لأن هذا السد يهدد حياة شعبها؟.

لان الحكومة المصرية إذا كانت أكملت هذه المباحثات بذات الطريقة، فسوف تهدر اتفاقية 1929 لأن باقي دول حوض النيل ستتعامل معها بذات الطريقة، وتطالب بخبير دولي وتضيع حقوقنا المائية ويجف نهر النيل من مصر، والتساؤل: لماذا لم لا يراجع رئيس الحكومة وزير الري فيما يتخذه من موافقات في هذه المباحثات؟

ولهذا كان لابد من رفض هذه المباحثات وكان يجب أن تتوقف فوراً وبمنتهى السرعة، والعمل على التحرك نحو محكمة العدل الدولية، ونحو منظمات المجتمع المدني الدولية، والعمل على التنسيق مع دول القرن الإفريقي الـ11 التي بسبب سد النهضة، سوف تنفصل في البحر وتصبح جزراً منعزلة مثل مدغشقر، وتشكل مجموعات ضغط معها والتحرك بها لإنقاذها من المصير المجهول الذي ينتظرها إذا تم استكمال هذا السد، لأنه سيحدث زلازل لن تقل قوتها عن 20 درجة ريختر، وسوف تختفي دول وتزول شعوب تماماً، وعلى مصر أن توضح لدول القرن الإفريقي المخاطر التي سوف تتعرض لها، ثم تدخل بروح الصداقة والتعاون وتقدم خدمات التعمير في إثيوبيا، وتعمر بالمشاركة وتمد أيديها إليهم لكن عليهم أن يتوقفوا عن خنق شعب مصر ببناء السد.

وأيضاً بعد عودة مصر إلى الاتحاد الإفريقى كان يجب عليها ضم الدول المتضررة من بناء السد، والتحرك بها داخل الاتحاد الإفريقي للاعتراض على هذا السد ثم التحرك بها أمام مجلس الأمن.. لأنه إذا لم يتدخل الله سبحانه وتعالي في

انهيار هذا السد تحت تأثير الزلازل فلا مفر من إقامة الدعوي أمام محكمة العدل الدولية لأن مياه بحيرة هذا السد ستُفقد في الفالق الأرضي وجميعها من حصة مصر المائية(1).

وللأسف الشديد مصر لم تستفيد من تقرير اللجنة الثلاثية الذي أضاع عاماً ونصف العام فى الاجتماعات لأنه جاء في لحظة افتقدت فيها مصر الكثير من مقومات الدولة وكأن اللجنة توافقت مع لحظات عدم التوازن التي مرت بها مصر لاستمرار الحوار والمحادثات مع إثيوبيا وآن الأوان لاستغلال هذه التقارير التي سجلها خبراء دوليون، والاستفادة منها على أوسع نطاق فى مخاطبة الرأي العام العالمي والمؤسسات الدولية المعنية بملفات التنمية والمياه وما يسمى بالأمن الإنساني، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، لأن هذه التقارير توفر مادة وتجربة يجب إبرازها لتوضيح مدى التعنت الإثيوبي(2).

وكان السؤال المستمر إلى السادة المسئولين.. متى تلجأ مصر إلى تدويل أزمة سد النهضة؟

لأن المفترض اللجوء إلى التدويل ما لم يكن لديهم معلومات ليست لدينا، وعلى أساسها يقبلون التأجيل الإثيوبي، وإلا كان عليهم أن يلجئوا إلى التدويل منذ فترة طويلة ونقل المفاوضات بعيداً عما كانت تسير عليه.

وبالطبع توجد منظمات الدولية هي الأنسب للجوء إليها في حالة التصعيد.. وبالتأكيد لابد أن تكون البداية بالاتحاد الإفريقي الذي يضم مجلس السلم والأمن الإفريقي، والذي يهتم ويعني بقضايا السلم والأمن في قضايا القارة

(1) د/ «أحمد الشناوي».

(2) د/ «أيمن عبد الوهاب».

السمراء.. ثم بعد ذلك يتم التصعيد إلى الأمم المتحدة، لكن مبدئيا الثقة في الدول الإفريقية كبيرة جداً لان جميع الدول لها نفس المصالح في القارة ويهمها الاستقرار وعدم نشوب صراعات أو حروب لأن أي توتر في القارة يؤثر على مصالح جميع الدول الأفريقية.

والمهم أن لا تظهر مصر أوراقها ومستنداتها التفاوضية كلها على الملأ مرة واحدة، والمفترض أن تظهر في المراحل التي تحتاجها وإلا سيتم إجهاض المساعي المصرية، كما تم في مؤتمر «مرسي» الكارثي والهزلي الذي أذيع على الهواء مباشرة، ولكن بالطبع مصر لديها من الأسانيد والقوة التي تمكنها من إحراز نتائج طيبة.

ولكن لا يوجد أمام مصر بديل غير التفاوض والاستمرار فيه والإصرار عليه، حتى عند التحدث عن التصعيد الإقليمي أو الدولي للأزمة، فهذا التصعيد سيكون في إطار التفاوض باللجوء إلى إطراف إقليمية أو دولية للضغط على مصر، على أساس الاستمرار في التفاوض وليس أمام مصر أي طريق آخر(1).

ثم أن المسار التفاوضي يسمح بأمور كثيرة، لكن عندما نرى المفاوض الإثيوبي يماطل ويتلكأ ويسوف ويضيع الوقت، فهل يستمر في هذا إلى ما لا نهاية، ويفعل بنا كما يفعل اليهود مع الفلسطينيين، فالمفاوضات مستمرة والمستوطنات مستمرة، وعندما يصبح التفاوض لا يجدي في مرحلة معينة، لابد أن تصل إلى نتيجة مؤكدة تتوقف عن التفاوض.. والدخول في مرحلة الوساطة بأن تلجأ مصر إلى دول مثل السعودية والكويت والإمارات أو اليابان والصين والهند وهذه دول

(1) سفيرة«منى عمر».

لها استثمارات في إثيوبيا، ويتم إخبارهم بما حدث في المفاوضات وإنها لم تسفر عن شيء وتقديم الإثباتات لهم أن إثيوبيا غير جادة في المفاوضات ويُعلن لهم عن التفاصيل، وهى ما يطلق عليها بالمساعي الحميدة.

وبعد جهود المساعي الحميدة وما يسمى بالتوفيق أو التوسيط من بعض الدول يوجد اللجوء إلى التحكيم، وليس من الضروري موافقة الجانب الآخر على التحكيم لأنه ليس الطرف المضار، ولأن كل مليار متر مكعب ينقص من المياه التي تصل مصر سيدمر لديها 200 ألف فدان ويحوز ملكيتها 400 ألف فرد له أسرة مكونة من 4 أو 5 أفراد، أي 2 مليون مصري سيضارون من قطع مليار فما بالنا لو تم قطع 10 مليارات متر مكعب فهذه كوارث تحتم اللجوء إلى التحكيم الدولي والشكوى.

أما إذا فشلت المفاوضات، فحينها لكل حادث حديث ولن يستطيع أحد أن يتوقع ماذا سيحدث غداً في المفاوضات لأن هذا يتوقف على مهارة المفاوض المصري، في وضع هذه الصورة الحقيقية أمام العالم وتوضح له مدى ضرر مصر وخسارتها في استكمال هذا السد بهذه المواصفات التي تصر عليها إثيوبيا، ولكن الأزمة هي كيف يتم عرض هذه القضية العادلة لاستمالة هذا العالم في صفها لدعمها ومساندتها في الحفاظ على حقوقنا العادلة(1).

مع عدم الاعتماد الكلي على الجامعة العربية لمساندة مصر في أزمة سد النهضة، لأن الجامعة العربية كيان ضعيف عربيًا، فكيف يمكن أن تكون قوية إقليميًا.. ولأن مصر تستند فى تعضيد موقفها في الأزمة إلى حقها في الحياة وحماية أمنها القومي وهذان الأمران يكفيانها دوليًا وفى أي محفل لأنه من حقها الدفاع عن

(1) د/ «ضياء الدين القوصي».

وجودها.. ثم إن الأمم المتحدة تقول عندما تهدد دولة، يكون من حقها التعامل مع التهديد لوقف الخطر، ثم بعد ذلك تذهب إلى الأمم المتحدة(1).

وبالطبع كان إمام مصر مسارين لا ثالث لهما، إما التفاوض أو اللجوء إلى الساحات الدولية، ومصر اتخذت مسار التفاوض، اقتناعا منها بحكم الجيرة وبحكم حضارات تربطها بدول حوض النيل، وبدأت مصر في مرحلة بناء الثقة، لأنه كانت هناك مرحلة عدم وجود ثقة بين الأطراف الثلاثة خاصة بعد اللقاء الذي تم مع رئيس الجمهورية في عهد الإخوان، وأذيع على الهواء وترك انطباعا في غاية السوء تجاه المفاوض المصري، وأكدت مصر أنها لا تريد الإضرار بإثيوبيا وأيضاً لا تريد أن تضرها أثيوبيا، وان مصر تريد إن تضمن حقها في الحياة(2).

(1) «مصطفى الجندي».

(2) د/ «حسام مغازى».

انفراجة ثورة 30 يونيه

بعد قيام ثورة30 يونيه ومجيء الرئيس «السيسى» على رأس السلطة، وقع عليه مسئولية التصدي لهذه المشكلة، وكان لقائه مع رئيس الوزراء الأثيوبي في مالابو عاصمة غينيا، على هامش مؤتمر القمة الأفريقي 27 يونيه 2014، لمحاولة تقريب وجهات النظر حول مشكلة السد، ثم عقد اتفاق مبادئ في الخرطوم في مارس 2015، وقام بالتوقيع عليه الرئيس السوداني «عمر البشير» و«ديسالجين» عن أثيوبيا و«السيسى» عن مصر على أساس الإلتزام بمبادئ القانون الدولي، والتعاون على تفهم الاحتياجات المائية لدول حوض النيل، وعلى التنمية والتكامل الإقليمي، وأن يكون الهدف من سد النهضة توليد الكهرباء لتنمية أثيوبيا، وعلى تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها لمياه النيل(1).

ووضع أسلوب اختيار المكتب الاستشاري، بالتوافق بين الثلاثة دول، وما هي مهام المكتب بالتفصيل؟ وما عدد الخبراء بوصفهم الذين سيتولون المهمة، وبالفعل تم انتقاء مكتب واحد يساعده مكتب مساعد له بسمعة دولية مرموقة وخبرة في مجال السدود، وتم الإنفاق على كافة التفاصيل الفنية والمالية والتي كانت 4.5 مليون يورو تقسم بالتساوي على مصر والسودان وأثيوبيا، حتى ينطلق المكتب في دراساته، وتم تكليف مكتب قانوني انجليزي يقوم بكتابة العقد نيابة

(1) د/ «زكي البحيري».

عن الثلاثة دول مع المكتب الاستشاري ليضمن الحقوق لجميع الأطراف.

المكتب الاستشاري له عدة مهام أهمها هل السد له تأثير سلبي على دول المصب، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي خطة العلاج التي يقدمها حتى لا تكون التأثيرات سلبية، وهذه الخطة تشمل عدد سنوات التخزين وسنوات الجفاف ومن خلال التنظيم بين الثلاثة دول من خلال آلية تعاون مشترك ، واتفاق المبادئ نص على إنشاء آلية بين الثلاثة دول عقب صدور تقرير المكتب الاستشاري، والدراسة البيئية ستحدد هل له تأثير على نوعية المياه والكائنات والسماك والحشائش والتربة، وهل له تأثيرات سلبية على الاقتصاد أو تأثيرات اجتماعية، وهذه الإجابات سيقدمها المكتب الاستشاري من خلال خبراء على أعلى مستوى من المهنية، وكل الاحتمالات واردة للمكتب لأنه لا يوجد حجر عليه..

ثم زار الرئيس «السيسى» إثيوبيا وألقى خطابًا مهما في البرلمان الإثيوبى، تحدث فيه عن المصالح المشتركة بين الدولتين[1].

ولكن كان موقف مصر ضعيف، والسبب في هذا الضعف وزير الري ومعاونيه، لأنه لم يوقف المفاوضات ويتجه إلى التحرك الدولي، لأن وزير الري هو الذي كان يعطل رد الفعل المصري، لأنه بعد ما تم الاتفاق مع المكتب الاستشاري، على الحصول على وقت كاف له في مدة سنة كانت تنتهي في ديسمبر 2014، ثم يقدم تقريره النهائي، وهذا قبل تعيين الوزير الحالي، ولكن المفاجأة أن الوزير المصري تلاعب بالألفاظ عندما قال: نحن اختصرنا المدة 6 شهور مع إنه مدها حتى مارس 2015، وكل هذا كان يصب في صالح إثيوبيا لأنها لم تتوقف عن البناء في السد، ثم يقول الوزير إن كل ما تم بناؤه في السد 15٪ فقط.

(1) د/ «حسام مغازى».

وخلال المباحثات وبعد بدء اللقاءات، فوجئ الجميع بوزير الري السابق الدكتور «حسام المغازي» يصرح: بأن الاجتماع كان يسوده الود والمحبة وكأنه مصلح اجتماعي ولم يتحدث في المسائل الفنية، وماذا ستفعل مصر في مصيبة الفالق الذي ستضيع فيه المياه في البحر؟ إلى أن أدلى وزير الري بحوار صحفي في جريدة «الأهرام»، كشف خلاله تفاصيل البروتوكول الذي تم هناك، وتلخص في تكوين لجنة تضم تسعة خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا، ثم تتقدم بملاحظاتها وتصوراتها ومطالبها وما هي الأضرار الناجمة عن السد.

وبناء عليه لم يعرف أحد ما هي المطالب المصرية على وجه التحديد، لأن وزير الري لم يكن يريد أن يعلن شيئاً عن مطالب مصر، وهل ستكون حول جسد السد أم حول الموارد المائية ذاتها؟.. وتأثير حصة مصر من بناء هذا السد؟.. أو لماذا سيتم اختيار مكتب استشاري وما هي مهمته؟

وما عرفه الشعب المصري حينها، أنه بعد اجتماع اللجان وتقديم رؤيتها، سيتم اختيار مكتب إستشارى دولي ليبحث مطالب الدول وأوجه اعتراض كل منها، لكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟... لا أحد كان يعرف لأن الوزير لم يصرح أيضاً ما هي مهمة المكتب الاستشاري، وهذا ما جعل الجميع حينها يشعر بالقلق، لأنه بعد إعلان المكتب الاستشاري رأيه وتقديم تقاريره لعرضها على اللجان إما تعترض أو لا تعترض، فماذا سيفعل المكتب الاستشاري؟.

ولو ظل الاعتراض قائماً فسوف يبحث الخبير الدولي نقاط الاعتراض، ويعطى قراراً ملزماً لجميع الأطراف، وسيتم توثيق هذا الاتفاق في عقود ومواثيق ملزمة لكل طرف، وهذا ما صرح به وزير الري عندما قال: سيكون بمثابة حكم محكمة الاستئناف نهائي وقاطع!! (1).

(1) د/ «أحمد الشناوي».

ورغم كل هذا إلا أن مصر تعاملت مع الأزمة بقدر كبير من الهدوء والحنكة الدبلوماسية والسياسية، لأنها حرصت علي حضور كل المؤتمرات مع إثيوبيا، وقدمت عروضاً للمشاركة والتعاون، بشرط تغيير مواصفات السد لرفع الضرر عن مصر، ولكن رفضت إثيوبيا وظهر الوجه الحقيقي والمراوغة التي تحدث به رئيس الوزراء الإثيوبي، بأن إثيوبيا تعتبر السد ملكية لمصر والسودان وإثيوبيا!! ولكن أثبتت التصرفات الفردية وكأن نهر النيل الأزرق نهر داخلي في إثيوبيا، وليس نهراً طولياً تتشاطأ عليه دول أخرى، ومن حقها ألا يتم إلحاق أي ضرر بها طبقاً لقواعد القانون الدولي الذي ينظم مثل هذه الأمور.

وبعد تقرير اللجنة الثلاثية الدولية، أصبح الموقف الإثيوبي غير ثابت، بعد أن تم سحب أوراق الخداع والمناورة من يد الطرف الإثيوبي، ولهذا كان يجب علي مصر أن تبادر بإعلان النص الكامل لتقرير اللجنة الثلاثية الدولية الذي ثبت بشكل قاطع أكاذيب إثيوبيا تجاه سد النهضة(1).

ودون شك أن مصر دولة مركزية مثلها مثل أمريكا وروسيا بل هي موجودة منذ آلاف السنين، ولو أن الرئيس «السيسى» فعل مثل «مبارك» ونظر إلى الشمال وابتعد عن أفريقيا، فكل الدولة بمؤسساتها وحكوماتها وشعبها سيعطى ظهره إلى إفريقيا وينظر إلى الشمال، كما ما حدث، ولكن الرئيس «السيسى» ينظر إلى الجنوب، وأولى سفرياته كانت لإفريقيا عندما زار الجزائر، وحضر جميع مؤتمرات القمة الأفريقية..

وبالتالي الدولة كلها تنظر إلى إفريقيا، وأكبر دليل على هذا وجود لجنة الشئون الإفريقية بمجلس النواب، مع أن «مصطفى الجندي» أول رئيس لها كان طالب بها خلال حكم «مبارك» وحكم الإخوان لكنها لم تنفذ، ونفذت في عهد «السيسى»،

(1) د/ «هاني رسلان».

وهذا يؤكد أن الدولة تعطى إفريقيا اهتمامًا كبيرًا، ومصر حاليًا لها فرصة كبيرة خاصة بعد وفاة الزعيم الأسطوري «نيلسون مانديلا» فحاليا إفريقيا تحتاج إلى زعيم وقائد ملهم ومصر قادرة على القيام بهذا الدور.

وبعد أن تم توقيع الاتفاقية الإطارية بين مصر والسودان وإثيوبيا، ووجدت مباحثات شبه يومية، مبدأ مصر فيها بسيط وهو حقها في الحياة، وحق إثيوبيا في التنمية ولا ضرر ولا ضرار، والحفاظ على حصة مصر المائية المطلوب زيادتها للوصول إلى حد الفقر المائي، خاصة أن كم المياه التي تهبط على الهضبتين لا يصل نهر النيل منها إلا 10٪ فقط والـ90٪ هادر لا يستفاد منها، ولا بد من التعاون حتى يستطيع الكل الاستفادة من التنمية(1).

رغم أن في بداية المفاوضات، وزير الري قال: إنهم سيكلفون مكتباً استشاريا خلال شهر، ليقوم بإعداد تقرير فني عن السد في مدة لا تزيد على 6 شهور، وتمت 9 اجتماعات جميعها كانت تتسم بالسرية ولم يصدر عنها معلومات كافية شافية ومطمئنة للرأي العام المصري، وكان لابد أن يتطلع الرأي العام العالمي عما يدور لتثبت مصر، ماذا يقول أو يفعل كل طرف وهل هذا يتوافق، أو يتعارض مع الأعراف الدولية، إلا أن معظم هذه الاجتماعات كانت تبدأ وتنتهي داخل الغرف المغلقة، والنتيجة النهائية أنها لم تسفر عن شيء.

لأنه كان يوجد تعطيل متعمد من الجانب الإثيوبي، لأنهم قالوا إن اجتماعاً سيتم في الخرطوم ثم قالت إثيوبيا: لن نرسل أحداً لأننا في مرحلة تغيير وزاري، وتأخر الاجتماع طويلاً وبعد التغيير الوزاري، أصبح هناك تلكؤ شديد ومماطلة لتضييع الوقت، والإثيوبيون هم المستفيدون من هذه المماطلة والتسويف، لأن العمل في السد لم يتوقف وظل قائماً ومستمراً، مع تعطيل المفاوضات أو تأجيلها.

(1) «مصطفى الجندي».

إلى أن تم لقاء الرئيس السيسى مع رئيس الوزراء الإثيوبي والرئيس السوداني، فاعتقد الكثيرون أن الأزمة انتهت، وبالفعل الأزمة انفرجت، ثم عادت مرة أخرى والرئيس «السيسى» فعل الكثير لانفراج الأزمة، حيث تم توقيع اتفاق المبادئ في «ميلامو» وكان به 7 مبادئ بينه وبين رئيس الوزراء الإثيوبي، ثم أتفاق الخرطوم وكان مع الرئيس «عمر البشير» ورئيس الوزراء الإثيوبي، وشمل كل ما تحتاج إليه في المفاوضات، ولكن المبادئ لا تعمل بمفردها، بل تحتاج من يحولها إلى واقع ملموس على أرض الواقع، ولكن هذا لم يحدث حتى الآن، لأن مصر للأسف الشديد أخفقت في تحويل أتفاق المبادئ الذي تم التوقيع عليه من رؤساء الدول الثلاث المشاركة في مياه نهر النيل إلى واقع يقدم إلى الرأي العام(1).

إلا أن الجديد أو المعلن في مفاوضات سد النهضة، هو طلب مصر زيادة فتحات سد النهضة لتصريف المياه، والخبراء المصريون والسودانيون والإثيوبيون، اجتمعوا في مدينة «أديس أبابا» يومي 6، 7 يناير، لعرض المقترح المصري بزيادة فتحات السد، وجاء تصريح وزير الري المصري الدكتور «حسام أبوغازي» كالعادة، مبهماً ولا يوضح شيئاً ولا تظهر منه نتيجة، لأنه قال: نتيجة الاجتماع ستعرض في الاجتماع السداسي القادم مع أن الوزير الإثيوبي قال: أن المقترح المصري بزيادة فتحات السد رفض، وللأسف لم يعرف الشعب المصري حقيقة الأخبار والتصريحات حول المفاوضات، وهل أصبح حصل عليها من الجانب الإثيوبي؟..

طالما أن الجانب المصري يتعمد أن يخفي ما يحدث في المفاوضات.

وهل المفاوضات أصبحت تدور حول عدد فتحات السد أم حول حقوق مصر في المياه؟ لأن هذه من ضمن المشاكل والقضايا، لأن مصر ركزت المفاوضات حول السد وتناست الحقوق المائية، مع أنها تحتاج التركيز في المفاوضات علي ضمان

(1) د/ «القوصي».

حصة مصر في المياه، ولا يعنيها مواصفات السد طالما يوجد ضمان للمياه التي تصل إلي مصر. ولم يصل احد إلى نتيجة المفاوضات، ولكن مبدئياً ظهرت تصاريح الخبراء المصريون، بعضهم يقولون: لا توجد مشكلة.. وآخرون يؤكدون: حدوث كارثة قادمة إلى مصر، ووزير الري كان يؤكد سير المفاوضات في الطريق الصحيح، لكن معطيات الأمور وما تنقله وسائل الإعلام كان يؤكد أن العملية مثيرة للقلق، لكن رئيس الجمهورية طمئن الشعب وقال إنه لن يضيعنا.

ولكن كان يوجد شعور بعدم الشفافية الكاملة، حتى يطمئن الشعب المصري حتى لو أقروا بوجود مشكلة حقيقية، وحينها عليه أن يواجهها وكشعب سيقدر هذا ويعرف أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأن المفاوض بذل كل ما لديه من جهد، لأن الشعب كان يريد أن يفهم ويعرف ماذا يحدث في المفاوضات حتى يطمئن ولا يقلق.

وأن يعرف أي مسلك تسلكه المفاوضات سياسي أم قانوني أم فني؟.. لأنه من الأهمية أن المفاوضات تجمع كل هذه الجهات، مع إن المفاوضات تأخرت كثيراً في المسار السياسي الذي انتهجته، مع إن المصريين بدءوا يشعرون بتقدما نسبياً، عندما تدخل وزراء الخارجية في المفاوضات.

لأن الاتفاق الثلاثي هو اتفاق مبادئ، ولا يضمن حصة مصر في المياه ولكنه أرسي قاعدة من الثقة بين الدول الثلاث تتحرك علي أساسها، والإثيوبيون أكدوا مرة ثانية تمسكهم باتفاق المبادئ، ولكن المفترض لو أنهم صدقوا فيما يقولون، فعلي الأقل يوجد ضمان عدم التشغيل والملء، وأن تكون مصر موجودة حتي تتأكد من عدم الضرر ولو التزموا باتفاق المبادئ فليتوقفوا عن بناء السد حتي تصل إلي نتائج الدراسات التي لم تبدأ من المكاتب الاستشارية.

ومع هذا لا زالت الدبلوماسية هي الحل الوحيد أمام مصر، لأنه عندما تم استخدام المسار الدبلوماسي، بدأت الأمور بالتحرك بشكل أكثر إيجابية وهذا هو الواقع، وبدأت

حلحلة الموقف من الجولة قبل الأخيرة في المفاوضات، عندما بدأت مصر في التعبير بحزم وحسم عن ما يشغلها، وطلبت من الجانب الإثيوبي الرد علي هذه الشواغل.

ومع التأكيد على أهمية وجود الثقة وحسن النوايا بين الأطراف المفاوضة، للوصول إلى الهدف من التفاوض، لكن لا يصح مع عدم الوصول إلى نتيجة أن تُصر مصر وتقول: يوجد ثقة وحسن النوايا، لأن المصريين يحتاجون من الطرف الآخر أن يبرر وجود حسن النوايا حتى لا تكون من طرف واحد فقط(1).

وبشكل عام.. المفترض أن تكون علاقة مصر وإثيوبيا، بها تقارب وتعاون وروح الود والتعاون، للتبادل التجاري والاقتصادي وفي جميع الأنشطة، التي تؤدى إلى وجود علاقة جديدة بين الشعبين، شأن العلاقات الدولية الجيدة، لكن الهدف الرئيسي من هذا التقارب هو تأمين حصة مصر من المياه، والحصول على المزيد من المياه من هذا الفاقد الضخم علي الهضبة الإثيوبية، أو على المنابع الاستوائية أو في منطقة بحر الغزال.وبالطبع بعد زيارة الرئيس «السيسى» إلى أثيوبيا والسودان، اختلف المناخ العام، والاتفاق أصبح إطاراً عاماً لحل المشكلة من وجهة نظر الدول الثلاث، لكن المسألة ظلت معلقة علي تقرير المكتب الاستشاري الدولي والذي كان سيقدم تقريره بعد عام من اختياره، وظلت مصر تؤكد أن السد بهذه الأبعاد خطير وسعته غير مقبولة.

وكان مبدأ التوافق هو الذي يجب أن يسود في حل قضايا المياه في المجاري الدولية العابرة للحدود، والتوافق لا يأتى إلا بالتشاور والمناقشة والتفاوض، ولا يأتي بالحرب والتهديد، وهذا مبدأ دولي لأن هذا النوع من الأحواض، المصلحة فيه مشتركة بمعني أن دول المصب في حاجة إلي دول المنبع والعكس صحيح، ولهذا لابد أن يوجد تعاون مشترك في المجري المائي العابر للحدود.

(1) سفيرة«منى عمر» .

رغم أن موقف مصر بدأ ضعيفاً من الناحية الفنية والتفاوضية لأنها دولة المصب، وذلك كان في مرحلة ما قبل 30 يونيه، وإثيوبيا تاريخياً لم توافق، أو تبدى أي وجه من أوجه التعاون مع مصر، سوى في اتفاقية 1902 واتفاق «زيناوى» مع «مبارك» 1993، ولكن سرعان ما ألغت التعامل طبقاً لهذه الاتفاقيات، كما أن إثيوبيا كانت رفضت التوقيع علي الاتفاق الإطاري، الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة 1997، بشأن القواعد التي يجب إتباعها بين الدول المتشاطئة نهرياً، وأيضاً تحفظت مصر على هذا الاتفاق في المقابل، وهذا معناه أنه تاريخياً كان يوجد تربص مستمر بين الدولتين، ولكن هذا تغير بعد 30 يونيه.

وتغير الموقف الإثيوبي بفضل الطريقة التي استخدمها الرئيس «السيسى» في الحوار مع إثيوبيا، وإبداء حسن النوايا، ولقائه مع رئيس الوزراء الاثيوبى، وإعلانهما أن التفاوض هو الحل الوحيد، وأن تبادل المصلحة هو الهدف، بأن إثيوبيا لها الماء والتنمية ومصر لها الحياة.. وعند زيارة الرئيس إلى إثيوبيا تقدمت مصر بملف فني كامل وموثق، للجانب الإثيوبي بالمخاطر التي يحملها إنشاء السد بأبعاده الحالية، ودائماً كانت مصر تطالب بأن يعود السد إلى طبيعة تأسيسه الأولى (14) مليار متر مكعب درءاً للخطر، ثم جاءت زيارة «ديجسالين» إلي مصر في المؤتمر الإقتصادى، وربما كان ذلك مرجحاً لتغيير رأيه بعد أن شهد العالم كله بمكانة مصر ودورها.

وبالطبع تم الإقرار والاتفاق على لو أن المكتب الاستشاري أكد على وجود أضرار، ففي هذه الحالة سيتم منع الضرر، والمؤكد أن الضرر لو كان ذا شأن فإن أولويات المنع هي إعادة النظر في الأبعاد، وما قبلته إثيوبيا وكانت ترفضه فيما يتعلق تحت عنوان استخدام وإدارة السد، فقد قبلت إثيوبيا أن يكون نظام التخزين الأول بموافقة من الثلاث دول، وأن يخضع نظام التشغيل سنوياً بموافقة الدول الثلاث أيضاً.

وإذا حدث تغيير لنظام التشغيل المتفق عليه لأي سبب من الأسباب، على إثيوبيا

أن تخطر باقي الدول بالتعديل وعن أسبابه، وفي كل الأحوال ستكون علاقة مدروسة من حيث تبادل التأثير بالسدود في الدول الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا) بما يضمن أن يكون هناك تدفق للمياه لتشغيل السدود: سد «النهضة»، و«الروسيروس» وسد «المروة» و«السد العالي» في مصر، بحيث يؤدي كل سد وظيفته، لأنه لن يكون ملء سد النهضة علي حساب تعطيل هذه السدود، ولهذا التشغيل يكون بموافقة الدول الثلاث، وهذه قيود كانت إثيوبيا ترفضها في السابق.

وأيضاً القواعد التي يمكن تقاسم المياه على أساسها، فتلك القواعد جاءت في النص الخاص بها تحديداً على الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية، والمعلوم أن احتياجات مصر الحالية أكثر من حصتها التي تصل إليها فماذا سيكون الوضع في المستقبل؟، فعندما تم إشارة الوثيقة إلي الاحتياجات الحالية والمستقبلية، يفهم علي الفور ربما تكون عائدات مصر أكثر من الحصة وليس نقصاناً عنها.

وأيضاً كان يوجد تخوف من الاستعانة بمكتب استشاري لربما يخضع إلي التهديد أو الابتزاز وكل هذه الأمور كانت واردة في الحسبان، لأنه دائماً ما تكون هناك شكوك فيمن يقوم بدور التحكيم أو دراسات قانونية أو فنية، ولهذا وضعت اللجنة قواعد وشروطاً قياسية تمثل الأساس لاختيار المكتب الإستشارى، وفي ضوء هذه القواعد تم استبعاد (6) مكاتب، وبقي مكتبان أحدهما «هولندي» والأخر «فرنسي»، وبالطبع عندما يكون هذا العدد المحدود، تم إجراء كل الدراسات التي تتعلق بسمعة المكتب وخلفيته العلمية، وتجاربه السابقة، واحتمالات اختراقه، وهذه كانت وظيفة الأجهزة الأمنية، ولهذا تأخر الإعلان عن تحديد المكتب، والكل كان يعتقد أن التأخير بسبب تلاعب إثيوبيا، ولكن لماذا لا تثق في أنه تأكيد من مصر علي حسن اختيار المكتب الاستشاري من كل الجوانب.

وفي المجمل وبالنظر إلى الاتفاق، فقد جاء في إطاراً جيداً جداً، لما فيه من مزايا لم تكن واردة لدي أي باحث مصري، في أن توافق إثيوبيا عليها، وفي المفاوضات

المفترض أن الكل يكون «كسبان»، لكن إذا جمعنا النقاط، فالمؤكد أن مصر هي الكاسب الأكبر من هذا الاتفاق، وفي المجال الاستراتيجي أن من يستطيع تغيير رأى شريكه من الرفض الكامل إلى الموافقة بنسبة 70٪ علي الأقل، مما كان يرفضه،فهذا دليل على انه قد نجح في هدفه، وهذا ما حققه الرئيس «السيسى» والخارجية المصرية، ووزارة الموارد المائية والري والأجهزة العديدة المعنية بملف مياه النيل.

وهذا الاتفاق حدد في حالة اختلاف الوفود في الأمور القانونية أو الفنية أو السياسية، آلية فض النزاع بأنهم يحيلون هذا الاختلاف إلى الرؤساء.

أما إذا اختلف الرؤساء عندها يتم العودة للإشارة الأولى في الاتفاق بالالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997.. وكل ذلك يؤكد أنه ليس هناك ضرر أو خطر علي مصر، أو إخراج المشكلة بعيداً عن أسرة نهر النيل الشرقي.

أما إذا فشلت المفاوضات ولم تسر الأمور في اتجاه التفاهم ومراعاة مطالب دولتي المصب، وعدم الإضرار بمصالح شعبيهما، ينبغي على الفور السير في اتجاهات أخرى بديلة لحل مشكلة لا يمكن تأجيلها أو التردد فيها على الإطلاق، لأنها بالنسبة لمصر تعنى وجود شعب مصر أو عدم وجوده لا قدر الله، ولكن إذا فشلت هذه المساعي والمفاوضات يلجأون إلى وساطة الإتحاد الإفريقي أو إلى وساطة بعض الدول الصديقة، وإذا لم ينجح هذا أو ذاك يجب على الفور اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لأن هذا يتعلق بالأمن القومي لدولة تكون أو لا تكون[1].

(1) د/ «زكي البحيري».

مشروع نهر الكونغو

بعد ظهور آزمة سد النهضة وتأثيره على مياه نهر النيل، آو بما يمثله من آضرار على مصر، فكر بعض الخبراء الفنيين في بدائل أخرى لإضافة موارد أخرى إلى نهر النيل، وطُرحت فكرة مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل، ولكن في المقابل ظهرت أراء لخبراء أخريين رافضة لفكرة المشروع متعللين بصعوبة التطبيق، بل استحالة التنفيذ. وأنا بدوري لم أتدخل في هذا الفصل من الكتاب تحديداً بالحذف أو الإضافة أو حتى بتعديل الصياغة، بل وضعت تصريحات الخبراء الفنيين المؤيدين للفكرة أو الرافضين لها، كما جاءت في إجاباتهم.

والبداية كانت مع الدكتور «أحمد الشناوي» خبير مياه وسدود في الأمم المتحدة، ومن أكبر المؤيدين لمشروع نهر الكونغو.

**** فعندما سألته.. ما آخر النتائج التي وصلتم إليها في مشروع نهر الكونغو؟**

* أجاب.. دوري في هذا المشروع هو الجزء الفني المتعلق بالتصميمات، والحمد لله وصلت إلى شيء مذهل.. وأقسم بالله لو اجتمع علماء العالم كله معي في هذا المشروع وحاولنا تصميم جزء معين به ما استطعنا تنفيذه، ولكن وجدت

المولى سبحانه وتعالى منفذها كما يجب ولصالح هـذا المشـروع، وهـو الحفـر في المكان الهابط من الجبل ويصل إلى النيل الأبيض، وهذه المنطقة مليئـة بـالطمي، ولو مررنا المياه فوقها كانت ستجرف الطمي وتـردم بـه دولـة جنـوب السـودان، وبالتالي كانوا سيرفضون المشروع، ولكنني فوجئت بأنها محفـورة بقطعـات أكبـر مما نحتاجها وكان هذا من فضل ربى عليّ وعـلى المشـروع، وقـد صـممت (40) سداً على نهر الكونغو لتوليد الكهرباء، لأني اعتدت على عدم الوقوف في وجـه ميـاه أي نهر لأنها تحدث كوارث بعد حجزها، ولقد صممت ولأول مرة في العـالم سـداً يقاوم جميع أنواع الزلازل التي تصل قوتها إلى 20 درجة ريختر ومن نفس خامـات الأرض التي سيقام عليها السد، وأيضاً لأول مرة في العالم سيوجد على نهر الكونغو سد ترابي تمر المياه من فوقه ولن يمنع الطمي خلفه أو جنبه.

**** بنسبة كم في المائة تم الانتهاء من تصميمه؟**

* أنا توقفت الآن حتى أنزل على الطبيعة لأني لابـد أن أسـير في مجـرى الميـاه بطول (420) كم لدراسة الجوانب، وبالطبع سيتطلب أن تكون معي فرقة من هيئة المساحة وخبراء الطرق لتوصيل الخامات، وهذا السد انتهى على الورق كتصـميم مبدئي وينقصنا أيضاً تحليل العينات للتربة على الطبيعة.

**** هل هذا التصميم تم بناء على تكليف من مؤسسة ما في الدولة أم تطوعاً؟**

* هذا التصميم تم تطوعاً كأفراد.

**** إذن ما الجهة التي ستقوم بتنفيذه؟**

* هذه المجموعة المتطوعة قسـمت اختصاصـاتها مـثلاً المهنـدس «إبـراهيم الفيومي» رئيس مشروع تنمية إفريقيا ونهر الكونغو، تولى الاتصـالات مـع الـدول التي سيمر بها نهر الكونغو بدءاً من الكونغو مروراً بجنوب السودان وانتهاء بشمال

السودان، وهو المسئول عن جمع وتوفير التمويل أيضاً.

**** لكن بعد موافقة رئيس الكونغو على المشروع إسرائيل صدرت له بعض المشاكل والقلاقل الداخلية؟**

* نعم هذا صحيح.. لكن الرئيس «جوزيف كابيلا» رجل قوى وهو الوحيد الذي لم يوقع على اتفاقية «عنتيبي»، والعالم الأوروبي وإسرائيل عملوا عليه حصاراً اقتصاديا وطابوراً خامساً رهيباً لكنه يعرف كيف يباشر أموره، بالإضافة إلى وجود اتصالات بالهيئات السيادية في الداخل وكنا نعمل للاستعداد لهذا المشروع منذ أن كان الرئيس «السيسى» وزيراً للدفاع ونعمل تحت إشراف إحدى وحدات القوات المسلحة، وذهبت إلى الهيئة العربية للتصنيع وحددت الآلات التي سوف يتم استخدامها في هذا المشروع.

**** تعلم أن دول العالم الثالث القرار فيها يتعلق بشخص الرئيس.. ماذا يضمن استكمال المشروع لو تغير أحد الرؤساء؟**

* يوجد معنا الدكتورة «رودينا ياسين» الباحثة في إفريقيا خاصة شئون القبائل وتقوم بتنسيق قوى وفعال معهم، ومع احترامي الشديد لكل الحكومات في إفريقيا فإن الحكومات لا تحكم إلا العواصم وباقي الدول يحكمها القبائل ولنا المثل في قناة «جونجلى» التي اتفقنا عليها مع حكومة السودان، ولكن القبائل رفضتها فتم ردمها وحكومة السودان لم تفعل شيئاً، فهذه الدول الحكم فيها ليس مركزياً مثل الحكم في مصر، بالإضافة إلى وجود اتصالات مع البعثات التي تصل من القبائل للدراسة في مركز البحوث الإسلامية وتأكدنا أن القبائل ترحب بمشروع نهر الكونغو.

**** لكن بعض الخبراء يعترضون على مشروع نهر الكونغو؟**

* لا أعتقد أن المعترضين خبراء سدود أو مهندسون أو باحثون مياه، وهذا

مشروع هندسي وهم خبراء جيولوجيون والجيولوجيا علم رائع لأنه يرتبط بثروات الأرض من ذهب وبترول وغاز، وأحد المعترضين جاء لي عندما كنت مسئولاً عن مشروع السوق الأوروبية في الأمم المتحدة للبحث عن الموارد المائية في سيناء، وقدم طلباً للعمل، ومع إنني أشجع الخبراء المحليين إلا أنني عندما اختبرته رسب ولم يفلح وبعضهم يتبع الدكتور فاروق الباز، وأساتذة خبراء المياه الجوفية يعترضون على ما يقدمه الدكتور فاروق الباز من مشاريع.

**** هل نهر الكونغو أصبح بديلا لمصر بعد ظهور سد النهضة؟**

- لا.. نهر الكونغو ليس بديلا لمصر التي لها حقوق تاريخية ودولية في مياه نهر النيل لكن نهر الكونغو سيزيد من إيرادات مصر المائية وسيساعدها في مجال التنمية الزراعية وإذا كان أحد الجيولوجيين قال: إن نهر الكونغو سيعيق مصر فإنني أتساءل: كيف يعيق مصر؟ وهو سيزيد حصة مصر المائية.

**** يري بعض الفنيين أن قناة «جونجلى» بديل جيد لنهر الكونغو حيث تم حفر 70٪ منها؟**

* لا.. ليست بديلا جيدا لأن منطقة السدود هي منبع النيل الأبيض القادم من أوغندا ويدخل بلد «نيمولي» ويتغير اسمه طوال سريانه وعند جنوب السودان يصبح الاسم «بحر الجبل» وهي منطقة مستوية لذا تفقد المياه في المستنقعات وبالتالي قناة «جونجلى» توفر حوالي 7.5 مليار متر مكعب في السنة ومشروعات بحر الغزال توفر 5 مليارات متر مكعب في السنة وكلها فتافيت لا تمثل أي بديل عن نهر الكونغو الذي سيوفر 100 مليار متر مكعب علي الأقل.. بالإضافة إلي أن مياه «جونجلى» والمستنقعات وقنوات بحر الغزال ونهر «السوباط» تصل إلي 27.5 مليار متر مكعب وستقتسمها السودان مع مصر.

**** لكن الدكتور محمد نصر علام وزير الري الأسبق قال: إن مشروع نهر**

الكونغو غير قابل للتطبيق لأن به مشاكل فنية؟

* في مصر الكل أصبح يتحدث، المتخصص وغير المتخصص، والكثيرون لا أعرف كيف حصلوا علي لقب الخبراء أو مستشاري الوزير، خاصة في الشئون الأفريقية! وفي مؤتمر جمعية النهضة والتعدين، رفض أحد الأفراد فكرة مشروع نهر الكونغو وقال ساخرا: إن الناس التي ترتدي البدل وتعيش في التكييف هم أصحاب فكرة مشروع نهر الكونغو فقلت: نحن نلبس البدل لظروف المؤتمرات والندوات ولكننا عشنا في مجاهل إفريقيا أثناء تصميم القنوات ولتجميع المياه المفقودة وتعايشنا مع التماسيح وأفراس النهر ونحن خبراء متخصصون في مجالاتنا ونعرف أهمية نهر الكونغو وفائدته لمصر.

**** ولماذا رفضته وزارة الري من قبل؟**

* وافقت عليه بدون ضغط وتقابلنا مع الدكتور «محمد عبد المطلب» وزير الري ولمسنا وطنيته وتصميمه علي أن يفعل شيئا مفيدا لمصر وجمع خبراء الوزارة وتم تشكيل لجنة فنية مشتركة بيننا وبين خبراء وزارة الري لدراسة مشروع نهر الكونغو ليتم تنفيذه برئاسة الدكتور «إبراهيم الفيومي» الذي جمع هذه المجموعة الفنية للعمل، وأشير له بهذا الفضل لأنه حصل علي موافقة «كابيلا» رئيس دولة الكونغو بعد اتصالات مكثفة ووعد بحصول مصر علي أي كمية مياه من نهر الكونغو.

**** كيف سيكون مسار هذا النهر ومزاياه؟**

* هذا النهر تم تصميمه، علي أن يسير داخل حدود الكونغو إلي جنوب السودان، ثم إلي الشمال السوداني وإلي حدود مصر الجنوبية وميزة هذا النهر أن مياهه ستكون ثابتة طوال العام بحيث لا نحتاج إلي تخزين وبهذا سيصل الطمي إلي الأراضي الزراعي الجديدة.

**** وماذا عن تكلفته؟**

* ستكون تكلفته مقاربة لتكاليف قناة «توشكي» لأن به جزء مواسير وجزء حفر نهرى.

**** ومن أين لكم بتكاليف هذا النهر؟**

* سيتم إنشاء شركة مساهمة مصرية ويطرح جزء كبير من رأسمالها للاكتتاب في البورصة المصرية ويشترط فريق القانونيين في الشركة عدم بيع أسهم الشركة لأي أجنبي لتظل شركة مساهمة مصرية مدي الحياة وبهذا النهر سيزرع ما لا يقل عن 15 مليون فدان.

**** متى يمكن الانتهاء من هذا المشروع؟**

* بدأنا التصميمات وبإرادة المولي الكريم لن تزيد المدة بأي حال من الأحوال علي 5 سنوات وستكون مياه نهر الكونغو وصلت إلي مصر.

**** ألا توجد عقبات تواجه المشروع؟**

* لا.. أبدا لأن الدكتور إبراهيم الفيومي ذلل جميع الصعوبات ولديه علاقات طيبة مع الدول التي سيمر منها النهر وتوجد خطة محددة عن كيفية تنمية هذه الدول بدون تكاليف باهظة علي مصر.

**** إذن سيكون نهرا صناعيا؟**

* من المعلوم أن الأنهار تحصل علي 5٪ فقط من مياه الأمطار والسيول وخرجت بفكرة نقل الأنهار عن المناطق التي تسقط عليها الأمطار.. ودول حوض النيل بها مليار فدان يمكن زراعتها من مياه الأمطار ولهذا يمكن نقل العمالة البشرية إلي هذه الأماكن واستصلاحها وزراعتها ويتم إنشاء شركات توفر البنية الأساسية للمزارعين وتحصل علي المحصول الزراعي وتمنح المزارع مالا

مقابل التمويل وهذه الشركات تعتمد علي الخبراء المصريين في الزراعة لتحسين الجودة الزراعية وقد سميته مشروع مصر العظيم.

أما الدكتور «نصر علام» وزير الري الأسبق أجاب عندما سألته:

**** بعض الأصوات قالت انه يمكن تعويض نقص المياه من تحويل نهر الكونغو؟**

* هذه الأصوات تحاول إلهاء الشعب عندما توجد مشكلة عن طريق صرف أنظارها إلى موضوعات أخرى، موضوع نهر الكونغو غير قابل للتطبيق لأن ليبيا حاولت من قبل ودفعت مبالغ كبيرة جداً للحصول على جزء من مياه نهر الكونغو ولم تفلح، وبالتالي نهر الكنغو حتى يتم نقله إلى مصر سيواجه مشاكل فنية كبيرة جداً بسبب المرتفعات ثم يسير بطول دولة جنوب السودان مع أنها ترفض حالياً إقامة قناة «جونجلى» في مساحة «400» كيلو متر بسعة «4» مليارات متر مكعب من المياه ونهر الكونغو حوالي «84» مليار متر مكعب وهذا أمر صعب على أي دولة ثم لو تم تحويله إلى نهر النيل الذي لا يتسع إلا لـ«84» مليار متر مكعب في السنة وهذا يحتاج إلى إعادة تشكيل نهر النيل بالكامل حتى السد العالي الذي لا يستطيع إلا تصريف «70» مليار متر مكعب في السنة وهذا أقصى إنفاق مائي لشعب مصر.. بالإضافة إلى الصعوبات السياسية من نقل المياه من حوض إلى حوض آخر.

**** ولهذا رفضته وزارة الموارد المائية؟**

* نعم وكان تصريحها في منتهى القوة وأعلنت أنها ترفض هذا المشروع وترى بديلاً عنه استكمال قناة «جونجلى» التي تم حفر «70٪» منها في منطقة السدود ويتبقى منها «30٪» فقط وهناك أماكن أخرى في جنوب السودان يمكن استقطابها ولنفكر في النهر الذي نملكه ولا نفكر في الأنهار الأخرى التي تدخلنا في

مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

وجاء رأي الدكتور «نادر نور الدين» خبير الأراضي والمياه والأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة في سؤالي:

**** ماذا عن أهمية نهر الكونغو بالنسبة إلى مصر؟**

* مشروع نهر الكونغو منذ أكثر من قرن والمصريون يفكرون فيه، ومنذ (10) سنوات الرئيس الأوغندي قال: إن ربط نهر الكونغو بنهر النيل سيؤتى بخير كبير لدول نهر النيل لأن نهر النيل مع أنه أطول أنهار العالم، إلا أنه أقل مياه (84) ملياراً ونهر الكونغو (1284) مليار متر مكعب ينتهي بها الحال في المحيط الأطلنطي ولا تتم الاستفادة منها، لذا إذا تم ربط نهر الكونغو بنهر النيل سنحصل على (100) مليار تحصل منها مصر علي (50) ملياراً والسودان (25) ملياراً وجنوب السودان (25) ملياراً.. ولكن المشكلة أن الأمر ليس بيدنا لأنه لابد أن يمر في أراضى السودان وجنوب السودان ولهذا لابد من موافقتهما.

**** إذن المشكلة تكمن في جنوب السودان الذي رفض استكمال قناة «جونجلى»؟**

* جنوب السودان ردم قناة «جونجلى» بحجة إعاقة الماشية من الرعي والتي كانت ستأتي لمصر بـ(4) مليارات متر مكعب، ومشروع نهر الكونغو سيكون في باطن الأرض، وكلها محاولات تحتاج مزيداً من الدراسات والتوضيحات، ولكنه أمر كبير، ثم أن أمريكا وإسرائيل للأسف لن تسمحا بهذا المشروع، لأن العائد من المتر المكعب من المياه في قطاع الصناعة (500) دولار، إذن ستحاربان، وهذا المشروع، ونحن نعلم أن إسرائيل كانت سبباً في ردم بحيرة «جونجلى» وحثت الجنوبيين علي هذا حتى لا تستفيد مصر منها.

وعندما سألت الدكتور أيمن عبد الوهاب، الخبير في الشئون الأفريقية ومياه النيل:

**** هل الداخل أستبشر خيراً بمشروع نهر الكونغو؟**

* فقال: ما يطرح من أفكار ورؤى حول نهر الكونغو ليس وقته الآن مع أنه فكرة جاذبة ولكن يوجد صعوبة شديدة في تطبيقها، ويجب أن ندرك أن جنوب السودان لم يوافق حتى الآن على استكمال مشروع قناة «جونجلى» التي ستوفر لمصر 8 مليارات متر مكعب والحديث عن نهر الكونغو يضر بملف المياه وبالتفاوض ويشتت الرأي العام المصري، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أننا نتحدث عن التعاون وليس الصراع ومصر تسعى لزيادة حصتها من المياه، وهذا لن يكون إلا من خلال التعاون ومشكلة حوض النيل سوء التوزيع وليس الندرة في المياه، لأن ما يتم استخدامه 10٪ فقط ومن هنا تكمن المشكلة في أبعادها السياسية وليس الفنية وهذا الحل يجب أن يتوازن بين الحل السياسي والحل الفني.

وجاءت إجابة الدكتور «مغاوري شحاتة»، أحد أكبر خبراء الجيولوجيا والمياه في الوطن العربي ورئيس جامعة المنوفية الأسبق، ومن كبار المعارضين لفكرة مشروع نهر الكونغو:

**** كيف جاءت فكرة ربط نهر الكونغو بنهر النيل لزيادة حصة مصر بـ(110) مليارات متر مكعب سنوياً؟**

* تقدم رئيس مجلس إدارة شركة «ساركو» عبر البحار بمقترح لوزارة الموارد المائية والري لنقل (110) مليارات م3 من المياه سنوياً من نهر الكونغو إلي نهر النيل، وبناء عليه قام الدكتور «حسام مغازى» وزير الري بتشكيل لجنة خبراء فنية برئاسة الدكتور «علاء ياسين» مستشار الوزير للسدود وعضوية الدكتور «محمد سليمان» مساعد الوزير والأستاذ بمعهد الهيدروليكا، والدكتور «وائل خيري»

رئيس الإدارة المركزية للتعاون الثنائي بقطاع مياه النيل لإجراء التقييم الفني المقترح.. رغم عقد اجتماع بين أعضاء اللجنة الفنية ورئيس الشركة وفريق العمل المقترح وتم خلاله مناقشة بعض النواحي الفنية والهيدروليكية، وطلبت اللجنة العديد من البيانات الخاصة تمهيداً لمناقشتها في الاجتماعات التالية، ثم تم توجيه الدعوة رسمياً لرئيس الشركة وفريقه الفني ثلاث مرات في شهر سبتمبر 2014 لاستكمال المناقشات، ولم يلب رئيس الشركة أو فريق العمل أياً من الدعوات الثلاث.. وتم عقد اجتماع بين الوزير ورئيس الشركة في أكتوبر 2014، لكن الأخير لم يقدم أياً من البيانات التي طلبت منه.

**** وماذا فعلت اللجنة الفنية بعد ذلك؟**

* اطلعت علي جميع البيانات التي قدمت للوزارة، وقامت بدراسة جميع البيانات، ومخاطر الاجتماعات والمخاطبات الرسمية بين الجهات الحكومية والسيادية المختلفة والمعنية بالمقترح..

وبناء علي هذه الدراسات التي قامت بها اللجنة الفنية قامت برفع تقريرها للوزير، الذي قام بمناقشة اللجنة، وتم استخلاص الرأي الفني لوزارة الموارد المائية والري بشأن مقترح ربط نهر الكونغو بنهر النيل لضخ (110) مليارات م3 من المياه سنوياً من نهر الكونغو إلى نهر النيل.. فوجدت اللجنة أكثر من عشرين نقطة فنية في منتهي الصعوبة وتقف عقبة في طريق تحقيق هذا الهدف.

**** إذا ما السبيل أمامنا لزيادة مواردنا المائية في ظل تحديات مستقبلية مفزعة في ملف المياه؟**

* من الأفضل العمل للاستفادة من كميات المياه الهائلة التي تضيع حالياً بالبخر والنتح بمناطق المستنقعات بجنوب السودان، وهي مشروعات سبق دراستها مراراً وتكراراً منذ الأربعينيات، مثل مشاريع استقطاب الفواقد من

أحـواض نهـر «الغـزال» ومنطقـة مسـتنقعات «مشـار» بحـوض نهـر «السـوباط» واستكمال قناة «جونجلى».. مع ضرورة التركيز علي قضايا المياه الإقليمية المهمـة الخاصة بنهر النيل وعلي رأسها المفاوضات الخاصة بسـد النهضـة، ومشـروعات استقطاب الفواقد بأعالي النيل، وقضايا المياه الأخرى داخل مصر.

وسألت الدكتور «حسام مغازى» وزير الري الذي رفض مشروع نهـر الكونغـو فقال:

**** لماذا رفضت مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل؟**

* فأجاب.. نحن نرحب بأي مشروع يجلب الموارد المائية لمصـر... لكـن عندما تم تقديم المشروع في الوزارة، قام بفحصه خبراء وزارة الـري وتـم تحديـد مسار المرور والتي أكدت أنها مليئة بالمستنقعات وفى مناطق بها حـروب الأهليـة والقبلية، ولدينا مثال أننا إلى الآن لم نتمكن من الانتهاء من حفر قناة جـونجلى منـذ أكثر من 30 عاما لتوفير 4 مليارات متر مكعب من المياه.

**** هل توجد صعوبات فنية وقانونية لتنفيذ هذا المشروع؟**

* نعم.. لأننا نتحدث عن مشروع نهر الكونغو لتوفير 100 مليار متر مكعب مع أننا لم ننجح في توفير 4 مليارات متر مكعب، بعدم استكمال تنفيذ قناة جـونجلى في جنوب السودان، ونهر الكونغو يحتاج إلى مدة أطول خاصة أنه يمر في مناطق بها مستنقعات بالإضافة إلى أنه يقع في منطقة خارج حوض النيل، ونقل الميـاه خـارج الحوض سيفجر قنبلة في كل الأعراف الدولية، وهـى نقـل الميـاه مـن حـوض إلى خارج الحوض، وستفتح أبواب لا يمكن إغلاقها بعد سنين، وأما السـبب الثالـث فهو أن المشروع من الناحية الفنية والهندسية يتحدث عن رفع مياه لأكثر من 120 مترا، ثم يمر في مجموعـة مـن المواسـير قـدرها الخبـراء بــ 500 ماسـورة قطـر الواحدة منها متران فهي تحتاج إلى طاقة ومن سيقوم بتوليد هذه الطاقة لدفع المياه

إلى أعلى الربوة فلا توجد مصادر طاقة، ووجدنا أن هناك 22 سببا لرفض المشروع وأنه غير قابل للتطبيق فنيا وهندسيا، بالإضافة إلى العواقب السياسية واللوجستية في المناطق التي يمر بها، ويصعب الوصول إليها ونؤكد أنه لن ندخل مستنقع لا نستطيع أن نخرج منه.

الموقف القانوني لمصر

من المعلوم أن:

على كل دولة تُقبل عضويتها في محيط الأمم المتحضرة، أن تفهم أنها لا تتمتع فقط بحقوق السيادة والكرامة ذات الطابع الوطني، وإنما عليها أن تلزم نفسها بأن تحترم احتراماً تاماً، تلك المبادئ والقوانين والأعراف التي اعتمدتها الدول المتحضرة، ومن بين هذه المبادئ والقيم المشتركة، أن الدولة ما إن ملكت حقاً فلا يمكنها الإضرار بالغير، والغير هنا الجماعة الدولية برمتها، ومن بينها بالطبع مصر دولة المصب لدول حوض النيل، ذات الموقع الجغرافي العصيب التي أقرت أحكام القانون الدولي كافة لها، بحقوق مميزة عن سائر دول حوض النهر الدولي.

لأنه في حال إصرار دولة ما على انتهاك المبادئ والأعراف الدولية المستقرة، وقامت بتهديد ركائز النظام العام الدولي.. وما لم تتخذ إجراءات فورية «سياسية واقتصادية وعسكرية» من المجتمع الدولي تجاه الدولة الجانحة، لإعادتها إلى احترام أحكام القانون، فإن الرأي العام العالمي يميل خلال فترة قصيرة إلى نسيان

انتهاك هذه الأحكام.

وهنا على الدولة المتضررة وهى مصر، أن تُذكر المجتمع الدولي بمسئولياته في هذا الصدد، وتنبيهه إلى أن من شأن التعنت الإثيوبي، أن يهدد ليس فقط المصالح الذاتية المصرية، بل يمكن أن يفضي إلى الفوضى والخروج عن النظم العالمية، التي استقرت عليها الأمم المتحضرة، والخرق السافر الجسيم لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وبالطبع فإن كافة التصريحات الرسمية التي صدرت عن المسئولين الإثيوبيين، التي حاولت تطمين مصر، والرد على المخاوف المشروعة للمصريين كافة، من الأضرار المستقبلية لسد النهضة، والتي لا تنحصر فقط في مقدار الحصة المائية التي تنتفع بها مصر، وبعد أن تم تحديدها في الاتفاقية الدولية بين مصر والسودان عام 1959، يمكن اعتبارها بينة لا تحتمل أي تأويل، في معرض دفاع المفاوض المصري، في أي محطة مقبلة في مجال تسوية الخلاف القانوني القائم، بشأن تنفيذ اتفاقية إعلان المبادئ لسد النهضة الإثيوبي.

ومن المؤكد أن الدبلوماسية المصرية فطنة، ومحتاطة لكافة التصريحات التي صدرت عن المسئولين الإثيوبيين، وفي مناسبات عدة وبخصوص سد النهضة.

حيث ثارت في الآونة الأخيرة الكثير من التساؤلات المشروعة لدى الشارع المصري، بخصوص إصرار إثيوبيا على المضي قدماً في بناء سد النهضة، والاكتفاء من جانبها بتطمين شعب مصر فقط بالتصريحات الشفاهية غير الموثقة، يتعهد من خلالها المسئولون الإثيوبيون بعدم الإضرار بمصر، من خلال أكبر مشروع وطني تقيمه الدولة الإثيوبية في تاريخها.

ولقد أكد رئيس الوزراء الإثيوبي، «هيل ماريام دسالين»، في 5 أكتوبر 2013،

عمق العلاقات بين إثيوبيا ومصر، متوقعاً أن تسهم مصر والسودان في بناء سد النهضة «لأنه بمثابة ملكية مشتركة وأنه مورد يتعين أن نستخدمه معاً»، على حد قوله، مشيراً إلى أنه يتعين على المصريين ألا يقلقوا من بناء هذا السد، وألا يشعروا بأن إثيوبيا ستلحق الضرر بهم لأن هذا شعور زائف.

وأكمل: «نقول إنه يمكننا أن ننمو معاً، ويمكننا أن نزدهر معاً، ويمكن أن نشارك في مواردنا المشتركة، لأن تاريخنا مشترك ومستقبلنا مشترك، وإنه بهذه العقلية فإن الموارد المشتركة يتعين استخدامها بطريقة لا تضر بأي أحد إذا كان ذلك ممكناً من الناحية الفنية ومن الناحية السياسية، وأن ما يعتقده الشعب المصري هو أنه يجب أن يكون هناك التزام بذلك.

كما صرح رئيس الوزراء الإثيوبي لإذاعة صوت روسيا: العلاقات مع مصر متوترة بسبب «سد النهضة».. والمصريون يخشون حصول إثيوبيا على حصتهم من النيل.. وان السد يحتوى على أخطاء لكنه لا يضر بأي بلدان أخرى.

أما في 23 مارس2015 فقد صرح «رئيس الوزراء الإثيوبي»: رسالتي للشعب المصري أن سد النهضة لن يضر بمصالحكم.. وأكد رئيس وزراء إثيوبيا أثناء جلسة توقيع وثيقة إعلان المبادئ بالخرطوم، أن سد النهضة لن يسبب أي ضرر لمصر وشعبها، وكذلك شعب السودان، وأن وثيقة إعلان المبادئ تعزز الثقة بين إثيوبيا ومصر والسودان، لافتاً إلى أن وثيقة إعلان المبادئ تضع الأساس للتعاون بين الدول الثلاث.

وعقب وزير الخارجية الإثيوبي، «تيدروس أدهانوم» ، في 27 يونيو 2014 حول البيان المشترك الذي أصدره الرئيس «السيسى» ورئيس وزراء إثيوبيا، في غينيا الاستوائية، إنهم سيتجنبون أي ضرر ممكن قد يسببه سد النهضة على استخدام المياه لمصر.

ولقد تناولت أحكام القانون الدولي العام، «الأعمال الانفرادية» التي تصدر عن الدول بوصفها مصدراً للموجبات الدولية، أي الالتزامات التي تفرض على الدول مسئولية معينة، تجاه من صدرت تجاهه هذه الأعمال الانفرادية، خصوصًا الدول ذات السيادة: أن الشخص الأول في الدولة من أشخاص القانون الدولي.

وإن هذه الأعمال ـ التصريحات الرسمية لممثلي الدول – تمثل تعبيراً عن إرادة مسندة إلى الدولة، وتستهدف أن تنتج بصورة عمديه آثاراً قانونية، لذا فمن غير المتصور أن تتملص أي دولة ذات سيادة من التصريحات الرسمية التي صدرت عن مسئوليها، خصوصًا الممثلين لهذه الدولة في علاقاتها الدولية الخارجية. وإن الوعد الانفرادي واحد من التعهدات المستقلة، عندما تتوافر فيها بعض الشروط ، وتصبح ملزمة لمن أصدرها إذا لم يستند فيها على تعهده.. والسوابق الأكثر شهرة هي الإعلان المصري في 24 ابريل 1957 حول قناة السويس، الذي صدر بعد حرب السويس، وإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة، والتصريحات الفرنسية لسنة 1974 عن التفجيرات النووية في الفضاء.. وفي الحالة الأخيرة أقرت محكمة العدل الدولية القيمة الإلزامية للوعد الانفرادي للدولة على أساس حسن النية، شرط أن يعبر بوضوح عن نية صاحبها وأن يصدر ذلك علناً، والعنصر الجوهري في التعهد الدولي، هو نية الطرف الملتزم وبصورة خاصة بالنسبة للقانون الدولي، فإن النية يمكن التعبير عنها بأية وسيلة.

ومحكمة العدل الدولية في قضية التفجيرات النووية الفرنسية، عدت إعلانات وزير الدفاع الفرنسي تعهداً من فرنسا على الصعيد الدولي، إذن فإن لها تفسيراً مرناً للقواعد الداخلية والدولية المتعلقة بتوصيف الأعمال الانفرادية، من حيث المبدأ، بأنها تلك الصادرة وحدها عن رئيس الدولة أو الحكومة ووزراء الخارجية، حيث يمكنهم إلزام الدولة على الصعيد الدولي دون أن يملكوا تفويضاً

كاملاً، وعليه فإن الدولة يمكن أن تجد نفسها ملتزمة على الصعيد الدولي، بموجب إعلان انفرادي من أي من الوزراء، دون أن تنص القواعد الدستورية على تدخل رئيس الدولة أو البرلمان، في إجراءات لإبرام الاتفاقيات الدولية، ويمكن الاستنتاج من كل ذلك بأن رجال الدولة، يجب أن يركزوا انتباههم الشديد على الآثار القانونية الدولية لبعض تصريحاتهم، ويتعين بصورة خاصة التأكيد بأن القانون الدولي طور جميع صور التعهد الدولي للدولة، وهذا ما تستفيد منه هيئات السلطة التنفيذية تبعًا لمبدأ فصل السلطات.

وبالرغم من هذا فإن الرئيس «السيسى» هو الذي قام بتحريك المياه الراكدة بين مصر وإثيوبيا، وأحدث هذا التطور في المواقف، بعد توقف أكثر من عام، نتيجة الزيارة التي قام بها إلي غينيا الاستوائية لحضور القمة الأفريقية، واجتماعه مع رئيس وزراء إثيوبيا، وإصدار الإعلان المشترك، ولأول مرة بخصوص سد النهضة ونهر النيل، وهذا الإعلان كان تطوراً مهماً وكبيراً في العلاقات المصرية – الإثيوبية، بعد أن توقفت المفاوضات مع إثيوبيا والسودان حول السد لأكثر من عام، فلولا اجتماع الرئيس مع رئيس الوزراء الإثيوبي، وإصراره أن تقوم إثيوبيا بتعهد كتابي، يقضي في النهاية إلي الحفاظ علي حقوق مصر، لما تم توقيع اتفاقية الخرطوم المشار إليها بهذا الشكل.

وأثرت زيارة الرئيس «السيسى» إلي إثيوبيا علي سير المفاوضات بانها جاءت أهم من الوثيقة، لأنها دعمت وعضدت ما توصلت إليه الدول الثلاث في اتفاقية الخرطوم، كما دعمت العلاقات الثنائية مع إثيوبيا بعد أن شابها توتر كبير في الآونة الأخيرة، بعد ان لعبت وسائل الإعلام في الدولتين، دوراً كبيراً أثر علي سير المفاوضات بين الدول الثلاث، ومن ثم زيارة الرئيس إلي إثيوبيا، وإلقاؤه خطاب أمام برلمان شعوب إثيوبيا ولأول مرة، من المؤكد أن ذلك ترك انطباعاً إيجابياً مهماً يؤطر ويبني أواصر التعاون والثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة للاتفاقية

«مصر والسودان وإثيوبيا».

وجاء مضمون اتفاق المبادئ الذي صدقت عليه مصر حول سد النهضة والذي وقع في 23 مارس 2015 في «الخرطوم»، بأنه اتفاق إطاري يتضمن مبادئ هادية، حاكمة واسترشادية يلتزم بها الدول أطراف هذا الاتفاق، في مرحلة لاحقة حين تبرم الاتفاقيات أو البروتوكولات التفصيلية، لما ورد من مبادئ عامة في اتفاق الخرطوم، ومن ثم فالاتفاق ملزم قانوناً من حيث أن الدول الموقعة عليه، لا تستطيع أن تخرج عن المبادئ الهادية التي وردت في الاتفاق، بمعنى أن الدول لا تستطيع أن تبرم اتفاقيات أو بروتوكولات لاحقة لا تمت بصلة في تفصيلاتها أو تفسيراتها عن هذا الاتفاق.

إذن هذا الاتفاق له إيجابيات بالنسبة لمصر أهمها: منذ أن شرعت إثيوبيا في بناء سد النهضة الكبير منذ 3 سنوات، على هذا الاتفاق لم تفلح مصر في التواصل مع إثيوبيا والسودان، وهى الدول التي تمثل حوض النيل الشرقي، في توقيع أية وثيقة قانونية إلزامية تجمع هذه الدول، وذلك بالنظر إلى الظروف الداخلية لمصر والإقليمية والدولية التي كانت تحيط بها، ولهذا فإن من أهم النجاحات التي حققتها مصر هو إبرام اتفاقية الخرطوم، لأن إثيوبيا ولأول مرة تقوم بالموافقة والتوقيع على اتفاقية دولية تتضمن التزامات محددة، كانت تصر في الماضي على رفضها.

خاصة البنود التي تتحدث عن تعويض الضرر في ذات الشأن، وأيضاً عوامل تحديد الانتفاع بمياه نهر النيل في غير أغراض الملاحة، وهذان البندان نجحت مصر في نقلهما حرفياً في اتفاقية الأمم المتحدة، لاستعمال مياه المجاري الدولية في غير الملاحة، وهذه الاتفاقية الدولية كانت في عام 1997.. وهذه الاتفاقية التي كانت تصر إثيوبيا ولا تزال في هذا الموقف على رفضها لولا نص

هذه الاتفاقية.

ولكن اعتراض البعض على العبارة التي وردت في الاتفاق، وتحديداً ما نص علي احترام والتزام فهذه الانتقادات، صدرت من غير القانونيين المتخصصين حيث يدعون أنه في كافة العقود أو الدساتير أو التشريعات أو المعاهدات الدولية، هناك النصوص الحاكمة، وتعني «حاكمية النص» وتعني أن هناك نصاً من الوثيقة يحكم ويسود، ويهيمن على ما دونه من نصوص في حالة اختلاف النصوص التالية لهذا النص الحاكم المانع، وبالتصديق على اتفاقية الخرطوم، ففي ديباجة الاتفاقية عبارة: «تلزم الدول الأطراف أنفسها بالتعهد» ومن ثم فأي لفظ لاحق في متن الوثيقة ذاتها يتعارض في مدلوله القانوني وليس اللغوي، مع لفظ «تلزم» فإن التفسير والتأويل مردهما كلمة «تلزم»..

ومن ثم فلا يجوز الدفع بأن كلمة «تحترم» أو تراعى أو تهتم هى الكلمات الحاكمة في هذا الصدد، فالعبرة ليست بالألفاظ والمباني ولكن العبرة بالمقاصد والمعاني، ولذا فإن ما سبق كان يجب أن يبقى على ما كان.

وأيضاً البعض يعيب علي الاتفاقية، لأنها لم تنص على الوسائل القضائية لتسوية النزاعات، إذا حدث أي نزاع بين الدول الثلاث.. إلا انه بالرغم من أن الوسيلتين القضائيتين لتسوية النزاعات بين الدول، تتميزان عن باقي الوسائل الدبلوماسية التي تم تضمينها في الاتفاقية، بيد أنه غنياً عن البيان، وبالرغم من ذلك فمن غير المنطقي اللجوء إلى التحكيم أو القضاء، حيث يستغرق مجرد الاتفاق على مشارطة التحكيم أو اللجوء إلى القضاء أشهراً عديدة، وذلك قبل اضطلاع هيئة التحكيم الدولية أو محكمة العدل الدولية بالفصل في ذلك النزاع، ومن ثم فإن الوسائل الدبلوماسية غير القضائية التي تم تضمينها في وثيقة الخرطوم، هي الأفضل والأنجز بالنسبة لمصر تحديداً.

والمثال الذي يُضرب في ذلك الصدد، أن محكمة العدل الدولية قضت في النزاع بين دولة قطر ودولة البحرين، حول تحديد الحدود البحرية بينهما بعد إحالة النزاع وقبول اختصاص المحكمة من طرفي النزاع بعد حوالي ثمانية أعوام.

وإذا كان البعض يتخوف من أن يكون التعاون على أساس «حسن النوايا» كما ذكر الاتفاق، فعبارة «حسن النية» ليست عبارة أخلاقية أو أدبية، بل ترتبط بمبادئ القانون الدولي، الذي يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن تنفذ تعهداتها الدولية «بحسن نية» كما تنص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول: «تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة، في المادة الأولى وفقاً للمبادئ لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً، الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية، ويقومون «بحسن نية» بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق».

ووفقاً لمبادئ القانون الدولي العام، تختلف الأعراف والمبادئ والقواعد الدولية في القانون الدولي، عن قواعد وأعراف المجاملات الدولية أو الأخلاق الدولية، وبتطبيق هذا المبدأ على حالة سد النهضة، فان الالتزامات الواردة في اتفاق الخرطوم، تكون التزاماً لإثيوبيا بتبادل المعلومات والبيانات حول السد، وإنشائه وآثاره علي مصر والسودان، ويكون تنفيذ هذا بمقتضى «حسن النية»، فلا يكفي تنفيذ الالتزام بل تنفيذه «بحسن نية» أي بالشكل والطريقة اللذين لا يضران بالدول الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية.

وبالضرورة تتحمل جميع الدول واجباً دولياً، هو أن تنفذ بحسن نية الالتزامات الناجمة عن المعاهدات، وعن مصادر أخرى للقانون الدولي، ولا يجوز لأي دولة اللجوء إلى نصوص في دستورها أو قوانينها، كعذر لإخفاقاتها في تنفيذ هذا الواجب، ومن أقدم المبادئ في القانون الدولي مبدأ وجوب احترام المعاهدات،

حتى إن كانت هناك خلافات في الرأي بالنسبة إلى الطبيعة المطلقة لهذا المبدأ، والظروف التي يمكن بموجبها التخلي عنه بصورة قانونية، ويمثل واجب احترام الالتزامات بحسن نية شرطاً جوهرياً وأساسياً، لأي نظام قانوني على الرغم من اتساع نطاقه، قد يكون موضوعًا لتفسيرات مختلفة.

إن الإنجاز الحقيقي للمفاوض المصري في هذه الاتفاقية، هو إصراره بفهم كامل علي تضمينها نصوص المادتين 5 و7 من اتفاقية الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية لعام 1997، ويلاحظ ذلك سريعاً كل ذي فطنة بمجرد مطالعته بالمبدأين 3 و4 من اتفاقية إعلان المبادئ، وفيهما تم التأكيد على مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، ومبدأ عدم الضرر، وبمطالعة نصوص الاتفاقية، نجد أنها أكدت على مبدأ التعاون والتأكيد أن الغرض من السد هو توليد الكهرباء، كما تعهدت الدول بتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء، حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية، خلال المراحل المختلفة للمشروع، كما أكدت الاتفاقية على الاتفاق فيما يخص الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول للسد التي ستشمل كافة السيناريوهات، والتأكيد على أولوية دول المصب في شراء الطاقة المولّدة من سد النهضة، وغير ذلك من الأحكام، وهنا لا يجوز لكائن من كان أن يحاجج أو يدفع بأن توصيات هذه اللجنة غير ملزمة لأي طرف من الأطراف، بعد هذه العبارات الحاسمة القاطعة، التي تستدعي من كل ذي عقل التعقل بدلاً عن الاندفاع والحماسة التي لا تنفع بل تضر.

والاتفاقية ذاتها تنص علي أن المكتب الاستشاري، يقوم بأكبر وأهم دور في كل ما يتعلق بإنشاء سد النهضة، حيث إنه بالرغم من أن هذا مكتب استشاري، ولكن ليس المقصود أن تكون تقاريره للدول الثلاث تقارير استشارية، بل إن الوثيقة

تلزم تحديداً إثيوبيا باعتبارها دولة السد، ومصر والسودان بالالتزام بالتقرير الـذي سينتهي إليه المكتب، بخصوص مسائل فنية مهمة مرتبطة بإنشاء وتشـغيل السـد، ومعامل أمانه، والملء لأول مرة، وهي المسائل المهمة التي سـتقوم الـدول وفقـاً لاتفاقية الخرطوم بإبرام الاتفاقيات أو البروتوكولات اللاحقة، والمشـار إليهـا في وثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة(1).

التقرير الفني عن المشاكل الفنية التي تمنع إنشاء السد الإثيوبي نهائيا و الحل المقترح

دكتور مهندس/ أحمد عبد الخالق الشناوي

خبير دولي موارد مائية و تصميمات السدود

بمشروعات هيئات الأمم المتحدة (سابقا)

(1) د/ «أيمن سلامة».

مدير مشروع السوق الأوربية المشتركة- للبحث و تنمية الموارد المائية بسيناء

مقدمة...

عند... تصميم أي سد، وعلى الأخص في المناطق الجبلية و الوديان، فإنه يجب أن يستشار أولا خبيرا جيولوجيا، حتى يحدد ما إذا كانت المنطقة التى يزمع إنشاء السد بها، تقع تحت تأثير أحد أو كل العوامل الجيولوجية الآتية:-

- هل توجد فوالق أرضية بالمنطقة المزمع إنشاء السد بها؟...
- و ما هي درجتها و عمقها؟
- هل يمر بهذه المنطقة حزام زلازل نشط ؟
  - ما هي درجات الزلازل التي تحدث فى هذه المنطقة؟
  - ما هو التكرار الزمني لحدوث هذه الزلازل؟؟
- هل توجد براكين نشطة في هذه المنطقة؟
  - ما هي درجتها؟
  - و ما هو التكرار الزمني لحدوثها؟
  - مدى انتشار هذه البراكين في منطقة الفوالق، و عليها؟

يسلم... هذا التقرير الجيولوجي، إلى المهندس المدني المختص بتصميم السد، و الذي بدوره يستكمل تقرير الخبير الجيولوجي و يقوم بعمل الدراسات الآتية أولا و قبل تصميم السد:-

- في حالة وجود فوالق أرضية، فإن المهندس يقوم بدراسة ديناميكية حركة هذه الفوالق، ومدى تأثير حركتها في كلا من الحالات الآتية:

- وزن جسم السد المزمع إنشاءه...
- وزن المياه التي سيحجزها السد...
- مدى احتمال تسرب المياه، التي سيحجزها السد، في هذه الفوالق...
- إذا وجد أنه يحدث براكين على هذه الفوالق و المناطق المحيطة به، فهذا يعنى أن هذه الفوالق، خطيرة و قد يتسبب إضافة حمل السد و مياهه عليها، بالإضافة إلى تسرب هذه المياه فيها... فإن هذا الفالق سينهار تماما، و قد تنفصل هذه المنطقة بالكامل... تماما مثل ما حدث مع جزيرة مدغشقر، و انفصالها عن قارة إفريقيا...

2- تأثير بناء السد و مخاطره على الموارد المائية المصرية:

تتحدد مخاطر إنشاء السد على موارد مصر المائية، في خطرين أساسيين... مخاطر جيولوجية... إهدار الموارد المائية...

2-1- المخاطر الجيولوجية...

و هذه... بدورها تنقسم إلى خطرين... ألأول... تسرب مياه بحيرة السد في الفالق الأرضي إلى كلا من البحر الأحمر و المحيط الهندي... أما الثاني... فهو انهيار هذا الفالقين الإثيوبيين، و انفصال القرن الإفريقي عن إفريقيا...

بتحليل... صور الأقمار الصناعية، وجدت الفوالق الأرضية الآتية :-

الشكل رقم (1)، يوضح صورة الأقمار الصناعية، و التي توضح الآتي:-

- توضح الصورة البحر الأحمر، و هو ما يطلق عليه جيولوجيا، اسم، «الفالق الإفريقي الأعظم»... حيث أنه الفالق الذي فصل قارة إفريقيا عن الجزيرة العربية...

- توجد سلسلة من البراكين النشطة في قاع هذا الفالق، البحر الأحمر، مما ساعدت هذه البراكين في حدوث انهيار هذا الفالق و حدوث انفصال آسيا عن إفريقيا...

- نتج عن هذا الفالق الأعظم فوالق أخري عظيمة ، عمودية عليه... فى القرن الإفريقي... وهي الموضحة باللون الأصفر...

- توضح الخريطة (1) أيضا، الفالقين العظيمين...

- Eastern Ethiopian Fault& Western Ethiopian Fault

- بدراسة هذين الفالقين، وجد أن امتداد الفالق الغربي، هو المتسبب في انفصال جزيرة مدغشقر عن إفريقيا...

كذلك فإن الشكل رقم (2)، يوضح صورة الأقمار الصناعية و التي توضح الآتي :-

- أدى حدوث هذين الفالقين، إلى حدوث فوالق ثانوية كثيفة، تغطى معظم الهضبة الأثيوبية...

- حيث أن هذه الفوالق الثانوية نشأت بحدوث هذين الفالقين، لهذا فإن جميع هذه الفوالق الثانوية تتصل جميعها ببعض تحت سطح الأرض... و هذا يعنى أن أي تسرب مائي من أيا من هذه الفوالق الثانوية، ستتجمع لتصب في الفالق الرئيسي... و هذا ما سوف يحدث عند إكتمال بناء السد و تخزين المياه....

2-2- البراكين...

أوضح الشكل (2) وجود نشاط بركاني كبير على طول هذه الفوالق... و هذا يُعظم من خطورة هذين الفالقين، و كونهما غير مستقرين...

3- التقرير الهندسي...

3-1- الاستقرار الإستاتيكي للفوالق...

عند حدوث أي فالق أرضى، فإن هذا الفالق قد يستقر بفعل الخشونة التي تسببها الركام الناتج عن هذا الكسر (الفالق)، و التي تتواجد بين سطحي الفالق، بكامل عمقه... فإذا استقر الفالق على هذا الوضع، فيقال أنه وصل إلى حالة الاستقرار الإستاتيكي...

3-2- الحركة الديناميكية للفوالق...

تتحرك الفوالق الأرضية، عند تعرضها لأحد أو كل المؤثرات الآتية :-

- حدوث زلازل نتيجة تحرك فالق أرضى قريب...
- حدوث بركان على هذا الفالق، أو قريبا منه...
- حدوث تدخل أنساني على جانبي الفالق...مثل :-

○ إضافة أي أحمال على أحد جانبي الفالق... حيث أنه يمكن تشبيه جانبي الفالق بكفتي ميزان، و أن الفالق هو محور الميزان... لهذا فإننا نجد عند حدوث فالق أرضى ظهور المرتفعات على جانبي هذا الفالق... تماما مثل ما حدث على جانبي البحر الأحمر... و هذا له تفسير علمي، ليس هنا مجال لتفسيره...

○ و بالعكس، فإنه عند إضافة أي حمل على إحدى كفتي الميزان (جانبي الفالق)، فإنه يختل اتزان الميزان... و هذا تماما ما يحدث عند البناء على أحد جانبي الفالق... أو تخزين المياه، علي أحد جانبي الفالق، فإن الفالق يفقد اتزانه الإستاتيكي، و يتحرك... و قد ينهار تماما...

○ عند تخزين المياه على هذا الفالق العظيم، أو أي فالق فرعي ناتج عن هذا الفالق العظيم، فإن هذه المياه سوف تتسرب في الفالق، لتكتسح كل الركام الناتج عن حدوث الفالق، فتزيله، فيفقد الفالق اتزانه الإستاتيكي و يتحرك...

○ في حالتنا هذه، لو تم استكمال بناء هذا السد، فهذا يعنى فقدان الفالق الأرضي لاتزانه الإستاتيكي... للأسباب الآتية :-

▪ حمل جسم السد... و لقد حدث بالفعل عند استكمال بناء فقط 30٪ من جسم السد، و التفجيرات التي تمت في المنطقة، حيث أنه بالتحليل العلمي، يعتقد أنه قد اختل فالق البحر الأحمر و نشأ عن هذا، فالق أرضى على جانب الجزيرة العربية، في منطقة جيزان... و سلسلة الزلازل هذه التي ضربت نجران و امتدت شمالا لتصل إلى مكة المكرمة... يوضح الشكل (3) الفالق الأرضي الذي حدث في جيزان... و كذلك الجدول المرفق (و هو إصدار المساحة الجيولوجية الأمريكية)، و الذي يوضح الزلازل التي حدثت في يوم 23/ 1/ 2014...

▪ كمية المياه المزمع تخزينها، أمام السد... حتى لو كانت فقط 14 مليار متر^3... فكما نعلم أن المتر^3 من المياه يزن واحد طن، فإن 14 مليار متر^{3}تزن 14 مليار طن، ستكون حملا على الفالق... ليس هذا فقط... بل فإن هذه المياه ستتسرب داخل الفالق تحت هذا الحمل المروع... مسببة ضغوطا على جانبي الفالق... ليزداد اتساعا... مما سيؤدى بالحتم إلى إنهيار هذين الفالقين، الشرقى والغربي، و إنفصالهما عن القارة الإفريقية، و إتجاهما إلى المحيط الهندي، تماما مثل ما حدث مع جزيرة مدغشقر... فى هذه الحالة سيتجه النيلين الأزرق والأبيض بجميع روافدهما إلى المحيط الهندي... و يجف نهر النيل تماما... و لا تهنأ إثيوبيا بسدها أنظر إلى الشكل (4)، حيث يوضح مصير القرن الإفريقي، بجميع دوله... و كذلك مصير الدول الواقعة على منابع النيل الأبيض...

(يذكر هنا)

فى الفقرتين السابقتين... تم إيضاح المخاطر العظيمة التي يمكن أن تحدث من جراء بناء هذا السد... و قد يخرج البعض ينكرون هذه التوقعات، بدون أي

أساس علمي، فقط لأنهم جيولوجيين، لا يعلمون أو ينكرون أن المهندسين المدنيين درسوا في سنواتهم الأولى علم الجيولوجيا و على الأخص الفوالق الأرضية و استقرارها الإستاتيكي و حركتها الديناميكية... و ذلك للحرص منها عند بناء المنشآت عليها، و حسابات أساساتها... إلا أن هذه التوقعات لها أساسها العلمي بل و العملي أيضا من الظواهر الطبيعية... و التي ليست من أهداف هذه الدراسة...

لهذا فإن المفاوض المصري يجب أن يصر على إعتبار هذه المنطقة هى «محمية طبيعية»، و لا يجب البناء عليها و إخلال الميزان الإستاتيكي لفوالقها

4- تأثير بناء السد على الموارد المائية المصرية...

لحين...أن يحدث هذا الخراب العظيم و انفصال القرن الإفريقي المحتمل، فإنه سيحدث فقدان للموارد المائية المصرية، بدأ من تخزين المياه في بحيرة السد... سيحدث هذا الفقدان عن طريق النقطتين... الآتيتين:-

فقدان المياه عن طريق البخر من سطح البحيرة... تسرب جزءا من مياه بحيرة السد إلى البحر الأحمر و المحيط الهندي، عن طريق الفوالق...

4-1- فقدان المياه عن طريق البخر...

تم تصميم هذا السد... ليحجز 74 مليار متر مكعب من المياه، في بحيرة عمقها 150 مترا... بحسبة بسيطة يمكن حساب مسطح البحيرة، كالآتي:-

مسطح البحيرة = حجم التخزين ÷ عمق البحيرة

$= 74 \times 10^{9} \div 150$

= 490 مليون $م^{2}$

بمراجعة بيانات الأرصاد الجوية، يتضح أن معدل البخر من المسطحات المائية فى هذه المنطقة تتعدى 4 ملليمتر/ يوم... لتصل إلى:-

معدل البخر اليومي = 004، ملى/ يوم× 365 يوما

= 146 سم/ سنة كمية التبخر من سطح البحيرة = معدل التبخر السنوي × مسطح البحيرة = 720 مليون م^3/ سنة

و حيث أن... استهلاك فدان الأرض الزراعية من مياه الري...

= 5000 م^3 / سنة

يصير... مساحة الأراضي التي سيتم تبويرها، فقط من فاقد البخر...

= 720 مليون/ 5000 م^3/ فدان

= 140 ألف فدان

4-2- تسرب مياه البحيرة إلى البحر الأحمر و المحيط الهندي...

كما ذكرنا سابقا... أن الفوالق الأرضية الكبيرة، تتسبب في فوالق أخرى فرعية، تنتشر في معظم أنحاء الجبل... و أن هذه الفوالق الفرعية، و هي قد لا تري بالعين المجردة، و تحتاج إلى أبحاث «سيزماتيك» لاكتشافها، هي متصلة مباشرة بالفوالق الرئيسية المسببة لها... لهذا فإن إنشاء بحيرة السد فوق هذه الفوالق، حتى و لو كانت تلك الفرعية، تؤدى إلى تسرب مياه البحيرة إلى الفوالق الكبرى، و منها إلى البحر و المحيط...

و بالتالي... تعمل هذه الفوالق كبلاعات تتسرب منها مياه بحيرة السد و تفقد إلى أن يتم انفصال القرن الإفريقي...

و يجف نهر النيل...

و بـالطبع فـإن هـذه الميـاه المتسـربة هـي مـن صـميم حقـوق ميـاه دول المصب...مصر و السودان..

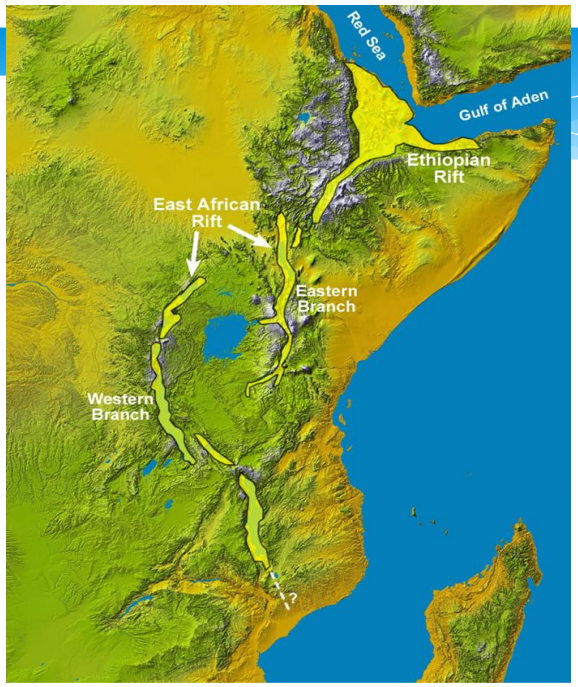

الشكل (1)

صورة الأقمار الصناعية للقرن الإفريقي- موضحا الفوالق الأرضية باللون الأصفر

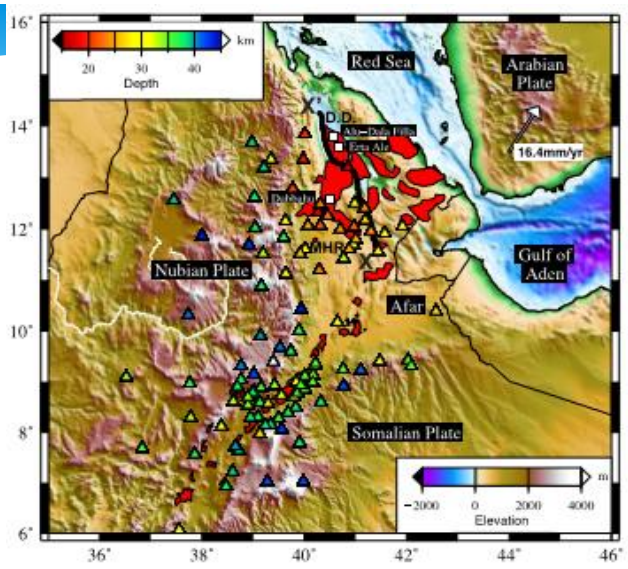

الشكل (2)

صورة بالأقمار الصناعية توضح الفوالق الأرضية الفرعية-

و النشاط البركانى على طول الفوالق

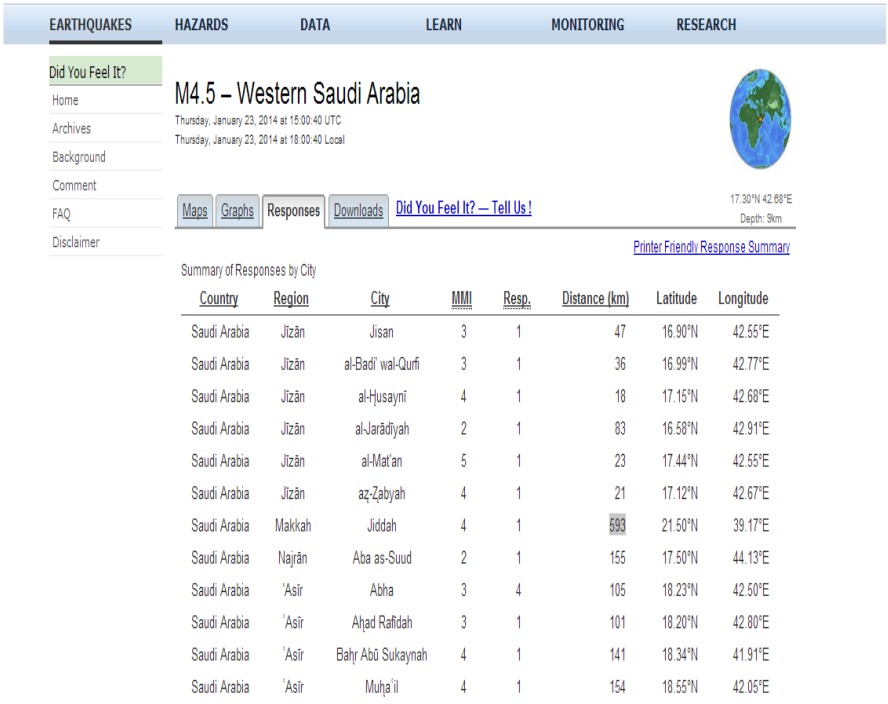

EARTHQUAKES HAZARDS DATA LEARN MONITORING RESEARCH

Did You Feel It?
Home
Archives
Background
Comment
FAQ
Disclaimer

M4.5 – Western Saudi Arabia
Thursday, January 23, 2014 at 15:00:40 UTC
Thursday, January 23, 2014 at 18:00:40 Local

17.30°N 42.68°E
Depth: 9km

Maps | Graphs | Responses | Downloads | Did You Feel It? – Tell Us !

Printer Friendly Response Summary

Summary of Responses by City

Country	Region	City	MMI	Resp.	Distance (km)	Latitude	Longitude
Saudi Arabia	Jīzān	Jisan	3	1	47	16.90°N	42.55°E
Saudi Arabia	Jīzān	al-Badī' wal-Qurfi	3	1	36	16.99°N	42.77°E
Saudi Arabia	Jīzān	al-Ḥusaynī	4	1	18	17.15°N	42.68°E
Saudi Arabia	Jīzān	al-Jarādīyah	2	1	83	16.58°N	42.91°E
Saudi Arabia	Jīzān	al-Mat'an	5	1	23	17.44°N	42.55°E
Saudi Arabia	Jīzān	aẕ-Ẓabyah	4	1	21	17.12°N	42.67°E
Saudi Arabia	Makkah	Jiddah	4	1	593	21.50°N	39.17°E
Saudi Arabia	Najrān	Aba as-Suud	2	1	155	17.50°N	44.13°E
Saudi Arabia	'Asīr	Abha	3	4	105	18.23°N	42.50°E
Saudi Arabia	'Asīr	Aḥad Rafīdah	3	1	101	18.20°N	42.80°E
Saudi Arabia	'Asīr	Baḥr Abū Sukaynah	4	1	141	18.34°N	41.91°E
Saudi Arabia	'Asīr	Muḥa'il	4	1	154	18.55°N	42.05°E

جدول يبين الزلازل التي ضربت غرب الجزيرة العربية

بدءا من جيزان حتى مكة... (إصدار المساحة الجيولوجية الأمريكية)

الشكل (3)

صورة بالأقمار الصناعية للفالقق الأرضي الذى حدث فى جيزان 23/ 1/ 2014

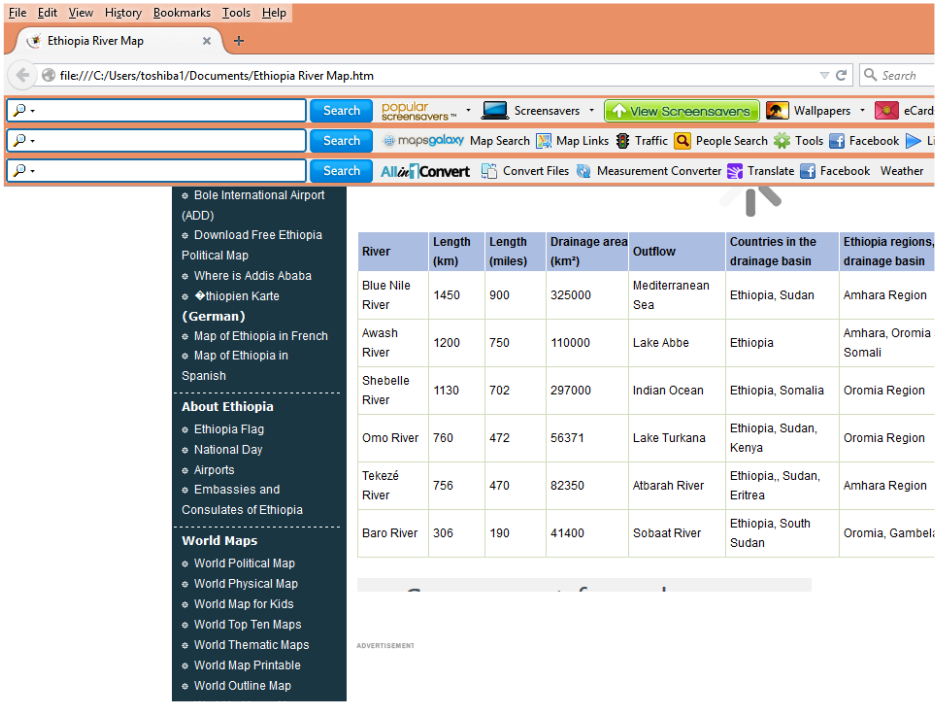

River	Length (km)	Length (miles)	Drainage area (km²)	Outflow	Countries in the drainage basin	Ethiopia regions, drainage basin
Blue Nile River	1450	900	325000	Mediterranean Sea	Ethiopia, Sudan	Amhara Region
Awash River	1200	750	110000	Lake Abbe	Ethiopia	Amhara, Oromia Somali
Shebelle River	1130	702	297000	Indian Ocean	Ethiopia, Somalia	Oromia Region
Omo River	760	472	56371	Lake Turkana	Ethiopia, Sudan, Kenya	Oromia Region
Tekezé River	756	470	82350	Atbarah River	Ethiopia,, Sudan, Eritrea	Amhara Region
Baro River	306	190	41400	Sobaat River	Ethiopia, South Sudan	Oromia, Gambel

شكل (5)

المصير المتوقع للدول الواقعة على القرن الإفريقي

و الدول الواقعة على منابع النيل الأبيض... و جفاف نهر النيل

4- إقتراح لحل مشكلة السد الإثيوبى، و باقى السدود التى تزمع إثيوبيا بنائها على النيل الأزرق

4-1- الاقتراح الفني...

بدلا من أن يبنى سدا واحدا، عند مصب النيل الأزرق، فإنه يتم بناء عدة سدود صغيرة على طول المجري... لا يزيد ارتفاع أي سد عن ثلاثة أمتار فوق أعلى منسوب للنهر... بالتالي فإن المياه التي سيتم تخزينها ستكون كميتها صغيرة جدا و ضغط هذه المياه لن يزيد عن ثلاثة طن على أي فالق ستعلو فوقه مياه السد... و بالتالي فإنه يتم توليد الطاقة الكهربائية بتحويل الطاقة الإستاتيكية للمياه المخزنة، إلى طاقة كهربائية...يوضح الشكل (5) رسما كروكيا لنظام هذه

السدود...

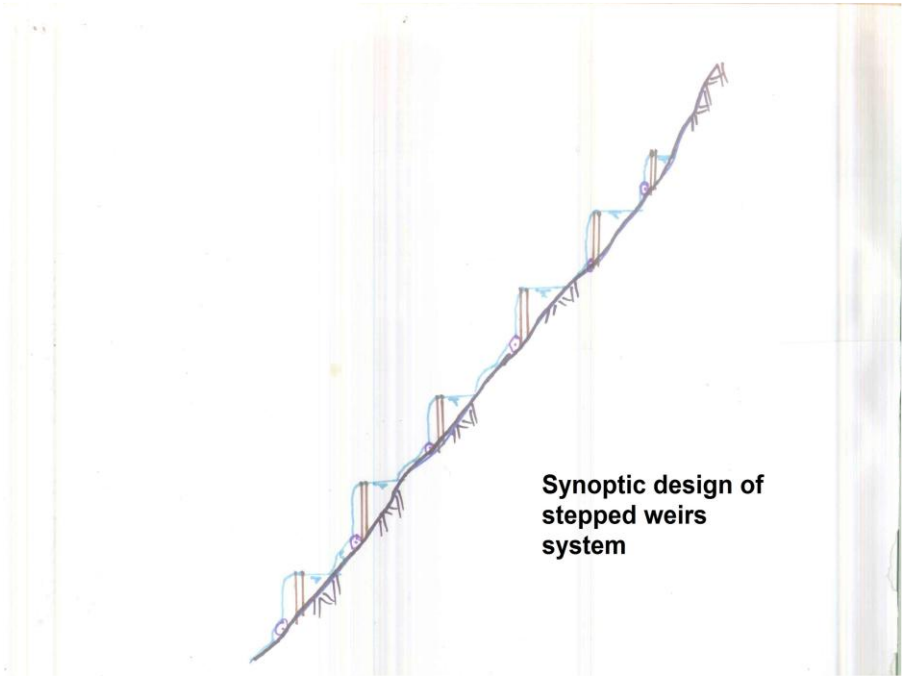

شكل (5) كروكى يوضح شكل و توزيع السدود المقترحة

4-2- نوع السدود المقترحة...

يتم بناء سلسلة السدود هذه بالاستفادة قدر الإمكان بالتربة التي سيبنى عليها هذه السدود... ستصمم هذه السدود بحيث تكون مباني، بحيث يمكن أن تنساب المياه من عيون مختلفة كالآتي:-

- تكون هذه العيون، وهي فتحات أسفل هذه السدود، و ذلك لنقل الطمي لبعد السد و عدم السماح له بالترسيب أمام السد... هذا لن يحرم السودان من

الطمي الذي سيرسبه السد المقترح...

سلسلة... السدود المقترحة هذه لها المميزات التالية:-

- ستقوم بتوليد الطاقة الكهربائية، بالاستفادة من على الأقل من نصف ارتفاع بحيرة «تانا»... و هي بداية النيل الأزرق، و الذي يبلغ 1778 مترا... أي ستكون الطاقة الإستاتيكية التي ستستخدم في توليد الطاقة الكهربائية... أكثر من خمسة أمثال الطاقة الكهربائية التي سيتم توليدها من السد المقترح، و الذي ارتفاعه حوالي 150 مترا... و أكثر من باقي السدود الأخرى التي تعتزم إثيوبيا بنائها...

- كما ذكرنا سابقا... من أن هذه السدود سيتم بناء معظم أجزائها، من التربة الموجودة فى موقع السد، و هي من الطمي الذي يمكن تصنيع بلوكات الطوب الأحمر منه... و ذلك بعمل قمائن من هذه القوالب، حيث يتم إحراقها بخشب الأشجار المتكاثرة فى هذه المنطقة... لهذا فإن تكلفة إنشاء هذه السدود ستكون رخيصة جدا...

- توربينات توليد الطاقة الكهربائية التي سيتم استخدامها صغيرة، يتم إنتاجها بواسطة الهيئة العربية للتصنيع...

4-3- الاقتراح السياسي للتفاوض

هذه... السدود المقترحة تم تصميمها، تصميما مبدئيا، بحيث تحقق الآتي:-

- بسيطة جدا و سهلة جدا في إنشائها... بحيث يمكن للمقاولين المصريين البسطاء تنفيذها...

- رخيصة جدا، بحيث يمكن أن تقوم الحكومة المصرية بإنشائها على حسابها... على أن تأخذ أحقية بيع الكهرباء المنتجة... بالشراكة مع الحكومة

الإثيوبية...

- عدم ترسيب الطمي و حرمان السودان منه... بحيث يمكن أن تدعم السودان موقف مصر...

- تواجد المصريين في هذه الدولة سيقوى مركزها السياسي، ليس فقط فى إثيوبيا، بل في إفريقيا بالكامل...

- حيث أن إثيوبيا تعتبر نافورة مياه، حيث أن بها أنهارا أخرى، بخلاف النيل ألأزرق، لهذا فإن تواجد المصريين هناك بهذه الطريقة، سيتيح لنا أن نقوم بتحويل بعضا من هذه الأنهار، إن لم تكن كلها إلى مصر... ليس هذا فقط بل الاستثمار في مجال توليد الطاقة الكهربائية بنفس هذه الطريقة من باقي الأنهار... و ذلك كالآتي:-

  - الأنهار... «أومو»، «أكابو» و «بارو»... يتم توصيلهم بالقناة التي قمت أنا بالفعل بتصميمها لصالح الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل... في أواخر الثمانينات من القرن السابق... لتصب في نهر النيل الأبيض في جنوب السودان... إجمالي إيراد هذه الأنهار يصل إلى 30 مليار متر مكعب فى العام... في المقابل يتم استغلال انحدار هذه الأنهار لتوليد الطاقة الكهربائية، بإنشاء سدود تماما مثل تلك المقترحة سابقا في هذه الدراسة... سيصير مشاركة إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان في هذه الكهرباء، لكي يسمح لنا في نقل هذه المياه لصالح مصر...

  - الأنهار...«شبيلى»، «أواش» و «جناتي»... سيتم الاستفادة من مياهها بنفس الطريقة السابقة... يصل إيراد هذه الأنهار الثلاثة إلى نفس إيراد النيل الأزرق... أي حوالي 75 مليار متر مكعب / سنة...

  - بالتالي...فإنه سيزيد إيراد نهر النيل بأكثر من 75 مليار متر مكعب...

بالإضافة إلى إيراد النيل الأزرق... هذه الزيادة تعنى زيادة الرقعة الزراعية بمقدار 15 مليون فدان...

- هذا بالإضافة... إلى توفير طاقة كهربائية كبيرة جدا، نصيب مصر منها سيغطى كل احتياجات مصر على أقل تقدير حتى المستقبل القريب...

4-4- التقدير المبدئي للطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها...

معادلة... حساب الطاقة الهيدروكهربائية هي...

$$P= c \times a \times g \times h \times q$$

4-4-1- الكهرباء المولدة من انحدار النيل الأزرق...

Blue Nile:-

P = 14.5 Gw

Ethiopia share =20%

= 0.2× 14.5 = 2.9 Gw

Egypt share = 80%

= 0.8 × 14.5 = 11.6 Gw

4-4-2- الكهرباء المولدة من انحدار الأنهار الأخرى...

حيث أن هذه الأنهار، التي سيتم تجميع مياهها و توصيلها بنهر النيل، تنحدر من نفس ارتفاع منبع النيل الأزرق، فإنه يمكن عمل حسبة تقريبية، للطاقة الكهرومائية التي يمكن توليدها من قوة اندفاع مياه هذه الأنهار كنسبة من هذه الكهرباء التي يمكن توليدها من النيل الأزرق... كالآتي:-

كمية... الكهرباء الممكن توليدها

= الكهرباء الممكن توليدها من النيل الأزرق× كمية المياه المجمعة من هذه الأنهار/ إيراد النيل الأزرق

=14.5 × 75/48

= 22.60 Gw
Egypt Share = 22.60 ×0.8 = 18.0 Gw
Total Egypt electrical share = 11.6 + 18.0 = 29.6 Gw

بطرح... هذا المشاريع على إثيوبيا، فإنه يتم استبدال مشروع السد الإثيوبي بهذه المشاريع التي ستزيد من إيراد إثيوبيا و جيرانها من الكهرباء، و حماية مصر من فقدانها جزءا... إن لم يكن كل... إيرادها المائي... بل و تزيد من إيراد مصر المائي... بالإضافة إلى حصولها على حصة ليست بالصغيرة من الكهرباء...

و الله الموفق

دكتور مهندس/ أحمد عبد الخالق الشناوي

خبير دولي فى الموارد المائية و تصميمات السدود

الأمم المتحدة (سابقا)

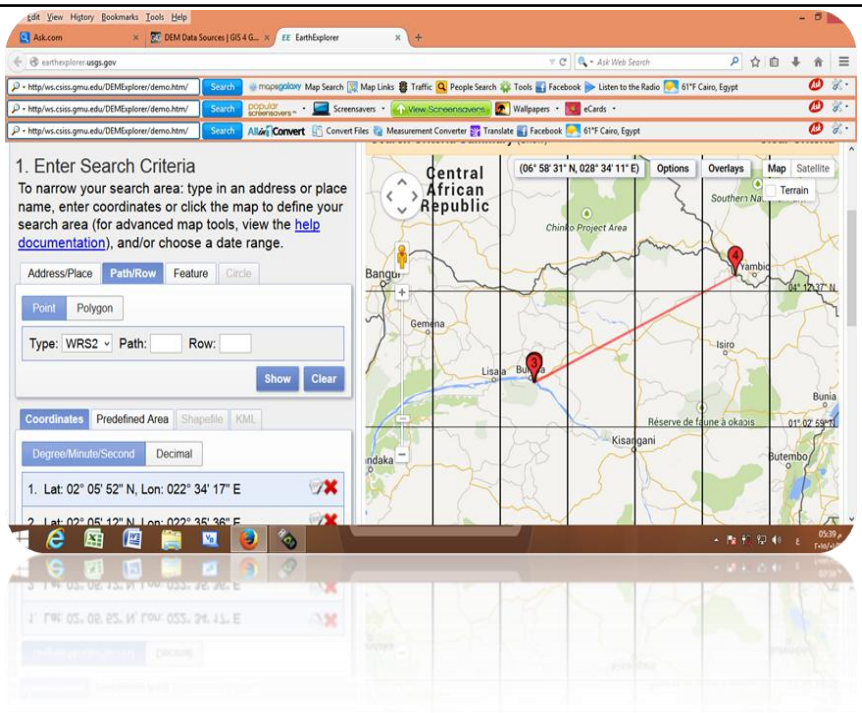

مسار النهر داخل الكونغو

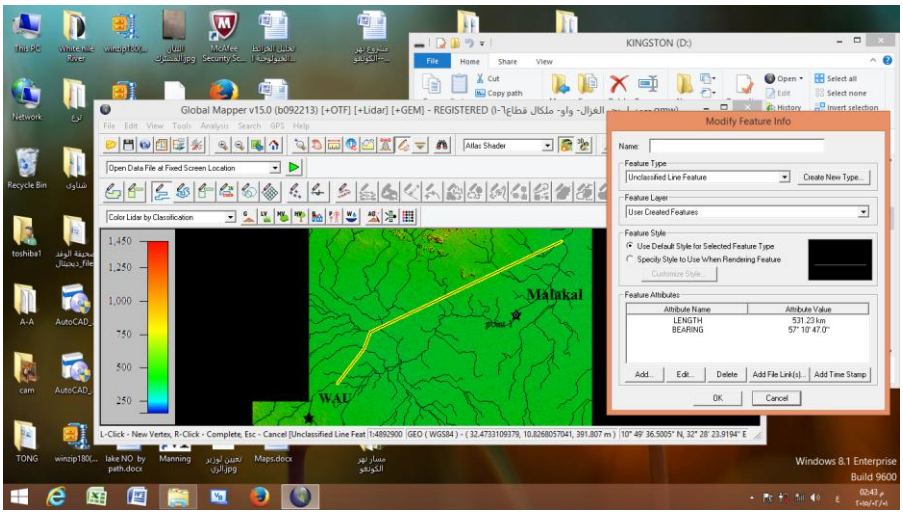

مسار النهر داخل جنوب السودان

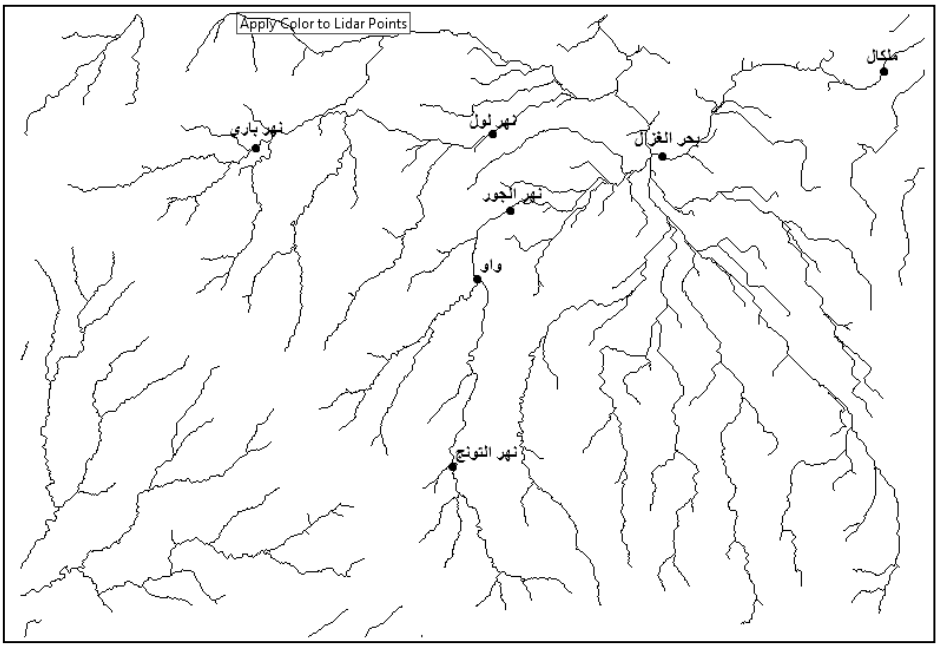
Apply Color to Lidar Points
ملكال
نهر لول
نهر باري
بحر الغزال
نهر الجور
واو
نهر التونج

مع الدكتور إبراهيم نصر الدين

مع الأستاذ محمد فايق

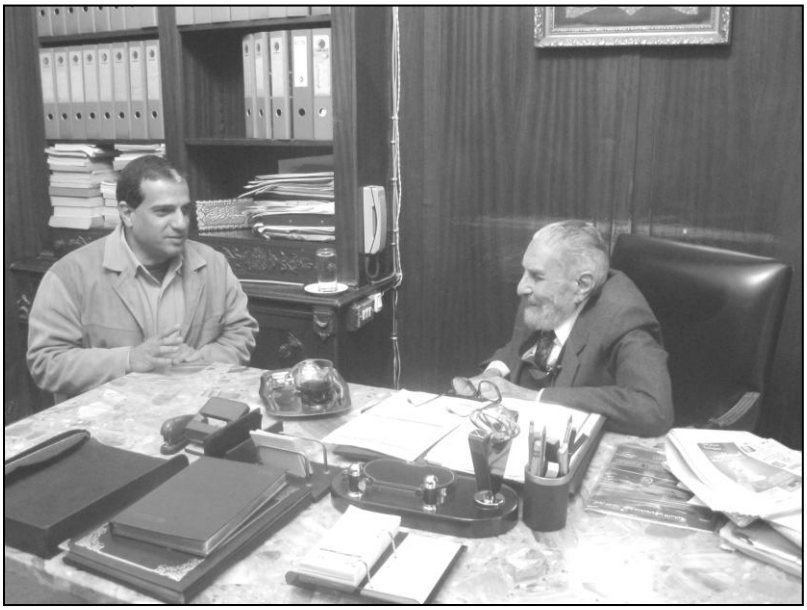

مع اللواء محمد غانم

مع السفيرة منى عمر

مع الدكتور زكي البحيري

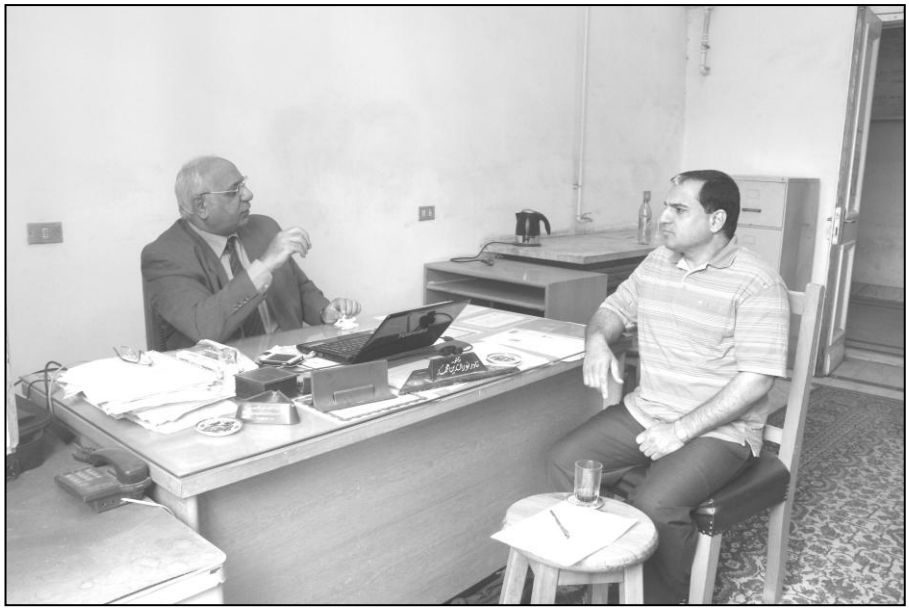

مع الدكتور نادر نور الدين

مع الدكتور أيمن عبد الوهاب

مع الدكتور ضياء الدين القوصي

مع الدكتور أحد الشناوي

مع السفير أحمد أبو الغيط

مع الدكتور هاني رسلان

مع الدكتور مغاوري شحاتة

مع الدكتور حسام مغازي

مع الدكتور محمد نصر علام

مع السفير محمد كامل عمرو

مع الأستاذ مصطفى الجندي

المؤلف في سطور

* الاسم / ممدوح دسوقي .

* صحفي بالوفد.

* المهنة / كاتب صحفي/ باحث ومؤلف.

* عضو نقابة الصحفيين.

* باحث ومتخصص في ثورة يوليو.

* حاصل على دورة الدراسات الإستراتيجية والأمن القومي رقم (8) من كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية.

نشرت له مقالات في جرائد:

الوفد، الأحرار، الغد، المشهد، اللواء العربي «جريدة أمريكية تصدر باللغة العربية».

صدر له:

* جملة خسائر في السياسة والنسوان.

* قديس الصحافة المصرية لويس جريس شاهد على العصر.

* احمد سعيد الإعلامي الأشهر في الستينات وشهادته التاريخية.

* مصر بين الانهيار والانفجار.

تحت الطبع:

* مصر بين الفوضى والانقسام.

له العديد من الدراسات :

* الحرية في الإسلام في زمن الإخوان.
* المشروع التنويري بين فقهاء التنوير وشيوخ السلفية.
* السلام بين القاهرة وتل أبيب في ظل ثورات الربيع العربي.
* ثوار يوليو يتحدثون.
* الإخوان المسلمين وثورة 23 يوليو1952 .
* أسباب هزيمة يونيو 1967 .
* الناصريون وثورة 23 يوليو .
* الشيوعيون وثورة 23 يوليو.
* ثورة 23 يوليو والليبرالية المصرية.
* عامر «شماعة» عبد الناصر.
* ماذا فعلت جماعة الإخوان في مصر؟.
* تجديد الخطاب الديني بين الواقع والمأمول.
* الفارون من جنة جماعة الإخوان.
* النكبة العربية الكبرى.

المصادر

مقابلات شخصية مع السادة:

1 . **الدكتور / إبراهيم نصر الدين** ..... الخبير في الشئون الإفريقية.

2 . **السيد / محمد فايق** ..... وزير الإعلام الأسبق ورجل عبد الناصر في إفريقيا.

3 . **اللواء / محمد غانم**..... رجل المخابرات القوي في إفريقيا، وأول رئيس لشركة النصر للاستيراد والتصدير.

4 . **السفيرة / منى عمر**..... مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الإفريقية.

5 . **الدكتور / زكي البحيري** ..... أستاذ التاريخ الحديث بجامعة المنصورة والخبير في الشئون الإفريقية ومياه النيل.

6 . **الدكتور / أيمن سلامة**.....أستاذ القانون الدولي ومستشار اللجنة العليا لمياه نهر النيل.

7 . **الدكتور / نادر نور الدين** .....خبير الأراضي والمياه والأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة.

8 . **الدكتور / أيمن عبد الوهاب** .....الخبير في الشئون الأفريقية ومياه النيل.

9 . **الدكتور / ضياء الدين القوصي** .....خبير الموارد المائية، مستشار وزير الري الأسبق، ونائب رئيس المركز القومي لبحوث المياه.

10 . **الدكتور / أحمد الشناوي** ..... خبير مياه وسدود في الأمم المتحدة.

11 . **السفير / أحمد أبو الغيط** ..... أمين عام جامعة الدول العربية ووزير الخارجية الأسبق.

12 . **الدكتور / هاني رسلان**..... رئيس وحدة السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية.

13 . **الدكتور / مغاوري شحاتة** ..... أحد أكبر خبراء الجيولوجيا والمياه في الوطن العربي ورئيس جامعة المنوفية الأسبق.

14 . **الدكتور / حسام مغازى** ..... وزير الري السابق.

15 . **الدكتور / محمد نصر علام** .....وزير الري الأسبق.

16 . **السفير / محمد عاصم**.....العضو السابق بالمجموعة الإفريقية بالأمم المتحدة، والإدارة الإفريقية في مصر.

17 . **السفير / محمد كامل عمرو** ..... وزير الخارجية الأسبق.

18 . **الأستاذ / مصطفى الجندي** ..... رئيس لجنة الشئون الإفريقية بمجلس النواب.

الفهرس

1 . تقديم الكتاب. 5
2 . مقدمة المؤلف. 7
3 . الدور المصري في إفريقيا..... 13
4 . الحقوق القانونية والتاريخية. 27
5 . أذناب إسرائيل والتدخلات الخارجية..... 39
6 . أزمة إستراتيجية للدولة المصرية..... 49
7 . المؤامرة الإسرائيلية الأمريكية. 61
8 . قطر ودورها المشبوه في سد النهضة..... 73
9 . الموقف الإثيوبي. 83
10 . موقف السودان. 97
11 . عهد الرئيس مبارك.....109
12 . أزمة عنتيبي. 121
13 . أضرار سد النهضة. 133
14 . أزمة 25 يناير مع سد النهضة. 143
15 . الدبلوماسية الشعبية.....151

16 . فترة «مرسي» وإخوانه.....161
17 . تدويل قضية سد النهضة. 167
18 . انفراجة ثورة 30 يونيه. 175
19 . مشروع نهر الكونغو.....189
20 . الموقف القانوني لـ مصر. 203
21 . التقرير الفني لـ سد النهضة.....214
22 . ملحق الصور. 233
23 . المؤلف في سطور.....235
24 . المصادر.....237
25 . الفهرس. 247